مجلة بحوث
كليـــــــــــــة الآداب

سلسلة إصدارات خاصة

مسائل المرادى فى شرحه على التسهيل

عرضاً وتوثيقاً وتعليقاً

إعـــــداد
د/ خالد عبده الشربينى حسنين سماحه
المدرس بقسم اللغويات
كلية اللغة العربية – المنوفية

نوفمبر ٢٠١٠

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rjfa2012@ Gmail.com

المقدمة

الحمد الله الذي أنزل خير كتبه بلسان عربي مبين، ثم تكفل بحفظه دون غيره، فقال سبحانه﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾(١)، وعلمنا لغة القرآن لتدبر معانيه، ووجوه إعرابه، وأوقفنا على محكم آيه، وفصل خطابه. والصلاة السلام على من اصطفاه ربه رحمة للعاملين، سيدنا محمد (ﷺ)، الذي أمر بالعلم قبل العمل، فبه ارتفع وتقدم، وعلى آله وأصحابه، ومن بأثره اقتفى والتزم.

أما بعد

فعلم النحو من أجل العلوم،وأعلاها منزلة، وأرفعها شأنا، فبه تقوم الأسنة،وتستقيم التراكيب،وتستنبط الأحكام من سنة وقرآن، ومنه يقتنص الحلال والحرام،إذ لا طريق لفهم مضامين الأحكام إلا بمعرفة قوانين هذه اللغة،وفهم أسرار أساليب الخطاب فيها.

لقد هيأ الله سبحانه وتعالى للقيام بأمر هذا العلم الجليل ثلة من العلماء المخلصين على مر العصور،وتعاقب الدهور،فعكفوا الليل والنهار على دراسة أصوله، وقواعده وأحكامه، وصنفوا في ذلك المصنفات المتنوعة التي تلبي حاجة كل طالب،والتي تعكس صورة صادقة لفكرهم الثاقب،وملاحظاتهم الدقيقة،فساهموا بجهدهم هذا في صون تراث هذه اللغة،ونقله بأمانة ودقة إلى الأجيال المتعاقبة إلى قيام الساعة،فجزاهم الله خيرا.

ومن هؤلاء الأعلام الذين خدموا العربية، وأخلصوا لها إخلاصا كبيرا، لا يخفى على ذي بصيرة،حسن بن أم قاسم المرادي، الذي نبغ في علوم شتى كالنحو والصرف والقراءات والفقه والتفسير والحديث، ومؤلفاته التي خلفها خير دليل على ذلك، ومنها شرحه على تسهيل ابن مالك، ذلك المتن الجليل القدر الذي وضعه ابن مالك، وكتب الله له القبول، فتبارى العلماء إلى شرحه والتعليق عليه.

وقد لفت نظري وأنا أطالع هذا الشرح أن المرادي كان معنيا كشيخه أبي حيان بذكر المسائل التي لم يذكرها ابن مالك ولم يتعرض لها في المتن ولا في الشرح، مما يرى أن الحاجة إلى معرفتها ضرورية، تتميما للفائدة، فاستخرت الله سبحانه وتعالى وعزمت على جمع تلك المسائل، وعرضها على مائدة البحث النحوي، لما رأيت فيها من مادة نحوية وفيرة، تعكس

(١) سورة الحجر : ٩ .

بوضوح شخصية المرادي النحوية، وسميته (**مسائل المرادي في شرحه على التسهيل عرضا وتوثيقا وتعليقا**).

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة نوهت فيها بموضوع البحث وبينت فيها سبب اختياري له، والمنهج الذي اتبعته في تحريره، وتمهيد عرضت فيه لترجمة موجزة للمرادي، تعرضت فيها لاسمه ونسبه،وثقافته وأخلاقه،وشيوخه، وآثاره ومصنفاته، وبينت ما طبع منها وما لم يطبع حسب علمي، ثم وفاته. وجمعت المسائل التي ذكرها المرادي في شرحه على التسهيل، وعرضتها على مائدة البحث النحوي، مرتبة تريب ابن مالك في التسهيل، متبعا المنهج الآتي:ـــ

وضعت عنوانا مناسبا لكل مسألة، وأحلت في الحاشية السفلية إلى بعض المصادر التي تناولت تلك المسألة، ثم صدرتها بنص المرادي، ثم عرضتها على مائدة البحث النحوي قديما وحديثا، مبرزا آراء النحاة فيما ذكره المرادي، وموثقا لآرائهم من مظانها ما استطعت إلى ذلك سبيلا، ثم بينت موقفي مما ذكره المرادي قبولا أوْ رفضا، من غير تحيز ولا إجحاف، وكذا قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها وأثبتت رقمها، وقمت بتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة، وأما الشعر فقد راجعت البيت إلى ديوانه أو في أكثر من مرجع نحوي أو لغوي، مبينا بحره العروضي، وشارحا معانية إن دعت الضرورة إلى ذلك.

ثم ذيلت البحث بخاتمة دونت فيها أهم النتائج والملاحظات التي تمخض عنها البحث، وقائمة بالمصادر والمراجع، وفهرس موضوعات، ذكرت فيه ما احتواه البحث.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يجنبني الذلل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

دكتور / خالد عبده الشربيني حسنين سماحة

تمهيد
التعريف بالمرادي

نسبه وشهرته [1]

هو بدر الدين، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، أبو محمد المرادي، المصري المولد، الآسفي المغربي المحتد، النحوي، اللغوي، الفقيه المالكي، المعروف بابن أم قاسم.

واختلف في علاقة المرادي بأم قاسم هذه، ولم نسب إليها ؟ على قولين :ـ

أحدهما : وهو الأشهر، أنها جدته أم أبيه، واسمها : زهراء، انتقلت مع أبيه من موطنها الأصلي، وهو مدينة أسفى المغربية الساحلية، الواقعة على المحيط الأطلنطي، إلى المحروسة بعناية الله سبحانه وتعالى (قاهرة المعز)، وكانت على جانب كبير من التدين والخلق والصلاح، مما جعل المصريين يلتفون حولها، ويجلونها، ويضعونها في المكان الذي يليق بها إجلالا لها وتوقيرا، وأطلقوا عليها لقب(الشيخة)، فلما رزقت بحفيدها (حسن ابن قاسم) تولت تربيته وتنشئته تنشئة علمية قويمة، فأوقفته على طلب العلم حتى صار فيه إماما،وارتبط المرادي بها ارتباطا وثيقا، ولهذا نسبوه إليها،وقرنوا اسمه باسمها، فكانت شهرته تابعة لها.

الثاني : أنها سيدة من بيت السلطان، أعجبت به لخلقه وتدينه وعلمه فتبنته، ونسبته إليها، فاشتهر بذلك.

أما تسميته بالمرادي فلم أجد أحدا ممن ترجم له ذكر تفسيرا لهذا التسمية، وذكر الدكتور فخر الدين قباوة أن هذه التسمية ربما تكون نسبة إلى قبيلة مراد اليمنية.[2]

علمه وثقافته وأخلاقه

شغف الحسن بن قاسم المرادي منذ نعومة أظفاره بالعلم، وخاصة علم العربية، والعلم الشرعي من قراءات وتفسير وفقه، ولازم شيوخ هذه العلوم لينهل من معارفهم، ويجني أطايب

(١) انظر في ترجمته : الدرر الكامنة٢/١٣٨، شذرات الذهب ٨/٢٧٤، غاية النهاية ١/٢٢٧، روضات الجنات ٣/٩٥(٢٥٩)، بغية الوعاة ١/٥١٧، حسن المحاضرة ١/٥٣٦، مقدمة الجنى الداني ص ٦، مقدمة رسالة في جمل الإعراب ص ١١ ، ومقدمة شرح التسهيل ص ٧

(٢) انظر : الجنى الداني ص ٦ .

ثمارهم، حتى غدا علما من أعلام هذه العلوم،ونال إعجاب الجميع وثناءهم،فهذا ابـــن الجـــزري ينعته بقوله:"الفقيه النحوي اللغوي التصريفي البارع،الأوحد في فنون من العلم."[1]

واشتهر المرادي مع ذلك بصلاحه وتقواه، وذكر ابن حجر أنه كان له كرامات كثيرة، وذكر منها أنه رأى النبي (ﷺ) في النوم، فقال له : يا حسن اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف.[2]

شيوخه

تلقى المرادي العلم عن كثير من العلماء ومنهم :ـــ

١ـــ **السراج الدمنهوري** (٦٨٩ هـــ ـــ ٧٥٢ هـــ)[3] هو عمر بن محمد بن علي، سراج الدين، المصري، الشافعي، العلامة الأوحد، شيخ قراء زمانه.

٢ـــ **أبو زكريا الغماري** (٦٤٣هـــ ـــ ٧٢٤هـــ)[4]هو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله، التونسي الصوفي، كانت بضاعته في النحو مزجاة، قرأ على ابن عصفور وابن مالك.

٣ـــ **مجد الدين التستري** (٦٤٨هـــ)[5] : إسماعيل بن محمد بن عبد الله البناكتي. برع في القراءات والعربية والأصول، تولى مشيخة القراءات بالمدرسة الفاضلة.

٤ـــ **شمس الدين بن اللبان** (٦٨٥ هـــ ـــ ٧٤٩ هـــ)[6] : محمد بن أحمد بن علي بن عبد المؤمن الدمشقي، من علماء العربية، والتفسير، ولد بدمشق، وتوفى بمصر.

٥ـــ **شرف الدين المغيلي** (٧٥١هـــ)[7]: شرف الدين عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي، من أعيان المالكية بالديار المصرية، وولي قضاء المالكية.

٦ـــ **أبو حيان الأندلسي** (٦٥٤ هـــ ـــ ٧٤٥ هـــ) [1]: أثير الدين محمد بن يوسف، النحـــــوي

---

(١) غاية النهاية ١/٢٢٧ .

(٢) انظر : الدرر الكامنة ٢/١٣٩ .

(٣) انظر : غاية النهاية ١/٥٩٧، شذرات الذهب ٨/٢٩٤، بغية الوعاة ٢/٣٢٢ .

(٤) انظر : الدرر الكامنة ٦/٢٠٠، بغية الوعاة ٢/٣٣١ .

(٥) انظر : بغية الوعاة ١/٤٥٥ .

(٦) انظر : الدرر الكامنة ٥/٦٠، شذرات الذهب ٨/٢٧٩ .

(٧) انظر : حسن المحاضرة ١/٤٦٠ .

اللغوي المفسر المقرىء، صاحب التصانيف الكثيرة، وهو أكثر من لازمه المرادي من شيوخه، وتأثر به تأثرا كبيرا، وأكثر النقل عنه.

آثاره ومصنفاته

خلف المرادي للمكتبة العربية عموما، والنحوية على وجه الخصوص مصنفات كثيرة ونافعة، ولكن للأسف الشديد لم يصلنا منها إلا القليل،من تلك المصنفات المطبوعة :ـــ

١ـــ شرح التسهيل لابن مالك، قام بتحقيقه د محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، وطبع بمكتبة الإيمان بالمنصورة ٢٠٠٦م. وهو محور هذا البحث.

٢ـــ شرح الألفية، قام بتحقيقه د/عبد الرحمن علي سليمان، وطبع بدار الفكر العربي ٢٠٠١م.

٢ـــ كتاب جمل الإعراب، قام بتحقيقه د / سهير محمد خليفة.

٣ـــ الجنى الداني في حروف المعاني قام بتحقيقه د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، وطبع بدار الكتب العلمية ١٩٩٢ م.

ومن المصنفات التي لم تنشر :ـــ

١ـــ تفسير القرآن، وهو في عشر مجلدات، أتى فيه بفوائد كثيرة.[٢]

٢ـــ كتاب في إعراب القرآن.[٣]

٣ـــ شرح الاستعاذة والبسملة، ذكر السيوطي أنه تملك منه نسخة بخط المرادي.[٤]

٤ـــ شرح الجزولية.[٥]

٥ـــ شرح الحاجبية في النحو لابن الحاجب.[٦]

٦ـــ شرح الفصول الخمسين لابن معط.[٧]

---

(١) انظر : الدرر الكامنة ٨٥/٦، شذرات الذهب ٢٥١/٨، بغية الوعاة ١/ ٢٨٠ .

(٢) انظر : غاية النهاية ٢٧٧/١، معجم المؤلفين ٢٧١/٣ .

(٣) انظر : غاية النهاية ٢٢٧/١ .

(٤) انظر : بغية الوعاة ٥١٧/١ .

(٥) انظر : الدرر الكامنة ٢٢/١ .

(٦) انظر :السابق .

(٧) انظر : السابق .

٧ــ شرح المفصل للزمخشري.[١]

٨ــ شرح الحاجبية العروضية لابن الحاجب.[٢]

٩ــ منظومة في معاني الحروف، وقام بشرحها.[٣]

١٠ــ شرح الشاطبية في القراءات. [٤]

١١ــ رسالة في كلا وبلى. [٥]

١٣ــ المفيد في القراءات.[٦]

١٤ــ شرح باب وقف حمزة على الهمزة. ذكر ابن الجزري أنه ذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح.[٧]

وفاتـــــه

أجمعت جميع المصادر على أن المرادي قد وافته المنية في يوم عيد الفطر سنة سبعمائة وتسع وأربعين (٧٤٩)، وانفرد ابن حجر العسقلاني[٨] بأن وفاته كانت سنة خمس وخمسين وسبعمائة (٧٥٥) وذكر أنه رأى ذلك بخطه، ولكنه لم يتذكر من أين نقله. ودفن بسرياقوس.[٩]

(١) انظر : كشف الظنون ١٧٧٤، ومعجم المؤلفين ٢٧١/٣ .

(٢) انظر : الدرر ٢٢/١ .

(٣) انظر : السابق .

(٤) انظر : غاية النهاية ٢٢٧/١، معجم المؤلفين٢٧١/٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ص١٠ .

(٦) انظر : غاية النهاية ٢٢٧/١

(٧) انظر : السابق .

(٨) انظر : الدرر الكامنة ١٣٩/٢ .

(٩) انظر : غاية النهاية ٢٢٧/١ .

(١) تقدير النصب فى المنقوص[١]

قال المرادي :" من المنقوص ما يقدر فيه الفتحة،وهي ما أعرب من مركب متضايفين،وآخر أولهما ياء، نحو: قالي قلا،ومعد يكرب. وذكرهما في باب منع الصرف."[٢]

العرض والتحليق

المنقوص : هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة، غير مشددة، قبلها كسرة، نحو : القاضي، والداعي، والقاصي، والداني.

وحكمه : يرفع بضمة مقدرة على الياء في حالة الرفع،ويجر بكسرة مقدرة عليها في حالة الجر،تقول: جاء القاضي،وسلمت على القاضي، فالقاضي الأول مرفوع ؛لأنه فاعل،وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء،والثاني مجرور بـــ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء. وينصب بالفتحة الظاهرة، نحو: رأيت القاضي، فالقاضي مفعول به منصوب وعلامة نصبة الفتحة الظاهرة، قال تعالى ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[٣].

إنما لم تظهر الضمة والكسرة على الياء؛لأنهما مستثقلتان عليها، فأدى الاستثقال إلى أن قدروا الحركتين؛ ولهذا يقال عند الإعراب في الحالتين:منع من ظهورها الاستثقال،وأما الفتحة فغير مستثقلة،ولهذا ظهرت عليها، كما تظهر على الحرف الصحيح

ويستثنى من ذلك المركب المزجي إذا كان آخر أوله ياء، وأضيف الجزء الأول إلى الثاني، نحو معد يكرب، وقالي قلا، وبادي بدا، فإن الفتحة تقدر فيه على الياء حالة النصب، تقول : رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا.

وقد أغفل ابن مالك هذه المسألة من مسائل المنقوص في شرح التسهيل في معرض حديثه عن إعراب المعتل الآخر، ولكنه نبه عليها بعد ذلك في باب ما لا ينصرف، وهذا ما دفع بعض شراح التسهيل إلى أن يستدركوا عليه ذلك، قال أبو حيان:" وأغفل مسألة من مسائل المنقوص

---

(١) انظر في ذلك : الكتاب٣/٣٠٥، المقتضب٤/٢١، الأصول٢/٩٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٦٣، التعليقة للفارسي ٣/١١٦ ، التذييل والتكميل ١/٢٠٠، المساعد ٣/٣٢، تمهيد القواعد ١/٢٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ص ١٠١ .

(٣) سورة الأحقاف : ٣١ .

تقدر فيها الفتحة حالة النصب، وهي ما أعرب من مركب إعراب متضايفين، وآخر أولهما ياء، وذلك نحو: رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا... وقد تنبه المصنف لذلك في باب منع الصرف فقال في الفصل الثالث منه :" قد يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل ما لم يعتل " انتهى. فقوله " ما لم يعتل " يشمل أحواله الثلاث من الرفع والنصب والجر، فتقول: قام معدي كرب،ورأيت معدي كرب، ومررت بمعدي كرب."(١)وتبعه في ذلك المرادي كما يظهر ذلك في نصه المتقدم، والدلائي.(٢)

وقد اعتذر ناظر الجيش لابن مالك في إرجائه ذكر ذلك إلى باب منع الصرف" بأن الشيء إذا كان خارجا عن قانونه اكتفي بالتنبيه عليه في محله، وقد نبه المصنف على ذلك حيث ذكره في باب ما لا ينصرف، فاستغنى بذكره عن التعرض له هنا."(٣)

وقد علل النحاة لتسكين الياء في معدي كرب ونحوه في لغة من أضاف صدر المركب إلى عجزه،وإن كان القياس يقتضي أن تفتح، كما في نحو:رأيت قاضي محمد، بأنهم شبهوا هذه الياء في حال التركيب، وحصولها حشوا، بما هو من نفس الكلمة،كالياء في دردبيس(٤)، والياء في عيضموز(٥)، فكما لا تتأثر هذه الياء للعوامل، فكذلك لا تتأثر هذه الياء، ثم استصحب فيها حكمها حالة البناء، وحالة إعرابه إعراب ما لا ينصرف.(٦)

قال سيبويه:" وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة،نحو ياء دردبيس ومفاتيح، ولم يحركوها كتحريك الراء في شعر؛لاعتلالها،كما لم تحرك قبل الإضافة"(٧)

---

(١) التذييل والتكميل ١/٢٠٠ .

(٢) انظر : نتائج التحصيل ص ٣٣٢ .

(٣) تمهيد القواعد١/٢٩٠ .

(٤) الدردبيس : خرزة سوداء كأن سوادها لون الكبد إذا رفعتها واستشفقتها رأيتها تشف مثل لون العنبة الحمراء تتحبب بها المرأة إلى زوجها . والشيخ الكبير الهم والعجوز أيضا . (اللسان : دربس ٦/٨١)

(٥) العيضموز : العجوز الكبيرة . (اللسان : عضمز ٥/٣٨٠)

(٦) ورد في المركب المزجي ثلاث لغات : الأولى : إعرابه إعراب ما لا ينصرف، والثانية : بناؤه على فتح الجزأين كخمسة عشر، والثالثة: إعرابه إعراب المضاف والمضاف إليه، ويلزم على هذه اللغات الثلاث تسكين آخر صدره إن كان معتلا بالياء .

(٧) الكتاب ٣/٣٠٦، ٣٠٧ . وانظر المقتضب ٤/٢١، وابن يعيش١/٦٥، والتذييل والتكميل١/٢٠٠ .

وأيضا لأن من العرب من يسكن هذه الياء في النصب مع الإفراد،تشبيها لها بالمقصور. قال الخليل:" شبهوا هذه الياءات بألف مثنى جث عروها من الرفع والجر فكما عروا الألف منهما عروها من النصب أيضاً."(١)

ومما جاء من ذلك قول النابغة الذبياني :ـــ (٢)

رَدَّتْ عليْــه أقاصيه ولَبَّدهُ ::: ضَرْبُ الوَلِيدَة بالمِسْحاةِ في الثَّأَدْ

وقول رؤبة : (٣) **سوَّى مساحيهنَّ تقْطيطَ الحُقَقْ**

وقوله : (٤) **كفى بالنَّأْى منْ أسْماءَ كافي ::: وليسَ لحُبِّها ما عِشْتُ شَافى**

وقول مجنون ليلى :(٥) **ولو أن واش باليمامة داره ::: وداري بأعلى موت اهتدى ليا**

قال أبو حيان :" وتقدير الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويين، وزعم أبو حاتم أن ذلك لغة فصيحة."(٦)

فلما كان التسكين في حال النصب في هذا المنقوص جائزا في حال الإفراد التزم ذلك مع المركب، لزيادة الثقل بالتركيب، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف، وليس بعد الفتح في التخفيف إلا التسكين.(٧)

وقيل : إن الحكمة في عدم ظهور الفتحة على الياء من معدي كرب، على لغة من أعربه إعراب المتضايفين هو الحرص على بقاء الاسم دالا على حالته الأصلية، ليبقى دالا على صاحبه دلالة العلم،لا دلالة المضاف والمضاف إليه؛ لأن الإضافة هنا ظاهرية، فائدتها هو

---

(١) الكتاب٣/٣٠٦ .

(٢) البيت من البسيط وهو في ديوانه ص ١٥ (دار المعارف) وانظره في : المقتضب ٤/٢١، والتذييل ١/٢١٣،والمقاصد الشافية ١/٢٣١ . ويروى " ردت عليه " بالبناء للمجهول، وعليها فلا شاهد .

(٣) البيت في ديوانه ص ١٠٦ .وانظره في : الكتاب٣/٣٠٦، المقتضب٤/٢٢، شرح الكتاب للسيرافي٤/٧١ .

(٤) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٤٢ . وانظره في المقتضب٤/٢٢، الخصائص٢/٢٦٨، والمفصل ص٢٧٧، وابن يعيش٦/٥٠، ١٠/١٠٣ .

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص٢٢٧، وانظره في : التذييل ١/٢١٣، والمساعد١/٣٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤ (ش ٨٨٥) . ويروى : " ولو كان واش " وعليه فلا شاهد .

(٦) التذييل والتكميل ١/٢١٤ .

(٧) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤/٦٣ . (دار الكتب العلمية) .

التنبيه على شدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه، وفرط اتحادهما؛ ألا ترى أن المضاف إليه لا يدل إلا على ما يدل عليه المضاف. (١)

والقول بأن تسكين الياء في نحو هذا واجب هو قول جمهور النحويين(٢)، وأجاز الزجاج فتحها قياسا. قال:".. وعلى هذا القول والإضافة تقول: رأيت معد يكرب، ورأيت معد يكرب،ويجوز الإسكان، وهو أكثر الكلام. العرب تقول: رأيت معد يكرب يا هذا،فيفتحون "كرب"؛ لأن الاسم في موضع نصب، كما يقولون: رأيت حضرَ موتَ يا هذا. وكذلك قولهم في الإضافة: رأيت معد يكرب يا هذا، يختارون الإسكان؛ لأن الياء قد جرت في الرفع والجر على الإسكان فأتبعوه النصب. وهذا مذهب سيبويه والخليل وكلام العرب. وفتح الياء قياس في الإضافة." ثم ذكر أن سيبويه لم يحك الفتح في معدي كرب ولم يجزه.(٣)

ونقل ابن عقيل عن الصفار وصاحب البسيط أنهما أجازا في معدي كرب ونحوه إذ يضاف الفتح.(٤)

وأرى أنه لا سماع يؤيد جواز فتح ياء معدي كرب ونحوه مما اعتل آخر صدره بالياء، فلم يحك سيبويه وغيره فيه إلا التسكين كما تقدم عن الزجاج، فالأولى عدم الأخذ بقول من أجاز ذلك، والوقوف عند ما قالت العرب، وقد ألغز بعضهم بذلك فقال :ـــ (٥)

أفدني أي منقوص ::: وفيه النصب لم يظهر

(٢) حكم حرف العلة المبدل من الهمزة عند الجزم (٦)

قال المرادي :" إذا كانت حروف العلة بدلا من همزة نحو:يقرا في: يقرأ، ويُقري في: يقريء، وتوضُو في: توضؤ؛ فإما أن يقدر دخول الجازم قبل البدل أو بعده، فإن قدر قبله؛ لم يجز حذفها؛ لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال، وإن قدر بعده؛

---

(١) انظر : الإقليد في شرح المفصل للجندي١/٢٦٤، والنحو الوافي١/١٩٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٣٠٦، والمقتضب٤/٢٢، والأصول ٢/٩٢، والتصريح٢/٢١٦ .

(٣) ما ينصرف وما لاينصرف ص ١٠٣، ١٠٤ .

(٤) انظر : المساعد ٣/٣٢ .

(٥) انظر : حاشية يس على التصريح ٢/٢١٦ .

(٦) انظر في ذلك : المقرب لابن عصفور١/٤٩،٥٠، شرح الجزولية١/٢٤٣، التذييل والتكميل١/٢٠٥ .

جاز حذف حرف العلة نظرا إلى لفظها،وجاز إقرارها نظرا إلى أصلها، ومن الحذف قول زهير:[1] **جَرِيءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ ::: سَرِيعاً وإلاَّ يُبْدِ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ**

ومنع بعضهم جواز الحذف وقال: لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون على لغة من يقول: بدي يبدى مثل : بقي يبقى، أو يكون ضرورة." [2]

العرض والتحليل

الجزم له علامتان: **الأولى**: السكون، وذلك إذا كان الفعل صحيح الآخر، نحو: لم يهمل الطالب درسه، فالفعل (يهمل) مجزوم بـــ (لم) وعلامة جزمه السكون. **والثانية**: الحذف، وهو يأتي على ضربين:ـــ **الأول**: حذف النون وذلك في الأفعال الخمسة، وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، نحو: الطالبان لم يهملا درسهما، والطلاب لم يهملوا دروسهم، وأنت يا فاطمة لم تهملي درسك، فالأفعال (يهملاـــ ويهملوا ـــ وتهملي) مجزومة بـــ (لم) وعلامة جزمها حذف النون. **والثاني**: حذف حروف العلة، وذلك إذا كان الفعل آخره حرف علة، ألف أو واو أو ياء، وهذه الحروف لا تخلو : إما أن تكون حروف علة ابتداء، نحو : يخشى، ويدعو، ويقضي، وإما أن تكون مبدلة من همزة، نحو : يقرأ في : يقرأ، ويُقري في : يُقريء، ويَوْضُو في : يوْضؤ.

فإن كانت تلك الحروف حروف علة ابتداء،أي غير مبدلة من همزة،حذفت عند الجازم أو به على الخلاف بينهم في ذلك[3]،تقول: لم يخش الجندي عدوه،ولم يدع محمد عليا،ولم يقض محمد في القضية،فالفعل(يخشى)مجزوم،وعلامة جزمه حذف الألف، والفعل (يدعو) مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو، والفعل (يقض) مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء.

وإن كانت مبدلة من همزة، فإما أن يقدر البدل قبل دخول الجازم، وإما أن يقدر بعده، كما ذكر المرادي في نصه السابق. فإن كان البدل قد وقع بعد دخول الجازم، امتنع الحذف؛لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة قبل الإبدال، ولا يكون لعامل واحد عملان، وبيان ذلك

---

(١) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة انظره في : ديوانه بشرح ثعلب ص٣١، وشرح القصائد العشر ص١٩٠، والمقرب١/٥٠، والتذييل والتكميل١/٢٠٥ .

(٢) شرح التسهيل ص ١٠١ .

(٣) انظر هذا الخلاف في : شرح المقرب لابن النحاس ١/١٤٧، والتذييل والتكميل ١/٢٠٢ .

أن الجازم لما دخل على الفعل المهموز الآخر، سكنت الهمزة لأجل الجازم، ثم أبدلت حرفا مجانسا لحركة ما قبلها، فصار يقرأ المجزوم : يقرا، ويقريء : يقري، ويوضؤ : يوضو، والإبدال من الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبل الهمزة يعد من الإبدال القياسي، كما تقول في كأس : كاس، وبئر : بير، وبؤس : بوس، وإذا كان الأمر كذلك لم يجز حذف حروف العلة هنا ؛ لأن الجازم قد استوفى مقتضاه من تسكين الهمزة قبل الإبدال، وهنا تكون علامة الجزم في هذه الأفعال هي حذف الضمة المقدرة على حرف العلة المبدل من الهمزة.

وإذا كان الإبدال من الهمزة قد حدث قبل دخول الجازم،كأن يكون المتكلم معتادا على تسهيل الهمزة فيقول في:يقرأ ويقريء ويوضؤ: يقرا ويقري ويوضو،بإبدال الهمزة المتحركة حرف علة من جنس حركة ما قبلها إبدالا شاذا[1]،فنقل المرادي فيه وجهين:ـــ **الأول** : إثبات حرف العلة، فيقال : لم يقرا، ولم يقري، ولم يوضو، مراعاة لأصلها، وهو الهمزة، وعلى هذا تكون علامة الجزم هنا هي حذف الضمة المقدرة على حرف العلة المبدل من الهمزة كالحالة السابقة.

الوجه الثاني : حذف حرف العلة، فيقال: لم يقر، ولم يقر، ولم يوض؛ لأن حرف العلة لما كان مبدلا من الهمزة إبدالا غير قياسي، صار حرف العلة متمحضا وليس بهمزة، فحذف بالجازم، كما حذف حرف العلة المحض في : يغزو، ويرمي، ويخشى.

وذكر المرادي أن من شواهد الحذف قول زهير :ـــ

جَريءٍ متَى يُظْلَمْ يُعاقَبْ بِظُلْمِهِ ::: سَرِيعاً وَإلاَّ يُبْدِ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ

وشاهده قوله : وإلا يبد، حيث حذف الألف المبدلة من الهمزة عند دخول الجازم ؛ وذلك لأن الإبدال وقع قبل الجزم.

وهذا الذي ذكره المرادي هو مذهب ابن عصفور، فإنه قال في المقرب :" .. فإن كان مبدلا من همزة نحو: يقرأ، ويقريء، ويوضؤ، جاز فيه وجهان: **أحدهما**: حذف حرف العلة، إلحاقا بالمعتل المحض. **والثاني** : إثباته إجراء له مجرى الصحيح. وعلى الحذف جاء قوله :ـــ

جريءٍ متَى يُظْلَمْ يُعاقَبْ بِظُلْمِهِ ::: سَرِيعاً وَإلاَّ يُبْدِ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ ."[2]

---

(١) وتسهيل الهمزة لغير علة لغة لبعض العرب حكاها الأخفش، وثعلب . انظر : معاني القرآن ١/٣٣٥، لسان العرب (قرى) ١٥/١٥٠ .

(٢) المقرب ١/١٥٠ .

فإن قيل : إن تسهيل الهمزة لغير علة لغة لبعض العرب. قال الأخفش:" وبعض العرب يقول: أخطيت وتوضيت، لا يهمزون."(١) فكيف يحمل ذلك على الضرورة؟ **فالجواب** ــ كما ذكر أبو حيان ــ أن هذا وإن ثبت لغة لبعض العرب إلا أنها لغة ضعيفة غير مطردة، وقد نص على ضعفها وعدم اطرادها ابن عصفور نفسه في شرح المقرب قال:" أن من حذف حروف العلة في مثل: لم يقر، ولم يقر، ولم يوض، إنما جاء على ما حكاه الأخفش من هذه اللغة، أنهم يبدلون الهمزة حرف علة محضا، وليس ذلك بقياس، وهي لغة ضعيفة. قال أبو حيان: " فكان ينبغي على هذا الذي حكاه وقرره من ضعف هذه اللغة وعدم اطرادها أن لا يبني الحكم عليها في المقرب، ولا يبدأ بها على الإثبات، فيشعر بجوازها على الإطلاق."(٢)

أما ما استشهد به ابن عصفور على جواز الحذف بقول زهير:ــ وإلا يبد بالظلم يظلم (البيت) فذكر أبو حيان أنه لا حجة له فيه؛ لأنه ثبت لغة في بدأ: بَدِيَ على وزن بقي، ومضارعه: يَبْدَى، فيحتمل أن يكون قوله (وإلا يبد) من هذه اللغة، فلا تكون إذ ذاك ألفه بدلا من همزة، وإنما تكون بدلا من ياء كألف يبقى.(٣)

ويحتمل أن تكون ألفه بدلا من همزة ــ كما ذكر ابن عصفور وغيره ــ ولكن حذفت للجازم ضرورة. قال ابن الضائع:" فأما قوله: " وإلا يبد بالظلم يظلم " فضرورة، ووجهها مراعاة اللفظ بعد التسهيل؛ ألا ترى أن منهم من يدغم (رؤيا) بعد التسهيل، فيقول:(رُيّا)، ولا يراعي أصله "(٤)

والمرادي لم يبن عن موقفه هنا صراحة،وإن كان صنيعه يشعر بارتضائه لمذهب ابن عصفور،حيث ذكر ذلك ولم ينسبه إلى أحد،مما قد يوحي بأن هذا كلامه أو اختياره،وإن كان في شرحه على الألفية صرح بنسبته إلى ابن عصفور،من غير أن يبين موقفه أيضا(٥) وما ذهب إليه ابن عصفور وغيره من جواز حذف حرف العلة المبدل من الهمزة إبدالا غير قياسي إذا دخل عليه جازم غير سديد؛لأن دليلهم على جواز ذلك تطرق إليه الاحتمال ــ كما

(١) معاني القرآن ١/٣٣٥ .
(٢) التذييل والتكميل ١/٢٠٦ .
(٣) السابق ١/٢٠٤ .
(٤) انظر : المصدر السابق ١/٢٠٥ .
(٥) انظر : توضيح المقاصد١/٣٥ .

سبق ــ والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به، وتسهيل الهمزة لغير علة وإن ثبت لغة لبعض العرب إلا أنها لغة ضعيفة، وغير مطردة، فينبغي أن لا يبنى عليها أحكاما.

(٣) مواضع الإعراب التقديري في حرف الإعراب الصحيح[١]

قال المرادي:" تقدر حركات الإعراب في الحرف الصحيح غير ما ذكرنا في ثلاثة مواضع:المدغم،والمحكي على رأي البصريين،والمضاف إلى ياء المتكلم عند الأكثرين."[٢]

العرض والتحليل

الأسماء الصحيحة الآخر نحو محمد وخالد، والأفعال صحيحة الآخر نحو يأكل ويضرب، يعربان بحركات ظاهرة في الأحوال كلها، تقول: محمد يأكل، إن محمدا لن يأكل، نظرت إلى محمد فوجدته لم يأكل.

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل[٣]أنه قد يقدر في حرف الإعراب الصحيح حركات الإعراب في حالتي الرفع والجر، فمثال تقدير الرفع فيه قراءة مسلمة بن محارب﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [٤] بإسكان التاء، وحكى أبو زيد﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[٥] بإسكان اللام، وذكر أبو عمرو[٦]أن لغة تميم تسكين المرفوع. ومن تسكين المجرور قراءة أبي عمرو﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [٧]، وقراءة حمزة ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ [٨].

واستدرك عليه المرادي تبعا لأبي حيان مواضع أخرى يقدر فيها الإعراب على الحرف الصحيح أغفل ذكرها. قال أبو حيان:"وقد أغفل المصنف ــ يعني ابن مالك ــ ذكر مسائل تقدر فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح، وجاء بهذه المسألة التي ذكر أنه

(١) انظر :التذييل والتكميل ٢١٧/١، ٢١٨، تمهيد القواعد ٢٨٩/١، ٢٩٠، نتائج التحصيل ص٣٤٨، العقود الجوهرية ص١٦٢.

(٢) شرح التسهيل ص١٠٤ .

(٣) ٥٨/١ .

(٤) سورة البقرة : ٢٢٨ . انظر : المحتسب ١٢٢/١ .

(٥) سورة الزخرف : ٨٠ . انظر : المحتسب ١٠٩/١ .

(٦) انظر : المحتسب ١٠٩/١.

(٧) سورة البقرة : ٥٤ . انظر : السبعة ص ١٥٤، والمحتسب ١٠٩/١، والكافي ص ٧٨ .

(٨) سورة فاطر : ٤٣ . انظر : السبعة ص ٥٣٥ .

يقدر فيها الرفع والجر قليلا."[1] وذكر المواضع الثلاثة التي ذكرها المرادي في نصه المتقدم.

وقد اعتذر ناظر الجيش لابن مالك في إغفاله لذكر تلك المسائل هنا واكتفائه بالتنبيه على ما ذكر بأن الذي يقدر فيه الإعراب مما آخره صحيح قسمان: قسم امتنع فيه النطق بالحركة لعارض، فلزم فيه التقدير، فهذا لا يحتاج إلى التنبيه عليه لوضوح الأمر فيه، وذلك كالمدغم والمحكي والمضاف إلى الياء. وقسم يمكن الإتيان فيه بالحركة فسكن جوازا كتسكين تاء ﴿وبعولتهن﴾، ولام ﴿رسلنا﴾، والأصل يقتضي ألا يسكن، فهذا يجب التنبيه عليه لخروجه عن الأصل.

قال:وأيضا فالحق أن المصنف لم يقصد ذكر الأماكن التي فاتت الكلمة الصحيحة الآخر فيها الحركة؛ لأن هذا أمر واضح لا يحتاج إلى تبيين، وإنما قصد الإشارة إلى كلمات حقها الحركة فسكنت دون مقتض يوجب التسكين، وعلى هذا فلا يقوم على المصنف استدراك."[2]

وهذا كلام تميل إليه النفوس، ويشفي غليل الواقف عليه، فمثل هذا ما كان ليمرعلى مثل ابن مالك، ويدل على ذلك أنه قد أشار إلى ذلك عند حديثه عن تلك المسائل في مظانها من كتابه.[3]

ونعود إلى تلك المواضع التي تقدر فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح:ـ

الموضع الأول: المدغم، فإن حرف الإعراب إذا أدغم في الحرف الأول من الكلمة التالية تعذر ظهور الإعراب اللفظي عليه مطلقا؛ لانشغاله بالسكون العارض المجلوب لأجل الإدغام، ومن ذلك قراءة بعضهم﴿وَقَتَلَ دَاوُودَ جَالُوتَ﴾[4] بإدغام الدال في الجيم بعد تسكينها، وقوله﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾[5] بإدغام السينين بعد تسكين الأولى، وقوله﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾[1] بإدغام التاء في

(١) التذييل والتكميل ٢١٧/١ .

(٢) تمهيد القواعد ٣٠٣/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل٢٧٩/٣ .

(٤) سورة البقرة : ٢٥١ . قراءة أبي عمرو ويعقوب . انظر : الإدغام الكبير لأبي عمرو ص٤٠، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ١٩٩/١ .

(٥) سورة الحج : ٢ . انظر : الغيث ص ٢٩٥، والبدور ٩٠/٢ .

الضاد، على مذهب أبي عمرو فإنه كان يدغم تاء التأنيث التي في الجمع في الضاد.[٢]

وإسكان الأول المتحرك وإدغامه في الثاني يسمى الإدغام الكبير، وهو مما انفرد به أبو عمرو، وكان له في ذلك مذهبان: **أحدهما**: الإظهار كسائر القراء. **والثاني**: إدغام الأول بعد تسكينه في الثاني، ما لم يكن مضعفا. [٣]

الموضع الثاني: العلم المحكي، وهو ما أورده المتكلم على حسب ما كان عليه أولا من حركة أو سكون، فلا يتغير آخره مهما اختلفت العوامل الداخلة عليه، وإنما يعرب بحركات مقدرة في أحواله كلها، منع من ظهورها انشغال حرف الإعراب بحركة الحكاية، وذلك كالعلم المحكي بـ (من) على لغة الحجازيين[٤] فإنهم يحكونه على إعرابه في كلام المتكلم أولا، فيقولون: من زيد ؟ بالرفع لمن قال: جاءني زيد، ومن زيدا؟ بالنصب لمن قال: أكرمت زيدا، ومن زيد؟ بالجر لمن قال: مررت بزيد، وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب:ـ **الأول**: مذهب جمهور البصريين[٥] أنه معرب بحركات مقدرة في جميع أحواله، وهو في الأمثلة المتقدمة: إما خبر(من)، وإما مبتدأ خبره (من)، مرفوع وعلامة رفعة ضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية؛ إذ المحل الواحد لا يتحمل حركتين متماثلتين أو مختلفتين. واختاره ابن النحاس، وأبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والشيخ خالد الأزهري، والطبلاوي.[٦]

الثاني: ما ذهب إليه بعض النحويين من أن الحركة في حال الرفع إعراب لا حكاية، بخلاف حالتي النصب والجر؛ إذ لا ضرورة إلى تكلف التقدير مع ظهور الضمة حال الرفع، وعلى هذا

---

(١) سورة العاديات : ١ .انظر : البدور ٢/٩٠، ومعجم القراءات ٨/ ٢١٥ .

(٢) انظر : السبعة ص ١٢٠، والإقناع ص ١٩٥ .

(٣) انظر : الإدغام الكبير لأبي عمرو ص ٤٠، والإقناع ص ١٩٥، ٢١٥ .

(٤) أما بنو تميم فإنهم يرفعونه على كل حال، ولا يحكونه، ويردونه إلى القياس، ويجرونه مجرى غيره من الأسماء الظاهرة، فيقولون : من زيد ؟ بالرفع على الابتداء والخبر، لمن قال : جاءني زيد، أو رأيت زيدا، أو مررت بزيد . وذكر المبرد هذا هو اختيار سيبويه وهو الأقيس . انظر : المقتضب ٢/٣٠٩ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ١/٢١٨، نتائج التحصيل ص٣٤٨، شرح الألفية للمرادي٤/١١٥٠، المساعد٢/٣٤٧، شرح التسهيل لخالد الأزهري ص ١٦٨٢

(٦) التعليقة٢/١٣٦،التذييل١/٢١٨،شرح الألفية٤/١١٥٠،المساعد٢/٣٧٤،شرح التسهيل ص ١٦٨٢،العقود الجوهرية ص١٦٢ .

فـ(زيد)في قولنا: من زيد؟ لمن قال: جاءني زيد، مبتدأ أو خبر ــ كما تقدم ــ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وهواختيار ابن مالك فإنه قال:"وهو مقدر عند من حكى وهم الحجازيون، وذلك قولك: من زيدا؟ لمن قال: رأيت زيدا، ومن زيد؟ لمن قال: مررت بزيد، والفتحة والكسرة للحكاية، والرفع في موضعهما مقدر."[1] فقصر تقدير الحركة في العلم المحي بمن على حالتي النصب والجر فقط، أما في حالة الرفع فالحركة موجودة فلا يتكلف تقديرها،وهذا مذهبه أيضا ــ كما سيأتي ــ في المضاف للياء.

ورده الشيخ خالد الأزهري لما يترتب عليه من فوات حركة الحكاية قال:"غاية ما في الباب أنها ــ أي حركة الحكاية(الضمة)ــ أشبهتها ــ أي حركة الإعراب ــ لفظا، فلا تقوم عنها معنى، ونظير ذلك قولهم في الترخيم: يا منص، بضمة طارئة للبناء غيـــر الضمة التي كانت في: منصور، ليجري الباب على سنن واحد، هذا مذهب جمهور البصريين."[2]

الثالث: مذهب الكوفيين[3] أنه معرب بحركات ظاهره في أحواله الثلاثة، وأنه بدل من نفس(من)، و(من)معمولة لعامل مضمر، دل عليه المذكور في الكلام الأول، فإذا قلت: من زيد؟ لمن قال: جاء زيدٌ، فـ (من) مرفوعة بفعل مضمر دل عليه المذكور، و(زيد) بدل منها، والتقدير: جاء من زيد، وإذا قلت: من زيدا؟ لمن قال: رأيت زيدا، فالتقدير: رأيت من زيدا، وإذا قلت: من زيدٍ؟ لم قال : مررت بزيد، فالتقدير: مررت بمن زيد.

ورد بأنه إذا أبدل من اسم استفهام فلا بد من إعادة حرف الاستفهام مع البدل، كقولك: كيف زيد أصحيح أم سقيم، وكم مالك أعشرون أم ثلاثون.[4]

الموضع الثالث: المضاف إلى ياء المتكلم نحو: قام غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، فكلمة (غلام) الأول فاعل مرفوع بضمة مقدرة، والثانية: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة، والثالثة: مجرورة بالباء، وعلامة جرها الكسرة المقدرة.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٢١١ .

(٢) شرح التسهيل ص ١٦٨٢ .

(٣) انظر : المساعد ٣/٢٥٨، وشرح التسهيل للشيخ خالد ص ١٦٨٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل للشيخ خالد ص ١٦٨٢

وإنما تعذر ظهور الإعراب فيه لكون محل الإعراب فيه مشتغلا بحركة غير حركة الإعراب، وهي الكسرة المجلوبة لأجل لياء الإضافة لتوافقها، وقد ثبتت قد مجيء العامل، ولهذا تعذر ظهور الإعراب، أما في الرفع والنصب فلامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين، وأما في الجر فلامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين. وهذا مذهب أكثر النحويين.(١)

وذهب بعضهم(٢) إلى أنه معرب بحركات مقدرة في حالتي الرفع والنصب، أما في حالة الجر فهو مجرور بالكسرة الظاهرة. واختاره ابن مالك للاستغناء بالكسرة الظاهرة عن التقدير، قال:"ومن قدرة كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه"(٣) وقد سبق أن هذا هو مذهبه أيضا في العلم المحكي بمن. وقد استحسن ذلك الشيخ عباس حسن.(٤)

ورد بأن حركة الإعراب هي التي يجلبها العامل، ولا شك أن هذه الكسرة موجودة مع عاملي الرفع والنصب، وإذا كان ذلك كذلك ثبت أن هذه الكسرة لم تحدث بسبب العامل، بالإضافة إلى أن الحركة التي تنشأ بسبب العامل إنما تكون بعد التركيب، ومعلوم أن الكسرة كانت موجودة قبله، فكيف ينسب حدوثها إلى العامل ؟(٥)

قال الرضي:"باب غلامي يتعذر الإعراب اللفظي فيه مطلقا؛ لأن إعراب المضاف متأخر عن إضافته، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه، كما تقرر في قولك: جاء غلام زيد مثلا، لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندا إليه، أي كونه عمدة الكلام؛ إذ هو المقتضي لرفع الأسماء، وكونه مسندا إليه مسبوق بثبوته أولا في نفسه، والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق(الغلام)، بل(الغلام)المتصف بصفة الإضافة إلى (زيد)، فالإعراب مسبوق

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ١/٣، ٤، شرح المفصل لابن يعيش٣/٣٢، الإيضاح لابن الحاجب ١/١٢٣، شرح الكافية للرضي ١/٣٣، التذييل ١/٢١٨، شرح الألفية للمرادي ٢/٨٣٤، تمهيد القواعد ص ٣٢٧٤ .

(٢) انظر : الإيضاح ١/١٢٣، شرح الألفية للمرادي٢/٨٣٤، شرح الألفية للأشموني٢/٤٠٤، تمهيد القواعد ص ٣٢٧٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٧٩ .

(٤) انظر : النحو الوافي ١/٢٠٢ .

(٥) انظر : تمهيد القواعد ص ٣٢٧٤ .

بالإضافة، فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ثم الإعراب." [1]

فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون الكسرة للياء والإعراب معا،كما كانت علامة التثنية والجمع كذلك؟ فالجواب ــ كما ذكر الحاجي عوض ــ أن هذا لا يجوز أن يقاس عليه، وإلا لزم ألا تبقى بتعاقب عامل غير الكسر عليها كما في التثنية والجمع، وليس كذلك، بالإضافة إلى أن في ذلك توار علتين مستقلتين على معلول واحد، وهذا غير جائز [2].

وذهب الجرجاني، وابن الشجري، وابن الخشاب،والمطرزي[3]، وهو الظاهر من قول الزمخشري في المفصل[4]، إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني، وذلك لأمرين :ــ

الأول: إضافته إلى مبني. **والثاني:** أن الكسرة فيه لم تنشأ بسبب عامل، وإنما جلبت لعلة، وهي وقوع ياء المتكلم بعدها، لذلك لم تختلف باختلاف العوامل.

أما الأمر الأول فقد رده ابن مالك بثلاثة أمور:ــ [5] **أحدها:** استلزامه بناء المضاف إلى سائر المضمرات، بل إلى سائر الأسماء غير المتمكنة، وذلك باطل، وما استلزم باطلا فهو باطل. **الثاني:** أن ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وبناؤه باطل، وما استلزم باطلا فهو باطل. **الثالث:** أن المضاف إلى غير المتمكن لا يبنى لمجرد الإضافة، بل للإضافة مع كونه قبلها مناسب للحرف في الإبهام والجمود كـ (غير)، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسر آخره، فدل ذلك على أنه غير مستحق للبناء.

وأما الأمر الثاني فقد أجاب عنه ابن يعيش فقال: هذه الكسرة عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها، وليست الحركة فيها كالحركة في المبني بمشابهة الحروف أو تضمن معناها، أو التي تحدث في الاسم بعد وجوب بنائه وتلزم كالتي في أمس وهؤلاء؛ ألا ترى أن البناء فيها وجب لتضمن الحرف، ثم عرض التحريك لالتقاء الساكنين، والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فصار مما يثبت الكلمة على الحركة، فحركة الآخر كحركة أولها، وما هو

---

(١) شرح الكافية ١/٣٣، ٣٤ .

(٢) شرح الكافية ص ٢٩٦ .

(٣) انظر : المقتصد ١/٢٤٠، أمالي ابن الشجري١/٤، المرتجل ص ١٠٧، المصباح ص ١٠، ارتشاف الضرب٤/١٨٤٧ .

(٤) انظر : المفصل ص ١٤١، وابن يعيش ٣ /٣٢ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٧٩ .

حشو فيها من جهة اللزوم والثبات، وإذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية،ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل،ولم تذهب الجارية[1].

وذهب ابن جني[2] إلى أن المضاف إلى الياء لا معرب ولا مبني، وسماه خصيا؛ إذ الإعراب فيه غير موجود، والبناء لا علة له، فوجب أن يحكم بعدمها، ويكون بمنزلة بين المنزلتين، ونظير ذلك الرجل ونحوه مما فيه ألف ولام، فإنه لا منصرف ولا غير منصرف؛ لأن الصرف التنوين،ولا تنوين فيه، ولا غير منصرف؛ لأنه لم يشبه الفعل.

وهو قول بيّن الضعف ؛ لأن حد المعرب ضد حد المبني، وليس بين الضدين واسطة.

أما تنظيره لذلك بالمنصرف وغير المنصرف فقد أجاب عنه ابن النحاس الحلبي فقال:" وما ذكره في المنصرف وغير المنصرف فغير صحيح؛ لأن الصرف التنوين، وغير المنصرف أشبه الفعل، فليسا متقابلين، بخلاف الإعراب والبناء؛ لأن الاسم إما معرب وهو المتمكن المركب، وإما غير متمكن غير مركب، وهو المبني، فهما قسما الإثبات والنفي، لا واسطة بينهما."[3]

وخطأه العكبري في وجه تسميته بالخصي؛ لأن الخصي ذكر حقيقة، وله أحكام الذكور، والأشبه بما ذهب إليه أن يسمى خنثى مشكلا.[4]

(٤) فائدة تمييز الفصل[5]

قال المرادي:" فائدة الفصل عند الجمهور التوكيد، وقال السهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره."[6]

---

(١) شرح المفصل ٣/٣٢ بتصرف يسير .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٢٤١ .

(٣) التعليقة ٢/٧٠٢ .

(٤) انظر : اللباب ١/٦٧ .

(٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب١/٤٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٠، وشرح الجزولية للأبذي ١/١٣٥، والتذييل والتكميل ٢/٣٠٣ ، وشروح التلخيص ص ٣٨٥.

(٦) شرح التسهيل ص ١٧٥ .

العرض والتحليل

من الضمائر ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الحروف والأفعال الناسخة كـ إن وأخواتها، و كان وأخواتها، و ظن وأخواتها، نحو: محمد هو الثائر، وإن محمدا هو الثائر، وكان محمد هو الثائر، وظننت محمدا هو الثائر.

والبصريون يسمون هذا الضمير فصلا؛ لأنه فصل به بين المبتدأ والخبر.وقيل: لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا؛ لأنك إذا قلت: محمد الثائر، جاز أن يتوهم السامع كون(الثائر) صفة فينتظر الخبر، فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة.(١)

قال أبو حيان:" ولا يرد على هذا بقولهم: أنت القائم، لكون أنت لا يصح أن يوصف؛ لأنهم لما وجدوا ذلك في بعض الأسماء حمل سائر الباب عليه. وقيل: الأولى أن يقال: فصل به بين الخبر والتابع، حتى يكون التابع أعم من النعت ؛ إذ يقع الفصل بعد ما لا ينعت وقبل ما لا ينعت به." (٢)

فالضمير إنما جيء به بين المبتدأ والخبر ليؤذن من أول الأمر على تمام الاسم الذي قبله، وأنه لم يبق منه بقية من نعت وبدل إلا الخبر لا غير. قال الخليل وسيبويه:" سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره." (٣)

والكوفيون يسمونه عمادا(٤) قيل: لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط(٥). وقيل: لأنه يعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة، وأن الثاني خبر للأول لا تابع، ولا مكمل له.(٦)

شروط ضمير الفصل

اشترط النحويون لضمير الفصل خمسة شروط:ـ **الأول**: أن يكون من ضمائر الرفع

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٢٤، والتذييل والتكميل٢/٢٨٥، وهمع الهوامع١/٢٧٩.

(٢) التذييل٢/٢٨٥ .

(٣) الكتاب ٢/٣٨٩ ، شرح الكافية للرضي ٢/٢٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٤٨، ٢/١٤٥، ٢٨٧ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٤ .

(٦) انظر : التذييل ٢/٢٨٦، والنحو الوافي ١/٢٤٤ .

المنفصلة(أنا،أنت،أنتما،أنتم،أنتن،هو،هي،هما،هم،هن). **الثاني**: ألا يخل الكلام بسقوطه[1]. **الثالث**: أن يكون هو الأول في المعنى، بأن يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، وفي الخطاب والغيبة والتكلم. **الرابع**: أن يكون الاسم الذي قبله معرفة، فلا يجوز: ما أحد هو خيرا منك، على أن يكون(هو) فصلا، خلافا لابن عصفور، ولبعض الكوفيين.[2] **الخامس**: أن يكون الاسم الذي بعده معرفة أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه، كـ(خير) في قوله تعالى ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[3].

فائدة ضمير الفصل

اختلف النحاة ــ كما ذكر المرادي ــ في فائدة ضمير الفصل في الكلام على قولين:ــ **الأول**: ما ذهب إليه الجمهور من أن فائدته التأكيد، فهو يؤكد الخبر للمخبر عنه، فوق إعلامه السامع ــ كما تقدم ــ أن ما بعده خبر لا تابع لما قبله.

قال الرضي:" وإنما قلنا إن الفصل يفيد التأكيد؛ لأن معنى: زيد هو لقائم: زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيدا؛ لأنه يجيء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر، فلا يقال: مررت بزيد هو نفسه، وأيضا يدخل عليه اللام نحو﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾[4]، ولا يقال: إن زيدا لنفسه قائما."[5]

واستدلوا على ذلك بأمور:ــ **منها**: أنهم يستغنون عنه بالبدل والتأكيد، فلو كان القصد بالفصل تبيين أن الثاني ليس بتابع للأول خاصة لم يجز أن يستغنى عنه بالتأكيد، فاستغناؤهم عنه بالتأكيد دليل على أنه أُريد به التأكيد أيضا مع تبيين أن الثاني ليس بتابع للأول. ذكره ابن عصفور والأبذي.[6] **ومنها**: اشتراطهم فيه أن يكون من ضمائر الرفع المنفصلة؛ لأن التأكيد لا يكون إلا بضمير الرفع المنفصل، نحو: قمت أنا، ومنه قوله تعالى﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ

(١) انظر : التبصرة والتذكرة١/٥١٢ .
(٢) انظر : التذييل٢/٢٨٧، وشرح اللمحة البدرية ١/٤٢٠ .
(٣) سورة المزمل : ٢٠.
(٤) سورة هود : ٨٧ .
(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٤ .
(٦) والمقرب ١/١١٧ ، و شرح الجزولية ١/١٣٥.

الْجَنَّةَ﴾[1]. **ومنها:** اشتراطهم فيه أن يكون هو الأول في المعنى؛ لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى، ولهذا يسميه سيبويه وصفا، كما يسمي التأكيد المحض[2] قال ابن يعيش:" ولذا لو قلت على هذا: كان زيد أنت خيرا منه، أو ظننت زيدا أنت خيرا منه، لم يجز؛ لأن الفصل ههنا ليس الأول، فلا يكون فيه تأكيد له، فأما قول الشاعر:ـ [3]

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ::: يَرَانِي إِنْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا

فإنك لو حملته على ظاهره لم يجز أن يكون (هو) فصلا؛لأن (هو) ضمير غائب و(ني) ضمير متكلم، فلا يصح أن يكون توكيدا له، فإن حمله على حذف مضاف كأنه قال : يرى مصابي هو المصابا، جاز؛ لأن السابق هو الأول."[4] **ومنها:** اشتراطهم في الاسم الذي قبله أن يكون معرفة؛ ليصح أن يكون الفصل تأكيدا له؛ إذ النكرة لا تؤكد. قال الرضي:" وإذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل؛لأنه يفيد التأكيد،ولا تؤكد النكرة،إلا بما سبق استثناؤه في باب التوكيد." [5]

والقول الثاني: ما ذهب إليه أبو زيد السهيلي من أن فائدة الفصل في الكلام هو القصر والاختصاص، فهو يأتي عقيب المبتدأ أو منسوخه لتخصيصه بالخبر، فيقصره عليه بحيث لا يتعداه إلى غيره، فإذا قلت: كان زيد القائم، أفدت الإخبار عن (زيد) بالقيام، ويحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، فإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفدت الإخبار عن (زيد) بالقيام، واختصاصه به دون غيره.

قال الأبذي نقلا عنه:" وعلى هذا قوله تعالى﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[6]الآية نزلت في العاص بن وائل، وكان قد قال: إن محمدا أبتر، فنزلت هذه الآية[7]، أي: هو الأبتر المختص بالبتر دونك يا

---

(١) سورة البقرة : ٣٥، سورة الأعراف ١٩ .

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢ .

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير يمدح الحجاج بن يوسف الثقفي في ديوانه ص٢٤٤ (دار المعارف)، ومغني اللبيب ٦٣٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢، والتذييل والتكميل ٢٩٧/٢، وهمع الهوامع ٢٧٦/١ . ورواية الديوان (لو أصبت) . الأباطح : جمع أبطح وهو مسيل واسع للماء فيه دقاق الحصى .

(٤) شرح المفصل ١١٠/٣.

(٥) شرح الكافية ٢٤/٢ .

(٦) سورة الكوثر : ٣ .

(٧) انظر : أسباب النزول للواحدي ص ٤٩٤ .

محمد (ﷺ). وكذلك قوله تعالى﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾[1] لما كان في الخلق من ادعى أنه يضحك ويبكي رد الله سبحانه وتعالى عليه، فأخبر عن نفسه بذلك، وأنه المختص بالإضحاك والإبكاء، وقال﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[2] لما كان في الخلق من ادعى ذلك كنمرود، فأخبر أنه المختص بذلك،﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾[3] لما كان في الخلق من ادعى أنه يغني ويقني، رد الله سبحانه وتعالى عليه، وأخبر عن نفسه أنه المختص بالإغناء والإقناء،﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾[4] لما كان في الخلق من يعبد الشعرى، ويزعم أنها رب، رد الله سبحانه وتعالى عليه، فأخبر عن نفسه بذلك، وأنه هو الرب لا هي،﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾[5] لما لم يدع أحد الخلق لم يحتج إلى التخصيص."[6]

وقد أشار إلى ذلك المعنى أيضا الزمخشري في معرض حديثه عن قوله تعالى﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[7] فقال:"..ويقبل الصدقات إذا صدرت عن خلوص النية، و(هو) للتخصيص والتأكيد، وأن الله تعالى من شأنه قبول توبة التائبين. وقيل: معنى التخصيص في(هو) أن ذلك ليس إلى رسول الله (ﷺ)، إنما الله سبحانه وتعالى، والذي يقبل التوبة ويردها، فاقصدوه بها، ووجهوها إليه." [8]

وقد وافق الزمخشري والسهيلي في هذه الدعوى أصحاب علم البيان، فقالوا: إن ضمير الفصل يفيد الاختصاص.قال السكاكي في كتابه مفتاح العلوم في معرض حديثه عن أحوال المسند إليه:" وأما الحالة التي تقتضي الفصل فهي إذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند إليه، كقولك: زيد هو المنطلق، زيد هو أفضل من عمرو، أو خير منه، زيد هو يذهب."[9]

---

(١) سورة النجم : ٤٣ .

(٢) سورة النجم : ٤٤ .

(٣) سورة النجم : ٤٨ .

(٤) سورة النجم : ٤٩ .

(٥) سورة النجم : ٤٥ .

(٦) شرح الجزولية ١/١٤٠ . وانظر : التذييل والتكميل ٢/٣٠٣، وتمهيد القواعد ص ٥٧٨ .

(٧) سورة التوبة : ١٠٤ .

(٨) الكشاف٢/٣٠٨ .

(٩) ص ٢٨٦ تح د/ عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية ط١ ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠م .

وقال السعد التفتازاني في شرحه على التلخيص:" وأما فصله، أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، وإنما جعله من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترن به أولا، ولأنه في المعنى عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له. (فلتخصيصه) أي: المسند إليه بالمسند، يعني: قصر المسند على المسند إليه؛ لأن معنى قولنا: زيد هو القائم، أن القيام مقصور على (زيد) لا يتجاوزه إلى (عمرو)." (١)

ولم يرتض بعض النحويين كالأبذي، وأبي حيان، ما ذهب إليه البلاغيون والسهيلي، أما الأبذي فقد أشار إلى أن هذا المعنى وإن كان دقيقا إلا أن النحويين لم يعرجوا عليه، قال:" إنما اعتمدوا على ما ذكرته أولا ــ يعني دلالته على التأكيد، وقد يمكن إن لم يعثروا على هذا بهذا الحد؛ إذ لا معنى فيه على أنه فصل...وأيضا فإن المتقدمين من النحويين باشروا العرب ولم يفهموا فرقا بين اللفظين، وقرائن الأحوال تبين مثل هذا، واللغة لا تؤخذ بالذوق."(٢)

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن من النحويين من عرج على هذا المعنى واعتمد عليه كـ الزمخشري، والسهيلي، ومن المحدثين الشيخ عباس حسن فقال:" فالضمير(هو) وأشباهه يسمى ضمير الفصل؛ لأنه يفصل في الأمر حين الشك، واختفاء القرينة، فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس، بسبب دلالته على أن الاسم بعده خبر لما قبله من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة، ولا بدلا، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى الأساسي، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر، وفوق ذلك كله يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص، أي القصر المعروف في البلاغة."(٣)

وأما أبو حيان فاعترض على تمثيل السهيلي، حيث ذكر أن ما أورده السهيلي من الآيات القرآنية ليس(هو) فيها فصلا، أما ما جاء بعد الضمير فيه فعل كقوله تعالى﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ ونظائره، فظاهر؛ لأن شرط الفصل ــ كما تقدم ــ أن يكون ما بعده معرفة، أو كالمعرفة . قال:" وأما﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾، و﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ فإنه يجوز أن يكون

(١) شروح التلخيص ص٣٨٥.وانظر:حاشية الدسوقي عليه ص٣٨٦،والمطول ص١٠٥،والحواشي والنكات لابن القاسم العبادي ص ٣٨٣

(٢) شرح الجزولية ١/١٤٠ .

(٣) النحو الوافي ١/٢٤٤ .

فصلا، ويجوز أن يكون غير فصل، ففي(هو الأبتر) يجوز أن يكون مبتدأ، وفي﴿هو رب الشعرى﴾ يجوز أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون توكيدا للضمير المنصوب اسم (إن)."[1]

ويمكن أن يجاب عليه بأن من النحويين من أجاز أن يكون ما بعد الضمير الذي هو فصل فعلا مضارعا، نحو: كان زيد هو يقوم. حكى ذلك الجرجاني عن بعضهم، كما ذكر أبو حيان نفسه، ولعله يعني بذلك أبا عثمان المازني فقد نقل عنه الفارسي جواز ذلك فقال:" قال أبو عثمان: يجوز عندي: زيد هو يقول ذاك، وهو فصل، ولا أجيز: زيد هو قال ذاك؛ لأني أجيز الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية كما جاز في المضارعة؛ وذلك أن سيبويه قد قال: إني لأمر بالرجل خير منك فيكرمني، وبالرجل يكرمني، وهما صفة على توهم الألف واللام، فكذلك في الفصل أتوهم الألف واللام في الفعل، ويكون بمنزلة إلغائه بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيد هو خيرا منك، على توهم الألف واللام في(خير منك)، ولا يجوز: كان زيد هو منطلقا؛لأني أقدر على الألف واللام،وإنما يجوز هذا فيما لا يقدر فيه على الألف واللام." [2]

وفي كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ما يشعر بجواز ذلك، حيث أجاز ـكما تقدم ـأن يكون(هو) فصلا مع كون الخبر فعلا مضارعا(يقبل)، وكذلك أجازه أبو البقاء، وجعل منه قوله تعالى﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[3]، وتبعه ابن الخباز فقال فى شرح الإيضاح:" لا فرق بين كون امتناع"أل" لعارض كـ(أفعل من)، والمضاف كـ(مثلك)، وغلام زيد، أولذاته كالفعل المضارع."[4] وأيضا في كلام أصحاب علم البيان ما يشعر بجواز ذلك كما تقدم عن السكاكي.

وقد لكتفى المرادي بعرض القولين في المسألة، ولم يرجح قولا على آخر، مما قد يعني ارتضائه بهما، واحتمال الضمير لهذين المعنيين، وهذا ما أميل إليه، فإن ضمير الفصل قد يكون للتخصيص والتأكيد، نحو: زيد هو أفضل من عمرو، وقد أشار إلى ذلك صاحب الكشاف في

(١) التذييل والتكميل ٣٠٣/٢ .

(٢) الحجة للقراء السبعة ١٥٣/١ .

(٣) سورة فاطر : ١٠ . انظر : التبيان ص ١٠٧٣ . وإن كان منعه في آية التوبة فقال عند إعرابه لها :" هو : مبتدأ و (يقبل) الخبر، ولا يجوز أن يكون (هو) فصلا ؛ لأن (يقبل) ليس بمعرفة ولا قريب منها " ص ٦٥٩ .

(٤) نقل ذلك عنه ابن هشام في مغني اللبيب ص٦٤٢ .

قوله تعالى﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ فذكر ـــ كما تقدم ـــ أن(هو) للتخصيص والتوكيد. وقد يكون لمجرد التأكيد، وذلك إذا كان التخصيص حاصلا بدونه، بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه،نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾[1] .

(٥) الفصل بين الخبرين إذا كانا لمبتدأ واحد[2]

قال المرادي:" لا يقع الفصل بين الخبرين، لا يقال: ظننت هذا الحلو هو الحامض. وقيل يجوز دخوله بينهما." [3]

العرض والتعليق

يجوز على الأصح[4] أن يكون للمبتدأ الواحد خبران فصاعدا مطلقا، سواء أكان الخبران من قسم المفرد، أم من قسم الجمل، أم مركبا منهما، فمثال الأول: محمد كاتب شاعر، ومثال الثاني: محمد أبوه جالس أخوه قائم، ومثال الثالث: هند منطلقة أبوها قائم.

والخبر المتعدد يأتي على ثلاثة أضرب :ـ [5]**الأول:** أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المبتدأ في نفسه حقيقة نحو قولك: بنو فلان مهندس و طبيب وعالم، وأخواك صالح و عالم، ومنه قول الشاعر :ـ[6] **يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى ::: وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غَائِظَةْ**

أو حكما نحو قوله تعالى﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾[7]. وهذا القسم يجب فيه العطف.

---

(١) سورة الذاريات : ٥٨ . انظر : المطول ص ١٠٥، وحاشية الدسوقي على شرح السعد على التلخيص ص٣٨٦ .

(٢) البديع في العربية لابن الأثير ٨٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٩، وشرح الكافية للرضي ٢٦/٢، وارتشاف الضرب ص ١١٣٨، والتذييل والتكميل٣٠٤/٢، أوضح المسالك ٢٣٠/١، والمقاصد الشافية١٢٧/٢، الهمع ٢٧٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ص ١٧٥ .

(٤) وخالف ذلك ابن عصفور فذهب إلى أن المبتدأ الواحد لا يكون له إلا خبر واحد، فإن اقتضى أكثر من واحد، فلا بد من حرف العطف، تقول : محمد كاتب وشاعر، إلا أن تريد اتصافه بذلك في حين واحد، نحو هذا حلو حامض. انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٩/١ .

(٥) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٩ ، والمقاصد الشافية ١٢٧/٢ .

(٦) من المتقارب وقيل هو لطرفة بن العبد وليس في ديوانه كما قال العيني في شرح الشواهد٥٧٢/١، وذكر بلا نسبة في أوضح المسالك٢٢٨/١، وشرح التسهيل٣٢٦/١، والتذييل ٨٨/٤، وتمهيد القواعد ١٠٣٢/١ .

(٧) سورة الحديد : ٢٠ .

الضرب الثاني: أن يتعدد في اللفظ والمعنى، دون تعدد ما هو له،نحو: محمد كاتب شاعر،وهم سراة[1] شعراء، ومنه قوله تعالى﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ*ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيـــدُ*فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[2]، وقول حميد بن ثور الهـــلالي:ـــ

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي ::: بِأُخْرَى الأعادِي فهو يَقْظَانُ هاجِعُ[3]

وهذا القسم يجوز فيه العطف وتركه، تقول: هو سراة شعراء، وهم سراة وشعراء، وكذلك ما أشبهه.

الضرب الثالث: أن يتعدد الخبر في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، كقولهم: الرمان حلو حامض، وهذا أعسر يسر، فالمبتدأ في المثالين لا يستقل بأحد الخبرين دون الآخر، وإنما الخبر هو مجموع اللفظين في المعنى، فالخبران في المثال الأول(حلو حامض) يدلان على معنى واحد وهو(مز)، وذلك لأن المراد الإخبار عن الرمان بأنه مشتمل على طرف من الحلاوة، وطرف من الحموضة، وليس المراد الإخبار عنه بأنه مشتمل على الخبرين معا؛ ألست ترى أن المعنى أنه ليس تام الحلاوة، ولا تام الحموضة،ولكنه بينهما. وكذلك الخبران في المثال الثاني يدلان على معنى واحد وهو (أضبط)، وهذا يقال: لمن يعمل بكلتا يديه.

وهذا النوع له أحكام :ـــ[4]

منها: وهو الذي يعنينا، وما عقدت المسألة لأجله، ما أشار إليه المرادي في النص السابق من أن ضمير الفصل لا يجوز أن يقع بينهما، أي بين الخبرين، فلا يقال: ظننت هذا الحلو هو الحامض. وذكر أن هذا مذهب الأكثرين. وقد أشار إلى ذلك أبو حيان في موضعين من كتابه التذييل والتكميل، الأول: في باب الضمير أثناء حديثه عن ضمير الفصل، دون أن يعزوه إلى

---

(١) سراة جمع سري، على غير قياس، والسري : الرجل ذو المروءة ، ويقال : هو الذي جمع السخاء والمروءة .

(٢) سورة البروج : الآيات : ١٤ ـــ ١٦ .

(٣) من الطويل وهو في ديوانه ص ١٠٥، والشعر والشعراء١/٣٩٨،،وشرح الجمل لابن عصفور١/٣٥٩، وشرح التسهيل١/٣٢٦، وابن الناظم ص٨٦، والتذييل٣/٥٠، ٤/٨٨ .

(٤) ومن أحكامهما أيضا : أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على بعض على الراجح من أقوال النحاة . ومنها : أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها. ومنها : أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ . انظر شرح ابن الناظم ص ٨٩

أحد فقال:"مسألة: لا يقع الفصل بين الخبرين، فلا تقول هذا الحلو هو الحامض."(١) والثاني: في باب المبتدأ والخبر في معرض حديثه عن تعدد الخبر، وعزى هذا الكلام إلى صاحب البديع فقال:" قال صاحب البديع: وقد يرد للمبتدأ خبران فصاعدا، قالوا: هذا حلو حامض،وهذا أبيض أسود... وهذان الخبـــران وقعا جميعا خبرا للمبتدأ؛ لمشابهتهما الجمل، فلا يجوز الفصل بينهما."(٢)

وإنما لم يجز أن يقع الفصل بين الخبرين في هذه المسألة لأمور:ـ منها: أن ضمير الفصل ـ كما تقدم ـ عند الجمهور لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر، والضمير هنا إنما وقع بين خبرين. **ومنها:** أن المبتدأ في هذا ونحوه لا يستقل بأحد الخبرين دون الآخر ـ كما تقدم ـإذ كل واحد منهما يحتاج إلى الآخر في تكميل معناه، فالخبر وإن كانا لفظين بحسب الظاهر، إلا أن مجموعهما يدل على معنى واحد، فهما في الحقيقة خبر واحد، أي: هما بمنزلة كلمة مفردة، فلو وقع الفصل بينهما لكنت قد فصلت بعض الكلمة عن بعض. قال أبو حيان:" لا يقع الفصل بين الخبرين، فلا تقول: ظننت هذا الحلو هو الحامض؛ لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده." ولهذا أيضا امتنع عند الجمهور عطف أحد الخبرين على الآخر؛ وعلل لذلك أبو حيان وغيره بأنه لو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض.(٣)

ومنها: أن ضمير الفصل إنما وقع في الكلام لغرضين: الأول لفظي وهو الإعلام بأن الثاني خبر لا تابع. والثاني: معنوي وهو التأكيد والحصر، كما تقدم، وكلا الغرضين غير متحقق هناء إذ الخبر الثاني لا يصلح عند الجمهور أن يكون تابعا للأول؛ لأنهما متضادان، خلافا للأخفش فإنه أجاز فيه أن يكون الثاني نعتا للأول وإن كانا متضادين؛ لأن المراد الإخبار عنه بأنه حلو فيه حموضة. قال في المسائل الكبير:" اعلم أن قولهم: هذا حلو حامض، وهذا أبيض أسود؛ إنما أرادوا أن هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول." (٤)

---

(١) ٣٠٤/٢ .

(٢) ٩٢/٤ .

(٣) السابق ٨٧/٤ .

(٤) انظر : التذيل والتكميل ٩٢/٤ .

قال الشاطبي:" وقد أبطل الفارسي في التذكرة أن يكون الثاني بدلا من الأول؛ لأن الأول مراد كما أن الثاني كذلك. قال: ومن هنا لا يجوز أن يكون الثاني صفة للأول. قال :الصفة أظهر أن لا تجوز؛ لأنك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإنما يخبر عن الأول بأنه قد جمع الطعمين معنى في قولك: هذا حلو حامض، ولا مدخل لشيء من باقي التوابع هنا. فالوجه ما عليه الجمهور."(١)

وأجاز بعضهم وقوع ضمير الفصل بين الخبرين، نقل ذلك عنهم المرادي كما في كلامه المتقدم دون أن يعين أحدا، متبعا في ذلك ما ذكره أبو حيان، وقد سبقهما إلى ذكر هذا القول الرضي، وذكر أن من أجاز ذلك اشترط في الخبرين أن يكونا معرفين باللام، نحو: هذا الحلو الحامض، فأجازوا أن تقول: هذا الحلو هو الحامض، بالفصل بينهما؛ حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول.

قال الرضي:" وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام، نحو: هذا الحلو هو الحامض؛ حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول".(٢) وهذا مبني على مذهب الأخفش في جواز أن يكون الثاني نعتا للأول، وقد تقدم القول فيه، على أن هذا الحكم لم يعرف له شاهد قطعي، واللغة لا تؤخذ بالعقل وإنما تؤخذ بالنقل، ولا يتحدث إلا بما تحدثت به العرب، وهذا ما جعل الرضي يعقب على نقله السابق بقوله:" وأنا لا أعرف له شاهدا قطعيا."

(٦) تصغير الترخيم لا يبطل العلمية(٣)

قال المرادي:" ذكر ابن جني أن من الناس من ذهب إلى أن تصغير الترخيم يبطل العلمية. وأبطله بقول الشاعر:ـــ (٤)

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الألفية ٢/١٢٩ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٧٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٠، التذييل والتكميل ٢/٣٢٥، ارتشاف الضرب ص٩٦٨، تمهيد القواعد٢/٦١٨، همع الهوامع١/٢٩٣ .

(٤) من الطويل و هو للأعشى في ديوانه ص ٦٥. وانظره في : مجاز القرآن ١/١٢٦، أمالي ابن الشجري١/٣٩٩، ارتشاف الضرب ص ٦٦٩،همع الهوامع١/٢٩٣، الدرر١/١٢٤، معجم شواهد النحو الشعرية ص٣٤٢ .

أَتَيْتُ حُرَيْثاً زَائِراً عَن جنابة ::: وكَانَ حُرَيْثٌ في عَطَائي جَامداً

وإنما يريد: الحارث بن وعلة الذهلي، ولو كان منكرا لدخلت عليه (أل)."[1]

الغرض والتعليل

تصغير الترخيم يقصد به: تصغير الاسم بعد تجريده من الحروف الزائدة، فإن كان أصوله ثلاثية صغر على صيغة(فعيل)، وإن كان أصوله رباعية صغر على صيغة(فعيعل). وفي ذلك يقول سيبويه:" اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها وتكون على مثال فعيلٍ وذلك قولك في حارث: حريثٌ وفي أسود: سويدٌ وفي غلاب ــ علم امرأة ــ: غليبة... وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه ويكون على مثال فعيعلٍ؛ لأنه ليس فيه زيادة، وزعم أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل : برية، وسميعٌ."[2]

والغرض منه هو التسهيل والتخفيف. قال ابن يعيش:" كأنهم آثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده لما يحدث في الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير."[3]

وفيما يدخله هذا التصغير مذاهبان: **أحدهما**: مذهب البصريين أنه يدخل العلم وغيره، كما تقدم في أمثلة سيبويه. **والثاني**: مذهب الفراء أنه لا يدخل إلا العلم؛ لأن ما بقي منه دليل ما ألقي لشهرته.[4]

ورد بوروده في غير العلم من نحو قولهم في المثل:"عَرَفَ حُمَيْق جَمَلَهُ[5] حيث صغر (أحمق) على (حميق) وهو غير علم. [6]

---

(١) شرح التسهيل ص ١٨٣ .

(٢) الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٣) شرح المفصل ١٣٧/٥ .

(٤) انظر : ابن يعيش ١٣٧/٥، وتمهيد القواعد ٤٨٧٣/١٠ .

(٥) أي : عرف هذا القدر وإن كان أحمق . انظر : مجمع الأمثال للميداني١٢/٢ ..

(٦) انظر : تمهيد القواعد ٤٨٧٣/١٠ .

ونقل المرادي في نصه المتقدم عن ابن جني أن بعض الناس يرون أن هذا التصغير إذا دخل العلم سلبه التعريف، وأحاله نكرة، إلا أنه لم يبين من هذا البعض، ولا حججهم،

وذكر أن ابن جني أبطل ما ذهبوا إليه بقول الأعشى :ـ

أَتَيْتُ حُرَيْثاً زَائِراً عَن جنابةٍ ::: وكَانَ حُرَيْثٌ في عَطَائي جَامداً

فقد صغر الأعشى(الحارث)تصغير ترخيم على(حريث)، ولم يخرجه ذلك عن العلمية، لأنه أراد به الحارث بن وعلة الوائلي، فالبيت من قصيدة له يمدح فيها هودة بن علي، ذا التاج الحنفي، ويهجو الحارث بن وعلة، ولو أرد تنكيره لأدخل عليه (أل)؛ لأن العلم ـ كما سيأتي ـ إذا سلب العلمية جبر بحرف التعريف إن أريد تعريفه.

ولم يتسن لي الوقوف على هذا النص في مصنفات ابن جني التي بين يدي، وإنما وجدته في ارتشاف الضرب لأبي حيان، وعبارته:"ولا يبطل التصغير العلمية، نحو زييد وعمير، وذكر أبو الفتح أن من الناس من ذهب إلى أن تصغير الترخيم يبطل العلمية، وأبطله بقول الأعشى :ـ أَتَيْتُ حُرَيْثاً زَائِراً عَن جنابةٍ.... البيت

وإنما يريد الحارث بن وعنة الذهبي، ولو كان منكرا لأدخل عليه أل." (١)

ويبدو أن المرادي أخذه عنه، وعنهما نقل الدلائي والسيوطي.(٢)

وتنكير العلم قليل، ولا يكون إلا بتأويل؛ لكونه على خلاف الأصل، وذلك أن العلم إنما وضع لشيء بعينه غيرِ متناول ما أشبهه، فإذا نكرته فقد استعملته على خلاف ما وضع له. وتنكيره قد يكون تحقيقا، وذلك إذا حصل في العلم اشتراك عارض، كأن يسمى به اثنان أو أكثر، نحو: رأيت زيدا من الزيود، وما زيد كزيد بن ثابت، وقولهم: قضية ولا أبا حسن لها،وقول نوف البكالي(٣):"ليس موسى بني إسرائيل هو موسى آخر".

وقد يكون تقديرا، وذلك إذا لم يقع هذا الاشتراك فعلا، نحو قول أبي سفيان: لا

(١) الارتشاف ص ٩٦٩ .

(٢) انظر : نتائج التحصيل ص ٦٨٩، وهمع الهوامع ٢٩٣/١ .

(٣) هو نوف بن فضالة الحميري البكالي، من رجال الحديث. توفى سنة ٩٥هـ(الأعلام٣١/٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٢/١

قريش بعد اليوم، وكقول بعض العرب: لا بصرة لكم[1]، ومثله ما أنشده ابن مالك:ـ[2]

أزمانُ سلمى لا يرى مثلَها المرَّا ::: وُونَ في شامٍ ولا في عراقِ

وعلم من هذا أن تنكير العلم ليس على حد تنكير الأجناس؛لأن الجنس ـ كما قال ابن عمرون ـ يفيد حقيقة مشتركة، فتنكيره يفيد واحدا من تلك الحقيقة، أما العلم فهو لشيء بعينه، ومحال وجود شخص آخر هو ذاك بعينه،فتنكيره يكون على معنى مسمى، وحينئذ لا يفيد معينا، بل يفيد مسمى ما بهذا الاسم، وهذا يمكن وقوع الشركة فيه.[3]

ولا يسلب العلم التعيين إلا بالتثنية والجمع، سواء كان مصححا أو مكسرا، مذكرا أو مؤنثا، فالعلم لا يثني ولا يجمع وهو باق على علميته. قال ابن عصفور:"وإن كانا معرفتين باقيتين على تعريفهما لم يثنيا، نحو قولك: زيد زيد، تريد: زيد ابن فلان، وزيد ابن فلان."[4]

وذكروا في موجب زوال العلمية بالتثنية والجمع وجهين:ـ[5] **أحدهما**: أن العلم إنما يكون معرفة إذا كان مفردا؛ لأنه لم يجعل علما إلا على هذه الصيغة المعروفة، فإذا زالت العلمية.**ثانيهما**:أن التثنية وضعت لتدل على آخر،ولم يوضع العلم ليدل على ذلك.

ثم العلم بعد التثنية والجمع إن قصد البقاء على تنكيره لم يؤت بأداة التعريف، كقول الشاعر:ـ[6] **رأيتُ سُعُودا منْ شُعُوبٍ كثيرةٍ ::: فلَمْ أرَ سَعْداً مثْلَ سَعْدِ بنِ مالكِ**

وإن قصد تعريفه عرف بالألف واللام، كقول الشاعر :ـ[7]

وقَبْلي مَاتَ الخَالِدانِ كِلاهُما ::: عميدُ بَنِي جَحْوانَ وابنُ المضلّلِ

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٩٦، وشرح التسهيل ١/١٨٢ .

(٢) من الكامل . انظره في العروض لابن حي ١١٩، وشرح التسهيل لابن مالك١/١٨١، والتذييل ٢/٣٢٤.

(٣) انظر : تمهيد القواعد ٢/٦١٩ .

(٤) المقرب ص ٤٣٧ .

(٥) انظر : تمهيد القواعد ٢/٦٢٣ .

(٦) من الطويل وهو نطرفة بن العبد في ديوانه ص٦٨(دار المعرفة) . وانظره في :الكتاب٣/٣٩٦، والمقتضب٢/٢٢٢، وشرح التسهيل ١/١٨١، والتذييل ٢/٣٢٤ .

(٧) من الطويل وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٧. وانظره في إصلاح المنطق ص٤٠٣، وابن يعيش١/٤٦، والتذييل ٢/٣٢٤، وتمهيد القواعد ٢/٦٢١ .

أراد خالد بن فضلة، وخالد بن قيس المضلل، وقول الآخر :ـــ [1]

أخالدَ قد علقتُك بعد هند ::: فشيّبني الخَوالدُ والهُنودُ

وابن الحاجب يقول بلزوم دخول لام التعريف على ما ثني وجمع من الأعلام تعويضا عما ذهب منه من العلمية[2]، وليس في كلام سيبويه ما يقضي باللزوم فإنه قال:" إذا سميت رجلا بزيدٍ أو عمروٍ أو بكرٍ كنت بالخيار، إن شئت قلت: زيدون، وإن شئت قلت: أزيادٌ، كما قلت: أبياتٌ، وإن شئت قلت: الزيود، وإن شئت قلت: العمرون."[3]

وهذا تصريح في عدم التزام اللام.

ويستثنى مما يسلب تعيينه بالتثنية والجمع نحو جماديين وعمايتين وعرفات، من كل ما المثنى فيه والجمع اسم متعدد متلازم، ولكل من ذلك المتعدد اسم من ذلك اللفظ بالحقيقة، فلا يسلب العلمية بالتثنية والجمع. قال ابن مالك:"فإن اشترك في العلم ما لا يفترق لم يحتج إلى الأداة في تثنية ولا جمع كجماديين في الشهرين المعروفين، وعمايتين في جبلين، وعرفات لمواقف الحج واحدها عرفة. قال الشاعر في جماديين:[4]

حتَّى إذَا رَجَبٌ تولَّى وانْقَضَى::: وجُمَادِيَانِ وجاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ

وقول الآخر في عمايتين :ـــ [5]

لَوْ أنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ وَيَذْبِلٍ ::: سَمِعَا حَدِيثَكَ أنْزَلا الأوْعَالا ." [6]

فبان من ذلك بطلان ما ذهب إليه بعضهم من أن تصغير الترخيم يبطل العلمية، حيث أريد به معين بعد تصغيره كما في البيت الذي أنشده ابن جني، وأيضا فإن العلم إذا صغر لم يقـــع فيه

---

(١) من الوافر وهو لجرير في ديوانه ٣١٨/٢ . وانظره في الكتاب٣٩٨/٣، والمقتضب٢٢٣/٢، وشرح التسهيل ١٨١/١، والتذييل ٣٢٤/٢. ورواية الديوان (فبلتني) موضع (فشيبتني)

(٢) انظر : الإيضاح ١٠٢/١ .

(٣) الكتاب ٣٩٥/٣ .

(٤) من الكامل وهو لأبي العيال الهذلي في ديوان الهذليين٢٥٤/٢.وانظره في : التذييل ٣٢٥/٢،وتمهيد القواعد٦٢٣/٢،ونتائج التحصيل ص ٦٨٨ .

(٥) من الكامل وهو لجرير في ديوانه ٥٠/١. وانظره في : سر صناعة الإعراب ٤٦٢/١، ابن يعيش٢٦/١، والتذييل٣٢٥/٢

(٦) شرح التسهيل ١٨١/١ .

اشتراك حتى يقال بتنكيره، كما هو الحال إذا ثني أو جمع.

(٧) استعمال بعض الأسماء أسماء موصولة[١]

قال المرادي:" زعم الكوفيون : أن الأسماء المعرفة بأل يجوز أن تستعمل موصولة كقوله:ـــ[٢] **لعمري لأنت البيتُ أكرمُ أهلهُ::: وأقعدُ في أفنائه بالأصائلِ**

وأن النكرة توصل، نحو : هذا رجل ضربته، وأن المضاف إلى النكرة يجوز وصله، ووصل ما أضيف إليه، ووصلهما، وأن النكرة إذا أضيفت إلى المعرفة يجوز وصلها، ومنه:ـــ[٣]

*** يا دارَ ميَّة بالعلياء فالسند ***

وكل ذلك لا يجوز عند البصريين، وما استدلوا به محمول على غير ذلك."[٤]

العرض والتعليق

ذكر المرادي أن الكوفيين يرون أن بعض الأسماء يجوز أن تستعمل أسماء موصولة، وتحتاج إلى صلة لتخصيصها وتوضيحها، كسائر الأسماء الموصولة، وهذه الأسماء هي:ـ ١ـ الأسماء الجامدة المعرفة بأل، نحو: هذا الرجل ضربته، حيث أجازوا في (ضربته) أن يكون صلة للرجل. ٢ـ النكرات المفردة، نحو: هذا رجل ضربته، حيث أجازوا في (ضربته) أن يكون صلة أيضا لـ (رجل). ٣ ـ النكرة إذا أضيفت إلى نكرة، حيث أجازوا وصلهما، أو وصل أيهما شئت، تقول: هذه دار رجل دخلت أكرمت، إن وصلتهما فـ (دخلت) صلة لـ (دار)، و(أكرمت) صلة لـ (رجل)، وهذه دار رجل دخلت، إن وصلت الأولى، وهذه دار رجل أكرمت، إن وصلت الثانية. ٤ـ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة، نحو قولك: هذه دار محمد بمصر، حيث أجازوا في (بمصر) أن يكون صلة لـ (دار)، وذلك إذا كان له دار بمصر وبغيرها.

---

(١) انظر : مجالس ثعلب ص٤٣٥، الإنصاف٢/٧٢٣، اللباب٢/١٢١، شرح الجمل لابن عصفور١/١٦٩، شرح الجزولية للأبذي ص ٤٥٠، التذييل والتكميل٣/٦٨، تمهيد القواعد ص٦٢١، الهمع ١/٣٣١ .

(٢) من الطويل وهو لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١/١٤١، وفيه (أحلس في أفنائه).وانظره في:شرح القصائد السبع ٣٨٣، والإنصاف٢/٧٢٣، والتذييل٣/٦٩،وخزانة الأدب٥/٤٩١(٤١٨).وفي شرح التسهيل للمرادي(اللبيب) موضع البيت .

(٣) صدر بيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ . وعجزه : " أقوت فطال عليها سالف الأمد"

(٤) شرح التسهيل ص ٢٠٠ .

وذكر أنهم استشهدوا للأول بقول أبي ذؤيب الهذلي :ـــ

لَعمري لأنتَ البيتُ أكرمُ أهلَهُ ::: وأقعُدُ في أفنائِه بالأصائلِ

فذكروا أن(البيت)خبر(أنت)، وجملة (أكرم أهله) صلة (البيت)، كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله.

واستشهدوا للنوع الرابع بقول الشاعر :ـــ

يَا دَار مَيّة بالعلياءِ فالسَّند ::: أقْوَتْ وطَال عليها سَالِفُ الأمَدِ

فذكروا أن (بالعلياء) صلة لـــ (دار) المضافة إلى معرفة.

والبصريون لا يجيزون شيئا من ذلك، وحملوا ما استدل به الكوفيون على كون هذه الأسماء موصولة، على غير ذلك، أما بيت أبي ذؤيب: لعمري لأنت البيت أكرم أهله... فحملوه على أوجه:ـــ **منها:** أن يكون (البيت) خبرا لـــ (أنت) على جهة التعظيم، و جملة (أكرم أهله) في موضع نصب حال، والعامل فيه ما في معنى (البيت) من معنى التعظيم، كما أن (علما) في قولك: أنت الرجل علما، ينتصب عما في الرجل من معنى الكمال، وكما أن جارة في بيت الأعشى :[1] *** يَا جَارتَا ما أنت جارة ***

ينتصب عما في قوله (ما أنت) من معنى التعظيم. قاله الفارسي، وابن السيد.[2]

ومنها: أن يكون قوله(أكرم أهله) جملة مستأنفة، معطوفة على الأولى وهي قوله(لأنت البيت)، ولم يذكر العاطف لما في الثانية من ذكر ما في الأولى، كقوله تعالى ﴿أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾[3]. ذكره الفارسي أيضا.[4]

ومنها: أن يكون (البيت) مبتدأ ثانيا، وجملة (أكرم أهله) في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول(لأنت). ذكره العكبري.[5]

وفيه نظر لعدم اشتمال جملة الخبر على عائد يعود على المبتدأ الأول.

---

(١) صدر بيت من مجزوء الكامل ، وهو له في ديوانه ص ١٥٣، وتمامه : " بانت لتحزننا عقاره " والرواية فيه (ما كنت جاره) وعليها فلا شاهد في البيت .

(٢) انظر : إيضاح الشعر ص ٤٢٩ ، وخزانة الأدب ٤٨٦/٥ .

(٣) سورة البقرة : ٣٩، ٢٧٥ .

(٤) انظر : إيضاح الشعر ص ٤٢٩ ، وخزانة الأدب ٤٨٦/٥ .

(٥) انظر : اللباب ١٢١/٢ .

ومنها: أن يكون (البيت) خبرا أول لـــ (أنت)، و(أكرم أهله) في موضع رفع خبر ثان، كما تقول: هذا حلو حامض. ذكره الأنباري، وابن عصفور، والسيوطي[1]، وأجازه الأبذي وأبو حيان على تقدير صفة محذوف، والتقدير: لأنت البيت المحبوب عندي أكرم أهله، وحذفت الصفة لفهم المعنى.[2]

ومنها: أن يكون قوله (لأنت البيت) كلاما تاما لا يفتقر إلى شيء، وذلك على جعل اللام في (البيت) لشمول خصائص الجنس، كما قالوا في قولهم: أنت الرجل، إذا أرادوا بذلك: الرجل الكامل الجامع خصال الرجال المحمودة، كأنه قال: أنت البيت إذ لا بيت يشبهه، ويكون (أكرم أهله) جملة مستأنفة، أخبر عن نفسه أنه يلزم أهل هذا البيت لشرفه وعظمته. ذكره ناظر الجيش.[3]

ومنها: أن يكون قوله (أكرم أهله) صلة لموصول محذوف لا للبيت، والتقدير: لأنت البيت الذي أكرم أهله، لكنه حذف الموصول وأبقى صلته ضرورة. ذكر البغدادي أنه قول ابن الأنباري، وقال:"وهذا الوجه جار على مذهب الكوفيين، إذ يجيزون حذف الموصول دون صلته في غير الضرورة. وهذا يأباه البصريون. قال أبو علي في إيضاح الشعر: لا يجوز أن تحذف الموصول وتدع الصلة؛ لأنها تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول، ونظيره (أجمعون) في التوكيد، لا يجوز أن تذكره وتحذف المؤكد."[4]

ومنها: أن يكون (أكرم أهله) صفة للبيت؛ لأنه مبهم لا يدل على معهود، كأنه قال: لأنت بيت أكرم أهله، كما يقال: إني لأمر بالرجل غيرك ومثلك وخير منك، فيكون: غيرك ومثلك وخير منك، وهن نكرات، أوصافا للرجل؛ لأنه لما كان مبهما لا يدل على معهود، فكأنه قال: إني لأمر برجل غيرك ومثلك وخير منك، كما قال الشاعر:ـــ[5]

---

(١) انظر : الإنصاف٢/٧٢٤، شرح الجمل١/١٩٩، همع الهوامع ١/٣٣١ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ص ٤٥٠، التذييل ٣/٦٨ .

(٣) انظر : تمهيد القواعد ص ٦٢١ .

(٤) خزانة الأدب ٥/٤٨٦ .

(٥) من الكامل وهومجهول القائل . انظره في : المقتضب٤/٤٨، الخصائص٣/٥٨، سر صناعة الإعراب١/٣٦٦، شرح التسهيل ١/٢٥٩، لسان العرب (حجر)، (بر) .

ولقدْ جنيْتُك أكْمُؤا وعَساقِلاً ::: ولقدْ نهيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبرِ

أراد: بنات أوبر، وقد جاء هذا النحو في كلامهم وأخبارهم. قاله أبو البركات الأنباري[1]. وأرى أن هذا التخريج هو ما عناه الكوفيون، كما سأبين بعد قليل.

أما الوراد بعد النكرات، نحو: هذا رجل أكرمته، فحملوه على الوصفية وليس الصلة. وأما هذه دار محمد بمصر، فـ (بمصر) عندهم في موضع الحال، وليس صلة، وعلى هذا خرجوا قول النابغة : *** يا دار مية بالعلياء فالسند ***

فذكروا أن (بالعلياء) في موضع نصب حال من المنادى على قول من يجيز الحال من المنادى، وهو المبرد وابن جني، وأما على مذهب من لا يجيزه فهو متعلق بإضمار فعلى على جهة البيان، والتقدير: أعني بالعلياء، كما كان (لك) بعد (سقيا) من قولهم: سقيا لك، متعلقا بإضمار فعل، تقديره : أعني لك.[2]

وهذا الذي نقله المرادي عن الكوفيين سبقه إليه أبو البركات الأنباري حيث عقد له مسالة في الإنصاف تحت عنوان(هل يكون الاسم المحلى بأل موصولا ؟)، والعكبري، وابن عصفور، والأبذي، والرضي، وضياء الدين بن العلج، وأبو حيان.[3]

وبالعودة إلى ما بين يدي من مصادر النحو الكوفي كمعاني القرآن للفراء، ومجالس ثعلب، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، لم أجد ما يفيد ذلك، وإنما مذهبهم في ذلك هو عين مذهب البصريين، من أن الجمل بعد النكرات صفات، وتسميتهم لهذه الجمل بالصلات لا يعني أن تلك النكرات أسماء موصولة، وإنما أطلقوا عليها ذلك؛ لأنهم لاحظوا فيها ما تشترك فيه مع جملة الصلة، فالموصوف النكرة،والاسم الموصول كلاهما مفتقر إلى هذه الجملة، وكلاهما له دلالة على العموم، والجملة مع كل منهما مخصصة للعموم.[4]

وبتتبع المواضع التي استخدم فيها الفراء هذا المصطلح بعد النكرات أو ما نزل منزلتها تبين أنه لم يستخدم هذا المصطلح بهذا المعنى إلا إذا كانت النكرة موصوفة بجملة أوما أشبهها، أما

---

(١) انظر : الإنصاف ٢/٧٢٦ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ص ٤٥٠، والتذييل ٣/٦٨ .

(٣) انظر:الإنصاف٢/٧٢٣،اللباب٢/١٢١،شرح الجمل١/١٩٩،شرح الجزولية ص٤٥٠،شرح الكافية٣/١٥، التذييل ٣/٦٨

(٤) انظر : مصطلحات النحو الكوفي ص ٤٥ .

إذا وصفت بمفرد فكان يعبر عن ذلك بمصلح النعت أو الصفة، فإنه قال في معرض حديثه عن قوله تعالى﴿ابْعَثْ لَنا مَلِكاً نُقاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّه﴾(١):"(نقاتل) مجزومة لا يجوز رفعها. فإن قرئت بالياء «يقاتل» جاز رفعها وجزمها. فأمّا الجزم فعلى المجازاة بالأمر، وأمّا الرفع فأن تجعل (يقاتل) صلة للملك كأنك قلت : ابعث لنا الذي يقاتل. فإذا رأيت بعد الأمر اسما نكرة بعده فعل يرجع بذكره أو يصلح فى ذلك الفعل إضمار الاسم، جاز فيه الرفع والجزم تقول فى الكلام: علّمنى علما أنتفع به، كأنك قلت : علمنى الذي أنتفع به، وإن جزمت (أنتفع) على أن تجعلها شرطا للأمر وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك. فإن ألقيت «به» لم يكن إلا جزما لأن الضمير لا يجوز فى (انتفع) ألا ترى أنك لا تقول: علّمنى علما انتفعه."(٢)

وقال في معرض حديثه عن قوله تعالى﴿وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾(٣):" إن شئت رفعت(المصدّق) ونويت أن يكون نعتا للكتاب لأنّه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل(المصدّق) فعلا(٤) للكتاب لكان صوابا. وفى قراءة عبد اللّه فى آل عمران:﴿ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقاً﴾(٥) فجعله فعلا. وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النّعت، فالنّصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة، وذلك لأنّ صلة النكرة تصير كالموقّتة لها، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل فى دارك، أو بعبد لك فى دارك، فكأنّك قلت: بعبدك أو بساس دابّتك،فقس على هذا."(٦)

فكلامه واضح على أنه يعني بالصلة الصفة، وإنما سمى الجملة الواقعة بعد النكرة صلة، لمشابهة النكرة بالاسم الموصول في افتقار كل منهما إليها، كما تقدم، وقد صرح بهذا بعبارة لا تحتمل التأويل فقال:" ونعت النكرة متصل بها كصلة الذي."(٧)

---

(١) سورة البقرة : ٢٤٦ .
(٢) معاني القرآن ١/١٥٧ .
(٣) سورة البقرة : ٨٩ .
(٤) يريد : حالا .
(٥) الآية : ٨١ .
(٦) السابق ١/٥٥ .
(٧) السابق ١/١٨٥ .

وذكروا أن الاسم المحلى بالألف واللام لا يحتاج إلى صلة أي(صفة) إلا إذا كان مبهما، وذلك إذا كانت أل فيه للجنس،فيحتاج حينئذ إلى صلة أي صفة لتخصصه وتبينه،كاحتياج الموصول إلى صلته.قال الفراء في معرض حديثه عن قوله تعالى﴿مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾(١):"إنَّ﴿مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾لا أب له ولا أم،فهو أعجب أمرا من عيسى،ثم قال:{خَلَقَهُ}لا أن قوله«خَلَقَهُ»صلة لآدم،إنما تكون الصلات للنكرات،كقولك:رجل خلقه من تراب، وإنما فسّر أمر(آدم) حين ضرب به المثل فقال«خَلَقَهُ»على الانقطاع والتفسير، ومثله قول ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾(٢) ثم قال﴿يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾، والأسفار: كتب العلم يحملها ولا يدرى ما فيها. وإن شئت جعلت«يَحْمِلُ»صلة للحمار، كأنك قلت:كمثل حمار يحمل أسفارا؛ لأن ما فيه الألف واللام قد يوصل فيقال: لا أمر إلا بالرجل يقول ذلك، كقولك بالذي يقول ذلك. ولا يجوز في زيد ولا عمرو أن يوصل كما يوصل الحرف فيه الألف واللام."(٣)

وأوضح من ذلك ما ذكره ثعلب تعقيبا على بيت النابغة : يا دار مية بالعلياء فالسند، فقال:" العلياء من صلة (دار)؛ لأنها مجهولة، من أجل أن لها دورا كثيرة، وإن كانت واحدة فخطأ."(٤)

من كل هذا يتبين أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وقد يكون الحامل لمن عدها من النحويين كالأنباري والمرادي من مسائل الخلاف، هو خفاء مصطلح الصلة لديهم، ولا أدل على ذلك من أن ابن الأنباري الكوفي ساق بيت أبي ذؤيب، ولم يستشهد به على ما ذكره المرادي وغيره من استعمال الاسم المحلى بالألف واللام اسما موصولا، ولو كان ذلك مذهبه لنص عليه، وإنما استشهد به لأمر آخر فقال:"ويقال في جمع الأصل: آصال، كما قال تعالى﴿بالغدو والآصال﴾(٥).والأصائل جمع: الآصال. قال الشاعر:

لَعمري لأنتَ البيتُ أكرمُ أهلهُ ::: وأقعدُ في أفنائه بالأصائلِ ."(٦)

---

(١) سورة آل عمران : ٥٩ .

(٢) سورة الجمعة : ٥ .

(٣) معاني القرآن ١/٢٢٧ .

(٤) مجالس ثعلب ص ٤٣٥ .

(٥) الأعراف : ٢٠٥، والرعد : ١٥، والنور : ٣٦ .

(٦) شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٨٣ .

(٨) هل يجوز إطلاق (من) على المعدوم ؟[١]

قال المرادي:"من كلام العرب: أصبحت كمن لا يخلق، إن أريد: كمن مات، فهي للعاقل، وإن أريد: المعدوم، فأجازه الفراء، ورد بشر المريسي[٢] وقال: من لم يخلق فليس بشيء، فبأي شيء شبه؟ وأجاب الفراء بأن العرب توقع(ما)على المعدوم، نحو: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن،فكذلك يجوز في(من). قال بعضهم: الصحيح مذهب الفراء، ولا تخرج بذلك عن معناها بل تكون واقعة على عاقل معدوم متوهم أو موجود، فإن المعدوم المتوهم تجعله العرب شيئا، قال عمر بن أبي ربيعة:ـــ[٣] **وهَبْهَا كشيء لم يكن أو كنازح ::: عَنِ الدار أو مَنْ غَيَّبَتْهُ المقابرُ** فأوقع شيئا على ما لم يكن وهو معدوم." [٤]

العرض والتعليق

الشائع في(من)سواء كانت موصولة نحو: جاءني من يكرمك، أواستفهامية نحو: من أبوك؟، أو شرطية نحو من يكرمني أكرمه، أو نكرة موصوفة نحو قول الشاعر:ـــ[٥]

رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيظاً قَلْبَهُ ::: قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ

أي: رب شخص، أنها تقع على أولي العلم، وتقع على الواحد والاثنين والجمع، المذكر، والمؤنث، لا خلاف بينهم في ذلك. ولكنهم اختلفوا في قوعها على المعدوم، ومما يمكن أن يحمل على ذلك ما ورد عن العرب من قولهم : أصبحت كمن لا يخلق، إذا أردت بـــ (من لم يخلق) المعدوم، وقد جرت هذه المسألة بين الفراء وبشر المريسي، أوردها المرادي تبعا للأبذي، ولأبي حيان، وعنهم نقل الدلائي في نتائج التحصيل.

---

(١) انظر : شرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٢، التذييل والتكميل٣/١٢٤، وارتشاف الضرب ص ١٠٣٤، ونتائج التحصيل ص ٧٩١، وهمع الهوامع١/٣٥١ .

(٢) من الطويل وهو بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المَر يسي، العدوي بالولاء، المريسي . فقيه معتزلي عارف بالفلسفة . أدرك مجلس أبي حنيفة وأخذ نبذاً منه، ثم لازم أبا يوسف وأخذ الفقه عنه، وبرع حتى صار من أخص أصحابه، وكان ذا ورع وزهد، غير انه رغب عنه الناس لاشتهاره بعلم الكلام والفلسفة، وكان أبو يوسف يذمه ويعرض عنه.توفى سنة ٢١٨. انظر : وفيات الأعيان ١/٢٧٧.

(٣) من الطويل وهو في ديوانه ص ٩٨ .وانظره في : شرح الجزولية ص ٥٠٢، والتذييل٣/١٢٧ .

(٤) شرح التسهيل ص ٢١١.

(٥) البيت من الطويل،وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في الأغاني ١٣/١١٢، والمفضليات للتبريزي١/٧٠ .

أما الفراء فقد أجاز وقوع(من)على المعدوم، بينما منع ذلك بشر المريسي، وحجته في ذلك أن (من)مختصة بأولي العلم الموجودين، والمعدوم ليس بشيء، فكيف تقع عليه(من) قال:"(من) للناس، و (من لم يخلق) فليس بشيء، فبأي شيء شبه ؟."

وقوله مبني على مذهب الأشاعرة من أن لفظ الشيء لا يطلق حقيقة إلا على الموجود، أما المعدوم فليس بشيء، قال الألوسي:" والشيء عند الأشاعرة يطلق على الموجود فقط، فكل شيء عندهم موجود، وكل موجود شيء."(١)

فإذا لم يكن المعدوم شيئا فكيف تقع عليه (من) ؟

وأجاب عن ذلك الفراء ــ كما نقل المرادي وغيره ــ بأن العرب توقع(ما)على المعدوم، فتقول:" ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن."(٢)، فكما جاز ذلك فيها، فكذلك يجوز في (من).

وقد صحح الأبذي ــ ولعله من عناه المرادي بقوله " قال بعضهم " ــ ما ذهب إليه الفراء، وذكر أن(من)لا تخرج على قوله عن معناها، من اختصاصها بأولي العلم؛ لأنها تكون واقعة على عاقل معدوم متوهم، واستدل على ذلك بأن العرب تجعل المعدوم المتوهم شيئا، وتسميه شيئا، وأشد لعمر بن أبي ربيعة :ــ

وهبْها كشيء لم يكن أو كنازح ::: عنِ الدار أو مَنْ غيَّبتْهُ المقابرُ

فأوقع شيئا على ما يكن، وهو المعدوم، ومثل ذلك قول أبي نواس :ــ(٣)

وأخفْتَ أهلَ الشِّرك حتَّى إنَّهُ ::: لتخافكَ النُّطَفُ التي لم تُخْلَقِ

حيث أوقع النطف ــ وهي شيء ــ على ما لم يخلق، وهو معدوم.

وإطلاق الشيء على المعدوم مذهب المعتزلة وغيرهم، قال الألوسي:"وقد برهن الشيخ إبراهيم الكوراني(رحمه الله)على أن إطلاق الشيء على المعدوم حقيقة كإطلاقه على الموجود، وألف في ذلك رسالة جليلة سماها: جلاء الفهوم، ويعلم منها أن القول بذلك الإطلاق ليس خاصاً بالمعتزلة كما هو المشهور." (٤)

---

(١) روح المعاني٥/٢٦٧ .

(٢) هذا حديث لا قول أخرجه البيهقي في الاعتقاد والهداية ص ١٠٦، وأحمد في مسنده ٥/١٩١ .

(٣) البيت من الكامل، وهو في ديوانه ص ٤٠١. وانظره في شرح الجزولية ص٥٠٢، والتذييل٣/١٢٧ .

(٤) السابق ١٠/١٦٤ .

ومما يستدل به أيضا على إطلاق الشيء على المعدوم قوله تعالى﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا* إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾(١)، فإن الذي يفعل في الغد معدوم في الحال، ومع ذلك سماه شيئا، فدل ذلك على صحة إطلاق لفظ الشيء على المعدوم.(٢)

والحق أن إطلاق لفظ الشيء على الموجود أو المعدوم أمر لغوي يرجع إلى النقل والاستعمال، فإذا ثبت عن العرب تسمية المعدوم شيئا، كما في بيتي عمر بن أبي ربيعة وبشار ابن برد، فيجب أن نقف عند ما استعملته العرب، ونستعمل ما استعملوه، إذ لا مجال للعقل في إثبات اللغات.

واختصاص(من)بأولي العلم هو الغالب الشائع كما سبق، ولا تستعمل فيما لا يعقل إلا في حالتين:ــ **إحداهما:** أن يتنزل غير العاقل منزلة من يعقل، كقوله تعالى﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾(٣)، فعبر بـــ (من)عن الأصنام؛ لتنزلها منزلة من يعقل، ومنه قول الشاعر:ــ(٤) **أَسِرْبَ الْقَطا، هلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ ::: لَعَلِّي إلى من قَد هَويتُ أَطيرُ**

فأطلق(من)على(سرب القطا)؛ لأنه نزله منزلة من يعقل،لما ناداه، وطلب منه أن يعيره جناحه.

الثانية: إذا جاء مع من يعقل بشمول أو اقتران، أما الشمول فكقوله تعالى﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾(٥)، وقوله﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾(٦)، ألا ترى أن الذي يسجد لله تعالى في الأرض منهم العاقل وغير العاقل، وأن الماشي على رجلين منه عاقل وهو الإنسان وغير عاقل كالطائر مثلا، ولكن أوقع على الجميع(من)لاختلاطهما. وأما الاقتران فمثاله قوله تعالى﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾(٧) ثم قال﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾،

---

(١) سورة الكهف :٢٣، ٢٤ .

(٢) انظر : تفسير النيسابوري٣/٢٥٢ .

(٣) سورة الأحقاف : ٥ .

(٤) من الطويل و هو لمجنون ليلى في ديوانه ص١٠٦، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٤٣ . وانظره في : شرح التسهيل ١/٢١٧، والتذييل ٣/١٢٥،والمقاصد النحوية ١/٤٣١ .

(٥) سورة الحج : ١٨ .

(٦) سورة النور : ٤٥ .

(٧) سورة النور : ٤٥ .

فوقعت(من)على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بـ(من)في قوله﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾. قال أبو حيان:ألا ترى أن الدابة تقع على كل ما يدب من عاقل وغير عاقل، فغلب من يعقل على ما لا يعقل، وعومل الجميع معاملة من يعقل، ففصل بمن لذلك."[1]

وزعم محمد بن المستنير الملقب بقطرب أن(من) تقع على ما لا يعقل مطلقا دون اشتراط ما ذكر، واستدل بقوله تعالى﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾[2].

قال أبو حيان:"ولا حجة في ذلك لاشتراك العاقل وغير العاقل في(من لا يخلق)؛ إذ قد عبد من دون الله من يعقل وما لا يعقل، أو لتنزيلها منزلة من يعقل؛ إذ عبدت من دون الله، أو لاعتقاد من عبدها أنها فعالة، فهذه الوجوه كلها يحتمل قوله{كمن لا يخلق}، فلا دليل على أنها تقع على آحاد ما لا يعقل." [3]

(٩) العطف على الوصف المكتفى بمرفوعه عن الخبر[4]

قال المرادي:" لو عطف على هذا الوصف ببل انفصل الضمير، فيقول: ما قائم الزيدان بل قاعد هما. قال المازني: وتقول: أقائم أخواك أم قاعد، هذا القياس والوجه. وحكى أبو عثمان: أم قاعدان، بالضمير المتصل." [5]

العرض والتحليل

الوصف المستغني بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة عن الخبر يشترط فيه لإعرابه مبتدأ ومرفوعه فاعلا سد مسد الخبر ثلاثة شروط، أحدهما خاص بالوصف نفسه، والآخران خاصان بالمرفوع. أما الخاص بالوصف فهو أن يعتمد على نفي أو استفهام، نحو: ما نافع الكذب،وأمكتوب الواجب ؟هذا على رأي البصريين غير الأخفش[6]،حيث لم يشترط هو ولا

---

(١) التذييل والتكميل٣/١٢٦ .

(٢) سورة النحل : ١٧ .

(٣) التذييل ٣/١٢٨ .

(٤) انظر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٩، وشرح الكافية للرضي ١/٢٢٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٥٣، ومغني اللبيب ص٧٢٣، تمهيد القواعد ٢/٨٥٢، المقاصد الشافية١/٦٠٥، حاشية الصبان١/٢٨١، وحاشية يس على التصريح ١/١٥٧ .

(٥) شرح التسهيل ص ٢٤١ .

(٦) انظر : الكتاب ١/١١٧، شرح التسهيل١/٢٧٣، التذييل والتكميل٣/٢٧٢ .

الكوفيون ذلك[1]، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:ــ [2]

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغيًا ::: مقالة لهبيٍّ إذا الطير مرَّتِ

حيث أن(بنو لهب)فاعل سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف الذي هو(خبير) نفي أو استفهام.

وأجاب البصريون عن هذا بأن(خبير)خبر مقدم و(بنو)مبتدأ مؤخر، وصح الأخبار بـــ(خبير) عن الجمع؛ لأنه على وزن المصدر كصهيل ونهيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والتثنية والجمع، وكذا ما يوازنه على حد قوله تعالى﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[3].

وأما الشرطان الخاصان بالمرفوع **فالأول**: أن يتم الكلام بهذا المرفوع.فإن لم يتم به الكلام لم يجز نحو: أقائم والده محمد. فلا يجوز أن يكون(قائم) مبتدأ، لأنه لا يستغنى بمرفوعه(والداه)؛ لأن الضمير يحتاج إلى مفسِّر يسبقه. بل(محمد)مبتدأ مؤخر. و(قائم)خبر مقدم و(والده) فاعل لـــ (قائم). فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ. **والثاني**: أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، فإن كان ضميراً مستتراً لم يسد مسد الخبر، فإذا قلت: أقائم زيد أم قاعد، فليس(قاعد)مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر، بل(قاعد)خبر مبتدأ محذوف، أي : هو قاعد.

وإذا أردت العطف على هذا الوصف وجب ــ كما ذكر المرادي ــ إفراد الوصف المعطوف، وإبراز الضمير منفصلا، تقول: أقائم الزيدان بل قاعد هما ؟.

وذكر المرادي تبعا لأبي حيان أن أبا عثمان المازني حكى عن العرب ذلك، وحكى عنهم أيضا: أقائم الزيدان أم قاعدان؟ على المطابقة واتصال الضمير. قال أبو حيان: فلو عطفت على هذا الوصف ببل انفصل الضمير، فتقول: أقائم الزيدان بل قاعد هما؟ قاله المازني. ولو قائل قائل: زيد قائم، لجاز أن تقول منكرا عليه: أقائم هو؟ ترفع(هو)بـــ(قائم). وتقول: أقائم أخواك أم قاعد{هما}[4]. وحكى أبو عثمان: أم قاعدان، فأضمر المتصل على حد ما يضمر في اسم الفاعل،

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٢٧٣، والتذييل ٣/٢٧٢، أوضح المسالك ١/١٩١ .

(٢) من الطويل وهو لرجل من الطائيين.انظره في:شرح التسهيل١/٢٧٣،التذييل٣/٢٧٤، تمهيد القواعدص٨٦٤، المقاصد النحوية ١/٥٢٨.

(٣) سورة التحريم : ٤ .

(٤) ما بين القوسين لم يثبته محقق كتابي التذييل لأبي حيان وشرح التسهيل للمرادي، مع أن المعنى لا يستقيم إلا به، فالوجه والقياس إنما يكون بانفراد الوصف المعطوف وانفصال الضمير، والمثال المذكور مستتر فيه الضمير على خلاف الوجه والقياس فيقع التناقض بين-

وعلى هذا قول الشاعر:ـ[1] **أناسيةٌ مَا كانَ بَيْني وبَيْنها؟ ::: وتاركةٌ عقدَ الوفاءِ ظَلُومُ**

فأيهما أعمل في(ظلوم) من اسمي الفاعل، لزم الإضمار في الآخر منفصلا، لكن البيت جاء على ما حكاه أبو عثمان." [2]

والذي نقله ابن جني عن المازني أن العرب لم تقل: أقائم الزيدان أم قاعد هما، مع أنه الوجه والقياس، وإنما قالت بالمطابقة واتصال الضمير، فإنه قال في باب القول على الاطراد والشذوذ:" ومن ذلك قول العرب: أقائم أخواك أم قاعدان، هذا كلامها. قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن تقول: أقائم أخواك أم قاعدٌ هما، إلا أن العرب لا تقوله إلا: قاعدان، فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى."[3]

وجوز ابن هشام أن يكون الضمير المستتر في(قاعدان)من قولهم: أقائم أخواك أم قاعدان، مرفوعا به مغن عن خبره، وتكون(أم)متصلة، والعطف من قبيل عطف المفردات، وجاز في الضمير المستتر هنا أن يكون فاعلا ساد مسد الخبر؛ لأنهم يتوسعون في الثواني ما لا يتوسعون في الأوائل.

وجوز غيره كون(قاعدان)خبر مبتدأ محذوف، أي: هما قاعدان، فتكون(أم) منقطعة، والعطف من قبيل عطف الجمل، كما في نحو: أقائم زيد أم قاعد.[4]

والقول بجواز مجيء فاعل الوصف ضميرا منفصلا هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون، والزمخشري، وابن الحاجب إلى منع ذلك، وأوجبوا ابتدائية الضمير، ويكون الوصف خبرا مقدما له. [5]

=المثال وبين قوله الوجه والقياس، وقد سلم من ذلك نص الدلائي حيث قال :" ولو قال قائل : زيد قائم، فقلت : منكرا : أقائم هو، رفعا له بقائم جاز . وتقول : أقائم أخواك أم قاعد هما، وهو الوجه." (نتائج التحصيل ص ٩٤٦) .

(١) من الطويل وهو للعباس بن الأحنف في ديوانه ص٢٥٢ وروايته " حمل الوفاء " . وانظره في التذييل ٣/٢٥٥، وتمهيد القواعد٢/٨٥٢، ونتائج التحصيل ص ٩٤٦ .

(٢) التذييل ٣/٢٥٥ .

(٣) الخصائص ١/١٠٠ . وانظر : المزهر في علوم اللغة ١/١٨٣ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١/٢٨١ .

(٥) انظر : الكشاف ٣/٢٠، أمالي ابن الحاجب ص٤٩٥، والتذييل والتكميل٣/٢٥٤، والمقاصد الشافية ص٦٠٥ .

وحجتهم: أن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جاريا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير منه الضمير في قولك: أيقومان؟ وأيقومون؟ فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه، وإذا لم يجب انفصاله وجب وجب أن يقال: أقائمان أنتما؟ وأقاعدون أنتم؟ حتى يكون الضمير الذي في(قائم)متصلا به كاتصاله بالفعل في: أيقومان؟ وأيقومون؟ إلا أن الفعل مستقل بنفسه، والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مستقل بنفسه، فلذلك احتاج إلى مرافع، وهو أنتما وأنتم.(١)

واستدل ابن الحاجب على ذلك أيضا بقوله عليه السلام:"أو مخرجي هم"(٢) حيث لم يرو إلا بتشديد الياء، فدل ذلك على أنه خبر، و(هم) مبتدأ، فجمع من أجل الضمير الذي في الخبر، والتقدير: أو هم مخرجي. قال:"ولو كان على غير ذلك لكان: أو مخرجي هم، بتخفيف الياء؛ لأنه مفرد، ألا ترى أنك تقول: مخرج، ثم تضيفه فتقول: مخرجي، كما تقول: حصيري، وليس كذلك في التشديد."(٣)

وقد أجاب ابن هشام عن الأول بأن الضمير إنما انفصل مع الوصف للأسباب الآتية:ـ(٤)

١ـ لئلا يجهل معناه؛ لأنه يكون معه مستترا، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزا كقمتُ أو قمتَ.

٢ـ لأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل. ٣ـ لأن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل.

وأجاب الشاطبي عن الثاني بأن قوله عليه السلام "أو مخرجي هم" لا دليل فيه البتة؛ لأنه جاء على أحد الوجهين، فلا يلزم من كونه آتيا في الرواية على الابتداء والخبر ألا يجوز خلاف ذلك، وغايته أنه لم يسمع فيه، فقد سمع في غيره.(٥)

ومما ورد من ذلك سماعا قوله تعالى﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾(٦)، وقول

(١) انظر : التذييل ٣/٢٥٤ .

(٢) جزء من حديث شريف أخرجه البخاري في صحيحه ١/٤ باب كيف كان بدء الوحي،ومسلم ١/٩٧ باب بدء الوحي

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢/٤٩٥ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ص٧٢٣ .

(٥) انظر : المقاصد الشافية ص ٦٠٥ .

(٦) سورة مريم : ٤٦ .

الشاعر:ـــ[1] **خَلِيَلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ::: إِذَا لَمْ تَكُونَا لي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ**

فـــ(أنت)مرفوع بـــ(راغب)،و(أنتما)مرفوع بـــ(واف) وهما ضميران منفصلان، لم يطابقا الوصف.

وهذان الشاهدان ـــ كما ذكر ابن هشام ـــ مما يقطع به على بطلان مذهب الكوفيين، لأن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤد إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي. والقول بذلك في البيت مؤد إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.[2]

(١٠) استعمال (ما) نافية للجنس كـ (لا)[3]

قال المرادي:" شذ بناء النكرة مع (ما) تشبيها لها بـــ (لا)، وروي من كلامهم: ما بأس عليك، وأنشد الأخفش :ـــ[4] **وَمَا بأسَ لَو ردّت علينا تحيّةً ::: قليلٌ مَن يَعْرفُ الحَقّ عابُها**."[5]

الحرص والتحليق

الأصل في العمل إنما هو للأفعال، من جهة أن كل فعل لا بد له من فاعل، إلا ما استعمل زائدا نحو كان، على خلاف في ذلك، أو استعمل في معنى الحرف نحو قلما، أو تركب مع غيره، نحو حبذا، على خلاف في هذا. وما عمل من الأسماء إنما عمل لشبهه بالأفعال. وأما الحرف فلا يخلو إما أن يختص بما دخل عليه أو لا، فإن اختص بالفعل ولم يتنزل منه منزلة الجزء عمل فيه من الإعراب النوع الذي يخص الفعل وهو الجزم، وإن اختص بالاسم ولم يتنزل منه منزلة الجزء عمل فيه من الإعراب النوع الذي يخص الاسم، وهو الجر، وإن لم يختص بما يدخل عليه فقياسه ألا يعمل.

وتأسيسا على هذا فإن ما النافية حرف غير مختص؛ إذ إنها تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، تقول: ما ثائر بحق مخرب، و ما جاء محمد، فقياسها ألا تعمل، وهذا ما راعاه

---

(١) البيت من الطويل، وهو في شرح التسهيل ٢٦٩/١، التذييل ٢٥٤/٣، المغني ص٧٢٣، المقاصد النحوية٥١٦/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٧٢٧ .

(٣) انظر في ذلك ضرائر الشعر ص٣٠٩، التذييل والتكميل٣٢٥/٤، ارتشاف الضرب ص ١٢٠٦، الجنى الداني ص٩٧، مغني اللبيب ص ٣٩٩، همع الهوامع٤٥٣/١، نتائج التحصيل ص١٢٩٧.

(٤) من الطويل وهو مجهول القائل . انظره في المصادر السابقة .

(٥) شرح التسهيل ص ٣٢٦ .

بنوتميم فلم يعملوها، و أما الحجازيون والتهاميون والنجديون فخالفوا هذا القياس واعملوها عمل ليس، فرفعوا بها المبتدأ، ونصبوا بها الخبر بشروط معروفة[1]، وذلك لأنها شابهت ليس في كونها للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل الحال، كما أن ليس كذلك، ومن شواهد إعمالها قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[2].

وقد ورد فيها وجه ثالث وهو استعمالها في نفي الجنس كلا، وإعمالها إعمال (إن)، وبناء النكرة معها تشبيها بـ (لا) النافية للجنس، روي من كلامهم: ما بأس عليك، فـ (ما) نافية للجنس كلا، و(بأس) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبرها، ومن ذلك ما أنشده الأخفش :ـ

وَمَا بأسَ لَو ردّت علينا تحيّةً ::: قليلٌ مَن يَعْرِفُ الحَقّ عابُها

وقد تردد المرادي في الحكم على هذا الوجه فتارة يحكم عليه بالشذوذ كما في نصه المتقدم،متابعا في ذلك أبا حيان،حيث نقل نص كلامه من التذييل والتكميل،وإن كان لم يشر إلى ذلك،ونص كلام أبي حيان:"شذ بناء النكرة مع(ما)لشبهها بـ(لا).وروي من كلامهم:ما بأس عليك،وأنشد الأخفش:ما بأس لو رددت تحية...البيت"[3]وقد تابعهما في ذلك السيوطي،والدلائي.[4]

وتارة يحكم عليه بالندور قال في الجنى:" ندر تركيب(ما) النافية مع النكرة، تشبيها لها بـ (لا)."[5] وممن وصفه بذلك أيضا ابن هشام، والفيروز آبادي، والزبيدي.[6]

فإن كان المراد أن ما ورد على هذا الوجه قليل لم يحفظ إلا فيما نقل فالأولى الحكم عليه بالندور، لأن النادر ما كان وجوده قليلا، سواء أخالف القياس أم لم يخالفه. أما الشاذ فهو : ما

(١) وهذه الشروط هي :١ـ أن يتقدم اسمها على خبرها، فإن تقدم الخبر بطل عملها .٢ـ ألا يقترن اسمها بـ (إن) الزائدة، فإن اقترن بطل عملها، نحو : ما إن الحق منهزم . ٣ـ ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو ما الأحمق العاقل مصاحب. ٤ـ ألا يقترن الخبر بـ (لا)،فإن اقترن بطل عملها،نحو : ما دنياك إلا فانية .

(٢) سورة يوسف : ٣١ .

(٣) ٤/٣٢٥ . وانظر : ارتشاف الضرب ص ١٢٠٦ .

(٤) انظر : همع الهوامع١/٤٥٣، ونتائج التحصيل ص ١٢٩٧ .

(٥) ص ٩٧ .

(٦) انظر : المغني ص ٣٩٩، القاموس المحيط (ما)؛ تاج العروس (ما) .

كان مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته، كما ذكر الجرجاني في تعريفهما.[1]

وقد خرج ابن عصفور هذا البيت على الضرورة، وذكر أن العرب قد تعطي الشيء حكم غيره بدلا من حكمه، إذا كان بمعناه عند الاضطرار، ففي هذا البيت حكم لـ (ما) بحكم (لا) بدلا من حكمها، من حيث كانا حرفي نفي، فبناها مع الاسم الذي دخلت عليه كما يفعل بـ (لا) في نحو قولك: لا رجل في الدار. ونظير ذلك ـ كما ذكر ـ قول الشاعر:ـ [2]

فلا واللّه لا يُلفى أُناسٌ ::: فتى حتّاك يا ابن أبي يَزِيدِ

حيث حكم لـ (حتى) بحكم (إلى) بدلا من حكمها لما اضطر؛ لأن معناهما واحد، وهو انتهاء الغاية، فجر بها المضمر كما يجر بـ (إلى)، وحكمها في الكلام إذا كانت جارة ألا تجر إلا الاسم الظاهر.[3]

وحاول الدماميني تخريج هذا البيت على غير هذا الوجه فقال:" ويمكن أن يقال: (بأس) فعل ماض أصله (بئس) بكسر الهمزة، يقال: بئس فلان إذا أصاب بؤسا، أي شدة، ثم خفف بإسكانها كما يقال: (شهد)، بإسكان الهاء في (شهِد)، و(لو) مصدرية، وهي وصلتها فاعل (بئس)، والإسناد مجاز؛ إذ المراد أنها ما بئست بسبب رد التحية، ثم أسند الفعل لإلى الرد الملابس لها، وأصل (عابها): عيبها." [4]

ولا يخفى ما في هذا التخريج من تكلف وتمحل، ولهذا قال البغدادي:" وتخريج الدماميني لهذا البيت بما ذكره خلاف المتبادر."[5] كما أن حمله على الضرورة لا وجه له لورده في نثر الكلام من نحو قولهم : ما بأس عليك، والأحسن الحكم عليه كما تقدم بالندور.

---

(1) انظر : التعريفات ص ١٦٤ .

(2) من الوافر انظره في : شرح الكافية للرضي٤/٢٧٧، شرح الألفية لابن عقيل٣/١١، همع الهوامع٢/٤٢٤، خزانة الأدب٩/٤٧٤

(3) انظر : ضرائر الشعر ص ٣٠٩ .

(4) شرح المغني ٢/٢٩ .

(5) شرح أبيات المغني ٥/٢٣٩ .

(١١) إعمال أفعال القلوب وإلغاؤها بين الجواز والإلزام[١]

قال المرادي:"اختلف النحويون حيث يكون الإلغاء والإعمال، فذهب الجمهور إلى أنك مخير بينهما. وهو اختيار ابن عصفور. وذهب أبو الحسن إلى أنه ليس على التخيير، وإنما هو لازم، إذا ابتدأت لتخبر بالشك أعملت الفعل على كل حال سواء قدمته أو وسطته أم أخرته، وإذا ابتدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدرك الشك بعد ما مضى كلامك على اليقين رفعت وابتدأت.وهو اختيار ابن أبي الربيع، قال : جواز الإلغاء والإعمال لمقصدين مختلفين. ونسب إلى سيبويه. وعلى هذا المذهب فلا وجه للإلغاء مع التقديم، وقد سبق نقله عن الأخفش. وفيه نظر."[٢]

العرض والتعليق

الإلغاء: هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع، ولا يكون إلا في أفعال القلوب المتصرفة، وذلك لأن عملها في المبتدأ والخبر ضعيف بخلاف غيرها، فهي لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل على أسامي الفاعلين والمفعولين. [٣]

قال ابن يعيش معللا لضعف عمل هذه الأفعال في المفعولين:"لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك؛وإنما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شك من غير تأثير فيما تعلق بها، وإنما عملت لأن فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم، كما أن قولك: ذكرت زيدا، يتعدى إلى زيد؛ لأن الذكر اختص به وإن لم يكن مؤثرا فيه، فلذلك تعدت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة لتعلقها بما ذكرنا واختصاصها به،ولأجل كونها ضعيفة في العمل جاز أن تلغى."[٤]

والمشهور أن أفعال القلوب سبعة، ثلاثة للشك وهي ظننت، وحسبت، وخلت، إذا كانت بمعنى الظن. وثلاثة لليقين وهي علمت، ورأيت، ووجدت، إذا كانت بمعنى علمت. وواحد محتمل للأمرين وهو زعمت، ولذلك يقال: إنه قول مقرون باعتقاد، فإن صح ذلك الاعتقاد كان قــولا

---

(١) انظر : الكتاب ٢٥/١، شرح الكتاب للسيرافي٤٥٠/١، شرح الكتاب للرماني٣٤٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، شرح الكافية للرضي١٥٤/٤، التذييل ٥٤/٦، توضيح المقاصد٥٥٩/١ .

(٢) شرح التسهيل ص ٣٨٢ .

(٣) انظر : شرح الأشموني٣٥/٢ .

(٤) شرح المفصل ٨٤/٧ .

وإلا كان شكا.[1]

ولهذه الأفعال مع معموليها ثلاث صور:ــ **الأولى:** أن تتقدم عليهما، وإعمالها حينئذ واجب عند جمهور البصريين[2]، نحو: ظننت عليا منطلقا، بنصب المفعولين وذلك:ــ ١ــ لأنها وقعت في أعلى مراتبها. ٢ــ ولأنها إذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها، وإلغاؤها يدل على اطراحها، وقلة الاهتمام بها، والشيء لا يكون معنيا مطرحا. ٣ــ ولأنها إذا ألغيت رفعت بالابتداء، ولا يصح أن يعمل الابتداء مع وجود العامل اللفظي في موضعه.

وأجاز الأخفش والكوفيون إلغاؤها[3]، ولكن إعمالها أحسن. وذكر ابن الحاجب أن إلغاءها مع التقديم لا بعد فيه قال:" لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدمت أو تأخرت، وهو أن متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها، فجعل بعد دخولها على أصله، وجعلت هي تفيد معناها خاصة."[4]

واستدلوا على ذلك بورود الإلغاء في فصيح القول، من ذلك قول الشاعر : [5]

أرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَـــــوَدَّتُها ::: وما إخالُ لدَيْنا منْك تنويـــلُ

وقول الآخر:[6] **كذَاكَ أُدِّبْتُ، حتَّى صارَ منْ خُلقِي ::: أنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ**

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين على أحد وجهين : الأول : أن تنوي في الفعل ضمير الشأن، فيكون هو المفعول الأول له، والجملة في موضع المفعول الثاني. والوجه الثاني : أن تنوي لام الابتداء، لتكون المسألة من باب التعليق.

الصورة الثانية والثالثة : أن تتوسط بينهما، أو تتأخر عنهما، وحينئذ قد ترد معملة فتنصب المفعولين نحو : عليا ظننت منطلقا، وعليا منطلقا ظننت، وقد ترد ملغاة نحـــو: عـــــلي ظننت

---

(١) انظر : المقتوة الصفية ١/٤٢٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٥، الأصول في النحو١/١٨١، شرح الكتاب للسيرافي١/٤٥٠، أسرار العربية ص١٥٨، اللباب في علل البناء والإعراب١/٢٥٠، شرح الجزولية للأبذي١/٧٤٥ .

(٣) انظر : المساعد ١/٣٦٤ .

(٤) الإيضاح٢/٦٨ .

(٥) من البسيط هو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٩ . وانظره في : شرح عمدة الحافظ ص١٥٠،والتذييل ٦/٦٠، وتمهيد القواعد ١٤٩٠، خزانة الأدب٤/٧.

(٦) من البسيط هو لبعض الغزاريين في الحماسة البصرية ص٧٩٧ . انظره في : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، شرح الكافية للرضي٤/١٥٤، التعليقة١/٤٧٥، التذييل٦/٥٨ .

منطلق، وعلي منطلق ظننت، ومن شواهد إلغائها وهي متوسطة قول الشاعر :ـــ[1]

شجاك أظن ربْعُ الظّاعنينا ::: ولَمْ تَعْبأْ بِعذْلِ العَاذِلينَا

يروى برفع (ربع) على أنه فاعل (شجاك) بمعنى: أحزنك، و(أظن) ملغاة معترضة بين الفعل والفاعل، وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن، وشجاك المفعول الثاني مقدم.

ومن شواهد إلغائها وهي متأخرة قول اللعين يهجو العجاج:ـــ [2]

أبالأراجيز يا ابْنَ اللُّؤم تُوعدُني ::: وفي الأَراجيزِ خلتُ اللومُ والخورُ

وقد اختلف النحويون هل الإلغاء والإعمال فيهما جائز أم لازم؟وذلك على مذهبين:ـــ

المذهب الأول: مذهب الجمهور[3] وهو أن ذلك على سبيل التخيير، فالمتكلم مخير بين الإعمال والإلغاء، فإن شاء أعملها وإن شاء ألغاها. وهذا ـــ كما ذكر المرادي ـــ هو اختيار ابن عصفور[4]، وعدد من المتأخرين كابن الحاجب، وابن مالك، وابن الناظم، والرضي، وابن هشام، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي [5].

واتفقوا على أن الإلغاء مع التأخر أولى من الإعمال؛ لأن الفعل كلما بعد عن الصدر ضعف عمله، فقولك: زيدا حسبت منطلقا، أقوى من قولك: زيدا منطلقا حسبت، وزيدا منطلقا حسبت أقوى من قولك: زيد منطلق اليوم حسبت، فكلما طال الكلام ضعف العمل.

قال سيبويه:" وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيداً قائماً ضربت؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل."[6]

ولهذا قدم عليه الابتداء مع أنه عامل معنوي، قال الحاجي عوض:" والإلغاء مـــــع التأخر

---

(١) من الوافر انظره في : مغني اللبيب ص٥٠٦، التصريح ٢٥٤/١، تمهيد القواعد ص١٤٩٨، الأشموني٣٥/٢، همع الهوامع٥٠٣/١ .

(٢) البيت من البسيط . وهو بخرير في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي٤٠٧/١. وانظره في : الكتاب٢٥/٢، ابن يعيش٨٤/٧، التذييل ٥٥/٦، تمهيد القواعد ص ١٤٨٩ .

(٣) انظر : التذييل ٥٤/٦، وهمع الهوامع٥٥١/١.

(٤) انظر : شرح الجمل٣١٤/١.

(٥) انظر: الإيضاح٦٨/٢، شرح التسهيل ٨٥/٢، شرح الألفية ص١٤٨، شرح الكافية ١٥٤/٤،شرح الشذورص٣٧٧، التصريح٢٥٤/١، الهمع٥٥١/١ .

(٦) الكتاب٢٥/١ .

أحسن من الإعمال بخلاف التوسط ؛ وذلك لأن الابتداء قوي، والفعل في غاية الضعف ؛ لكونه مما لا حظ له في التقدم، إلا أنه جاز إعمالها نظرا إلى أنها عوامل لفظية فلها قوة اللفظ والمعنى." (١) وإذا ألغي الفعل جرت الجملة قبله على منهاجها ولفظها قبل دخوله، وصير الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر، فنحو : زيدا منطلق ظننت، بمعنى : زيد منطلق في ظني.(٢)

واختلفوا في الأرجح منهما حال التوسط :ـ

فذهب قوم منهم الجرجاني، وابن الناظم، والجندي، والمرادي، والأشموني إلى أنهما متساويان، وذلك لأن لكل منهما مرجحا، فالعامل لما توسط بين المفعولين، صار مقدما من وجه، ومتأخرا من وجه، فهو متأخرعن أحد الجزأين،ومتقدم على الآخر، ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبه، فكان متقدما من وجه و متأخرا من وجه، فحسن إعماله كما حسن إلغاؤه. قال عبد القاهر الجرجاني:"... يحسن فيها الإلغاء والإعمال، تقول: زيد ظننت منطلق، وزيدا ظننت منطلقا. وإنما تساويا ؛ لأجل أن واحدا من المفعولين تقدم، والفعل واقع بينهما، فهو متأخر من وجه، ومتقدم من آخر."(٣)

وذهب آخرون منهم ابن عصفور، والخوارزمي، وابن هشام، والحاجي عوض، والشيخ خالد الأزهري إلى أن الإعمال أحسن؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء؛ إذ هو عامل لفظي. قال الشيخ خالد:"والعامل المتوسط...الإعمال فيه أقوى من إهماله؛ لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء."(٤)

المذهب الثاني: مذهب الأخفش(٥)أن ذلك ليس على التخيير،وإنما هو لازم،ومآل ذلك إلى قصد المتكلم،فإن ابتدأ ليخبر بالشك أعمل الفعل على كل حال،سواء قدمه أم وسطه أم أخره، وإذا ابتدأ وهو يريد اليقين، ثم أدركه الشك بعد ما مضى كلامه على اليقين، رفع وابتدأ، وألغى الفعل.

وقال بعضهم:(٦) إن هذا مذهب سيبويه، حيث أوقف الإعمال والإلغاء على قصد المتكلم

---

(١) شرح الكافية ص ١٠٤١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٨٥/٧،شرح الكافية للرضي ١٥٤/٤ .

(٣) المقتصد ٤٩٥/١ . وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ص١٤٨، الإقليد ١٥٥١/٣، توضيح المقاصد٥٥٩/١، شرح الأشموني٣٥/٢ .

(٤) التصريح ٢٥٤/١ . وانظر : شرح الجمل٣١٤/١، التخمير٢٧٨/٣، شرح الشذور ص٣٧٧، شرح الكافيةص١٠٤٧ .

(٥) انظر : التذييل ٥٤/٦،وهمع الهوامع٥٥١/١ .

(٦) انظر : التذييل ٥٤/٦، ٥٥ .

ومراده، ونص عبارته :" وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكل عربي "جيد" وقال اللعين يهجو العجاج : ..... ::: **وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور**

أنشدناه يونس مرفوعاً عنهم. وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر، كما قال: زيداً رأيت، ورأيت زيداً."(١)

وهو اختيار أبي الحسن بن أبي الربيع، والشاطبي، واستحسنه ناظر الجيش. قال ابن أبي الربيع في معرض تعداده للأقسام التي يأتي عليها العامل المتوسط بين معموليه:"الثالث: أن تأتي بالفعل عاريا من المصدر وضميره والإشارة إليه، فهذا يجوز فيه الإعمال والإلغاء بوجهين مختلفين. فإن بنيت الكلام على الفعل لكنك أخرت الفعل على جهة الاتساع أعملت ونصبت المبتدأ والخبر، فقلت: زيدا ظننت منطلقا، والأصل: ظننت زيدا منطلقا، ثم أخرت (ظننت) كما تفعل ذلك في: زيدا أعطيت درهما. وإن بنيت الكلام على الابتداء، ثم طرأ لك الإخبار عن مسند إخبارك، فهذا لا يكون إلا ملغى؛ لأن الابتداء قد عمل في المبتدأ، وإذا بنيت المبتدأ لم يكن له بد من الخبر، فيجب على هذا أن تكون (ظننت) ملغاة، والأحسن فيها حينئذ أن تكون متأخرة، وتأتي للمبتدأ بخبره ؛ لأن الكلام عليه بني، والإخبار بالظن طرأ بعدما مضى الكلام على الابتداء."(٢)

وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى ما ذهب إليه الأخفش، لكن إذا وسطت، فإن قدمت الاسم لم تلغ، وأعملت الفعل في ضميره، ونصبت ما بعده، فقلت: زيد ظننته قائما. وإن قدمت الخبر، وظهر فيه الرفع، ألغيت أيضا؛ لأنه فائت لا يسترجع، والخبر يطلب المبتدأ، كما يطلب المبتدأ الخبر، نحو : قائم ظننت زيد. فإن كان مجرورا أو جملة أعملت، ونويت في موضع الجملة والمجرور نصبا، نحو : في الدار ظننت زيدا، وأخوه منطلق ظننت زيدا. قال أبو حيان :" ولا

---

(١) الكتاب ١/٢٥ .

(٢) البسيط ١/٤٣٧، ٤٨٣ . وانظر : المقاصد الشافية ١/٤٦٨، تمهيد القواعد ص١٤٨٦ .

يجوز عنده الرفع هنا، وقوله :ـــ..... ::: **بالأراجيزـــ خلت ـــ اللؤم والخور**

من أقبح الضرورات."[1]

ومقتضى هذا الكلام والذي قبله أنه لا وجه لإلغاء هذه الأفعال مع التقديم، لأن تقديمه دليل على أن الكلام قد بني عليها من أول الأمر، ولهذا عقب المرادي بقوله:" وعلى هذا المذهب فلا وجه للإلغاء مع التقديم، وقد سبق نقله عن الأخفش.وفيه نظر."

وما ذهب إليه الأخفش ومن تبعه أراه راجحا؛ لأن الكلام إنما يكون تأليفه بحسب القصد والمعني، فإن كان المتكلم يقصد أن يبني كلامه على الظن لزمه إعمال الفعل سواء قدمه أو وسطه أو أخره، وقصد أن يبني كلامه على اليقين ثم أدركه الشك لزمه الإلغاء، لأن المعنى على الإعمال يخالف المعنى على الإلغاء، ألا ترى أنك تقول: عليا ظننت منطلقاء إذا كان المخاطب يعتقد أن ظنك متعلق بمحمد لا بعلي، فتقدم عليا لإزالة هذا الاعتقاد، وتقول: عليّ ـــ ظننت ـــ منطلق؛ إذا بنيت كلامك على الابتداء والخبر، ثم اعترضك الظن وأنت تتكلم، فهناك فرق بين الجملتين فالأولى جملة واحدة انعقد عليها الكلام، والثانية جملتان: الجملة المنعقد عليها الكلام وهي (علي منطلق)، والجملة الاعتراضية وهي (ظننت)، وهكذا في باقي الصور.

(١٢) هل يجري القول مجرى الظن في المعنى والعمل أو في العمل خاصة ؟[2]

قال المرادي:" اختلف النحويون في القول عامل عمل الظن هل أجري مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معا ؟ مذهب الجمهور: أنه لا يعمل القول حتى يضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها. وهو اختيار أبي الفتح. وزعم بعضهم أنه يجري مجرى الظن في العمل ولا يضمن معناه، واستدل بقوله :ـــ[3]

قَالَتْ ـــ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً ـــ ::: هَذَا ـــ وَرَبِّ الْبَيْتِ ـــ إسْرَائِينا

---

(١) التذييل ٦/٥٥، ٥٦ .

(٢) الكتاب١/١٢٤، شرح الكتاب للسيرافي١/٤٥٨، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٧٩،المفصل ص٣٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٨،الإيضاح ٢/٦٢، شرح الجمل لابن عصفور١/٤٦٢، التذييل ٦/١٣٠، المقاصد الشافية١/٤٩٦ .

(٣) هذا الرجز لم أعثر على قائله . انظره في معاني القرآن للفراء٣/٢٠٣،التذييل٦/١٤٢،شرح ابن عقيل٢/٦٢،المقاصد الشافية١/٥٠٢، همع الهوامع١/٥٦٦ .

فليس المعنى على ظننت؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا، فقالت: هذا إسرائين؛ لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسوخ بني إسرائيل. وإلى هذا ذهب الأعلم وابن خروف، واختاره صاحب البسيط. قال ابن عصفور: ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون (هذا) مبتدأ و(إسرائين) على تقدير مضاف أي: مسخ إسرائين، فحذف المضاف ولم يقم المضاف إليه مقامه في الإعراب، على حد قراءة من قرأ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ (١). وقد يمكن أن يكون أرد بـــ (قالت): ظننت؛ وكأنها لم يكن اعتقادها ذلك عن دليل قاطع جعله ظنا. انتهى مختصرا."(٢)

العرض والتعليق

الأصل في القول وفروعه أن يتعدى إلى مفعول به واحد، وهذا المفعول لا يخلو من أن يكون مفردا أو جملة. فإن كان مفردا فأما أن يؤدي معنى الجملة، فيكون مفردا في اللفظ لا في التقدير،نحو : قلت حديثا، وأقول قصة، وهذا قائل شعرا. وحكمه حينئذ حكم الجمل. وإما أن يراد به مجرد اللفظ، أي يكون مفردا في اللفظ والتقدير، نحو قوله تعالى ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾(٣)، أي: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان الفعل مبنيا للفاعل لنصب إبراهيم. وممن اختار هذا الوجه الزمخشري(٤)، ورجحه على قول من قال: التقدير: يقال له: هذا إبراهيم، أو يقال له : يا إبراهيم.

وإن كان جملة حكيت به، وتكون في موضع نصب سدت مسد المفعول به للقول، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (٥) وقوله﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (٦)، وقوله ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾(٧)، وقوله ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ

(١) سورة الأنفال : ٦٧ . وهي قراءة ابن الجماز . انظرها في المحتسب ٢٨١/١ .
(٢) شرح التسهيل ص ٣٩٣ .
(٣) سورة الأنبياء : ٦٠ .
(٤) انظر : الكشاف ١٢٣/٣ .
(٥) سورة الرعد : ٥ .
(٦) سورة البقرة :٢٨٥ .
(٧) سورة البقرة : ١٣٦ .

الشَّاهِدِينَ ﴾[1] .

وقد خالفت العرب هذا الأصل واستعملت القول وما تصرف منه استعمال الظن، فأعملوه عمله، فنصبوا به المبتدأ والخبر، كما نصبوهما بـ (ظن). وعلل لذلك ابن يعيش بقوله:" لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيصورها القلب ويترجح عنده، وذلك هو الظن والاعتقاد، والعبارة باللسان عنه هو القول، فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه." [2]

وللعرب في ذلك مذهبان:ـ **المذهب الأول**: مذهب عامة العرب، وهم لا يجرون القول مجرى الظن إلا إذا توافرت فيه خمسة شروط :ـ[3] **الأول**: أن يكون فعلا مضارعا. فإن كان ماضيا وجب الرفع على الحكاية، نحو: أقلت محمد منطلق؟وأجاز السيرافي إعماله بباقي شروط المضارع، فأجاز: أقلت: محمدا منطلقا؟ **الثاني**: أن يكون للمخاطب، فإن كان للغائب أو المتكلم، وجب الرفع على الحكاية، نحو: أيقول علي: محمد قائم؟ وأأقول: محمد قائم ؟ **الثالث**: أن يكون مسبوقا باستفهام، سواء كان بالهمزة أو بغيرها، نحو ما حكاه الكسائي من أنه سمع أعرابيا يقول: أتقول للعميان عقلا؟ ومنه قول عمرو بن معدي كرب :ـ[4]

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي ::: إذَا أنَا لَمْ أطْعُنْ إذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

في رواية من نصب الرمح . **الرابع**: ألا يفصل بين المضارع والاستفهام فاصل غير ظرف أو جار ومجرور أو معمول الفعل، فمثال الفصل بينهما بالظرف قول الشاعر:ـ[5]

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الـدَّارَ جَامِعَةً ::: شَمْلِي بِهِمْ أمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوماً

ومثال الفصل بالجار والمجرور: أفي الدار تقول محمدا جالسا. ومثاله بأحد معمولي الفعل قول الشاعر :ـ[6] **أَجُـهَّالاً تَقُـول بنى لُؤَيٍّ ::: لَعَمْـرُ أبيـكَ أم مُتَجاهِلِينَا**

الخامس : ألا يتعدى بلام الجر، فإن تعدى بها وجب الرفع على الحكاية، نحو : أتقول لمحمد

---

(١) سورة المائدة :٨٣ .

(٢) ابن يعيش ٧٨/٧ .

(٣) من الطويل انظر: ابن يعيش٧٨/٧، التذييل١٣٠/٦، توضيح المقاصد٥٦٨/١،شرح التسهيل ص٣٩٢، التصريح٢٦٤/١، الهمع٥٦٦/١

(٤) هو في شعره ص ٧٢ .وانظره في : شرح الحماسة للأعلم ص١٥٥، التذييل١٣٨/٦، الهمع٥٦٦/١، شرح أبيات المغني ٢٣٦/٣

(٥) من البسيط قائله مجهول.انظره في:أوضح المسالك٧٧/٢،وشرح شذور الذهب ص٤٨٩،ومغني اللبيب ص٩٠٩،وهمع الهوامع٥٦٨/١.

(٦) من الوافر هو للكميت في ديوانه ص٤٩٥. وانظره في :الكتاب١٢٣/١،البديع٤٧٧/١،التخمير٢٧٤/٣، التذييل٤٤٧/١ .

علي قائم.

المذهب الثاني: مذهب بني سليم، فإنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقا، يقولون: قلت:زيد قائما،بالنصب، من غير اعتبار شرط من الشروط السابقة. وحكى ذلك عنهم سيبويه نقلا عن أبي الخطاب فقال:" وزعم أبو الخطّاب وسألتُه عنه غير مرّة أنّ ناسا من العرب يُوثَق بعربيّتهم وهم بنو سُلَيْم يجعلون بابَ قلتُ أجْمَعَ مثلَ ظننتُ."(١)

ومما ورد على هذه اللغة قول امرئ القيس :ـــ(٢)

إذا ما جَرَى شَأْوَيْنِ وابتَلَّ عِطْفُه ::: تقول هَزِيزَ الرِّيح مَرَّتْ بأثْأَبِ

فيمن رواه بنصب (هزيز) بـــ (تقول) على أنه المفعول الأول، وجملة (مرت بأثأب) في موضع المفعول الثاني. وقول الحطيئة :(٣)

إذا قـــلتُ أنّـــي آيبٌ أهلَ بلدةٍ ::: نزعتُ بها عنهُ الوَلِيّةَ بالهَجْرِ

ففتح همزة (أن) بعد قلت : هكذا أنشده أبو على في التذكرة. وقول الآخر :ـــ

قَالَتْ ــ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً ــ ::: هَذَا ــ وَرَبِّ الْبَيْتِ ــ إسْرَائِينا

فنصب(إسرائين)بـــ(قالت)على أنه مفعول ثان،وجعل(هذا)مفعولا أول،وإسرائين لغة في إسرائيل

واختلف النحويون في القول العامل عمل الظن، هل يجري مجراه في العمل خاصة؟ أو في العمل والمعنى معا؟ على ثلاثة مذاهب لا مذهبين كما ذكر المرادي تبعا لأبي حيان وغيره:ـــ

المذهب الأول: أن القول لا يعمل عمل الظن حتى يضمن معناه في اللغة السليمية وغيرها، فإن لم يضمن معنى الظن لم يعمل أصلا. ذهب إلى ذلك ابن جني، والزمخشري، والشلوبين، وابن عصفور، وابن يعيش، وأبو حيان، والمرادي وقد صرح بهذا في شرحه على الألفية فقال:" فإن قلت إذا أعمل القول عمل الظن، فهل هو باق على معناه، أو صار بمعنى الظن ؟ قـلت : فيه

---

(١) الكتاب ١/١٢٤ .

(٢) من الطويل وهو في ديوانه ص٣٨٧ .وانظره في : التعليقة ٢/٩٩، والتذييل٦/١٣٥ . هزيز الريح : صوتها . والأثأب : شجر يشبه الأثل، يشتد صوت الريح فيه .

(٣) من الطويل وهو في ديوانه ص٧٣ . انظره في :شرح الجمل لابن عصفور١/٤٦٤، شرح الكافية الشافية١/٢٥٣، التعليقة٢/٩٩، التذييل٦/١٤١، المقاصد الشافية١/٥٠٢ .

خلاف. والظاهر أنه مضمن معنى الظن."[1]

وقد استدل أبو حيان لذلك تبعا لابن عصفور أن غير بني سليم اشترطوا لإعمال القول عمل الظن الشروط المتقدمة لتقوي فيه معنى الظن. فقال:" ويدل على اشتراط أن يكون المعنى على الظن أن غير بني سليم اشترطوا تلك الشروط في إعماله لتقويتها معنى الظن فيها؛ ألا ترى أن الاستفهام يقوى معه الظن من جهة أن الاستفهام لا يكون إلا عن مظنون لا عن معلوم. وكذلك المستقبل وقوعه مظنون لا مقطوع به بخلاف الماضي. وكذلك الخطاب أيضا يقوي معنى الظن، وذلك أن الإنسان أكثر ما يستفهم عن ظنه لا عن ظن غيره."[2]

وذكر ابن عصفور أن مما يدل على ذلك أيضا أنك لو استقريت الأماكن التي استعمل فيها القول استعمال الظن وجدته على معنى الظن، نحو قول الشاعر:ـ[3]{ الكامل}

أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدِ غَدٍ ::: فَمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا

ألا ترى أنه لا يريد: متى تتكلم بهذا اللفظ، وإنما يريد: متى تجمعنا الدار فيما نظن ونقدر. وكذلك قول الآخر:ـ[4] { الرجز}

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِما ::: يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ وَالْقاسِما

لم يرد: متى تنطق بهذا ؟ وإنما يريد: متى تدني القلص الراوسم أم قاسم فيما نظن ونقدر.[5]

وهذا ظاهر عند من يشترط فكيف يكون الأمر عند من لا يشترط ؟ أجاب عن ذلك ابن جني في معرض تعليقه على بيت الحطيئة:ـ

إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بلدةٍ ::: نَزعْتُ بها عنه الوليَّةَ بالهَجْرِ

حيث ذكر أن القول فيه بمعنى الظن، والمعنى إذا قدرت أو ظننت ولهذا فتحت (أن) بعده.ثم قال

---

(١) توضيح المقاصد١/٥٦٨ . وانظر : التنبيه ص٧٩، المفصل ص٣٤٥، المقاصد الشافية١/٤٩٦، شرح الجمل ١/٤٦٢، شرح المفصل٧/٧٨ .

(٢) التذييل ٦/١٤١ .

(٣) هو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٢٩٧ . انظره في الكتاب١/١٢٤، التذييل٦/١٣٧، وتمهيد القواعد ص١٥٤٧ .

(٤) هو لهدبة بن خشرم في ديوانه ص١٤١ . انظره في : شرح الجمل لابن عصفور١/٤٦٤، منهج السالك ص٩٨، المقاصد النحوية٢/٤٢٧، همع الهوامع١/٥٦٦ .

(٥) انظر : شرح الجمل١/٤٦٢ .

:"فإن قيل فليس هنا استفهام فكيف جاز استعمال القول استعمال الظن؟ قيل:لم يجز هذا للاستفهام وحده، بل لأن الموضع من مواضع الظن، ولو كان للاستفهام مجردا من تقاضي الموضع له وتلقيه إياه فيه لجاز أيضا: أأقول زيدا منطلقا؟ وأيقول زيد عمرا جالسا؟ ولما لم يجز ذلك؛لأنه لا يكاد يستفهمه عن ظن غيره، وعلمت به أن جوازه إنما هو لأن الموضع مقتض له، وإذا كان الأمر كذلك جاز أيضا:إذا قلت أني آيب..بفتح همزة (أن) من حيث كان الموضع متقاضيا للظن."(١)

واقتضى كلامه أن بني سليم لا يعملون القول إلا إذا اقتضى الموضع معنى الظن، أما إذا لم يقتض الموضع فيه ذلك فليس بمعمل عندهم. وقد صرح بذلك أبو علي الشلوبين حيث ذكر أن بني سليم لا يعملون القول إلا على معنى الظن، وذكر أن هذا هو المفهوم من كلام سيبويه حين قال:"يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت" يعني أن جميع ضروب القول من متكلم وغائب وماض ومستقبل، مما فيه كله معنى الظن.

وقد عقب الشاطبي على تقسيم القول عند بني سليم هذا التقسيم بأنه يحتاج إلى توقيف. ثم قال:" وظاهر نقل الأئمة خلافه."(٢)

المذهب الثاني: أن القول لا يجري مجرى الظن إلا في العمل خاصة، ولا يضمن معناه مطلقا، بل هو باق على معناه الأصلي. ذهب إلى ذلك ضياء الدين بن العلج، وابن الحاجب، والأندلسي، والرضي.

وعلل ابن الحاجب والأندلس لذلك بأنه لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال:كيف تقول زيدا قائما،فتجيب:أعلمه قائما بالسيف،فهو إذن بمعنى الاعتقاد علما كان أو ظنا.وإنما أعملوه عمل الظن لما رأوه متعلقا بالجزأين كتعلق الظن والعلم.(٣)

قال ابن الحاجب:" وقول النحويين: إنه بمعنى الظن تسامح، وإلا فقد يقال في هذه المسألة: ومتى تقول: زيدا منطلقا؟ بمعنى: ما تعتقد أو ما تعلم أو ما تظن، ولو كان بمعنى الظن لم

(١) التنبيه ص ٧٩ .
(٢) المقاصد الشافية ١/٤٩٨ .
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٤/١٧٨ .

يصح الأستفهام عما يعلم، ولا الجواب بما يكون معلوما، ونحن نعلم خلافه. وبنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت. يعني في عمله لما رأوه متعلقا بجزأين كتعلق العلم والحسبان أجروه في نصب متعلقه إذا ذكر. فالحق إذن أن القول على حاله في المعنى الأصلي، وإنما حسن إجراؤه فيما ذكرنا لما كان موافقا لأفعال القلوب في المتعلق."(١)

وقال الرضي:"واعلم أنه قد يجئ القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه، وبعض المتأخرين."(٢)

واستدل أصحاب هذا المذهب بقول الشاعر :ـــ

قَالَتْ ـــ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً ـــ ::: هَذَا ـــ وَرَبِّ الْبَيْتِ ـــ إِسْرَائِينَا

حيث أعمل الشاعر القول عمل الظن فنصب به المفعولين،وليس بمعنى الظن؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا، فقالت: هذا إسرائين؛ لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسوخ بني إسرائيل.

ورد ذلك ابن عصفور، وقال لا حجة فيه لاحتمال أن يكون(هذا) مبتدأ و(إسرائين) على تقدير مضاف، أي: مسخ إسرائين، فحذف المضاف ولم يقم المضاف إليه مقامه في الإعراب على حد قراءة من قرأ ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾(٣).

قال أبو حيان:"ويمكن أن يكون أرادت بـــ(قالت): ظننت، وكأنها لما قالت: هذا إسرائين، معتقدة أن الضباب من مسوخ بني إسرائين، ولم يكن اعتقادها ذلك عن دليل قاطع، جعل ما اعتقدته من ذلك ظنا منها."(٤)

المذهب الثالث: أن القول باق على معناه عند بني سليم، ومضمن معنى الظن عند غيرهم بالشروط التي ذكروها. وإلى هذا ذهب ابن خروف، وحمل على هذا كلام سيبويه، قال ـــ كما نقل عنه الشاطبي ـــ :" القول في مذهب بني سليم على معناه، وعمله عمل الظن، بخلاف من

(١) الإيضاح ٢/٦٢ .

(٢) شرح الكافية٤/١٧٨ .

(٣) سورة الأنفال :٦٧ .

(٤) التذييل ٦/١٤١ .

يشترط فيه الاستفهام، فإنه عندهم بمنزلة الظن معنى وعملا. وقد نص على ذلك سيبويه بقوله: إنه لا يكاد يستفهم عن ظن غيره. ولم ينص في لغة سليم على شيء من ذلك."[1]

فمقتضى كلام ابن خروف أن القول يجري مجرى الظن معنى وعملا عند من يشترط فيه الاستفهام وهم غير بني سليم، وظاهر كلام المرادي في نصه المتقدم أن ابن خروف لا يجري القول مجرى الظن إلا في العمل خاصة عند من يشترط ومن لا يشترط. ولم أجد في شرحيه على الكتاب والجمل ما يعين مذهبه، وقد اقتصر في شرح الجمل على ذكر لغات العرب في القول، ولم يذكر شيئا مما ذكره المرادي والشاطبي.[2]

وممن ذهب إلى ذلك أيضا ابن الضائع، والخفاف، واختاره ناظر الجيش فقال:"والذي يظهر أن الذي تضمن معنى الظن إنما هو الفعل المضارع بالشروط التي عرفت، وأما غير المضارع إذا عمل في لغة سليم فلا يظهر أنهم قصدوا به معنى الظن."[3]

وهو ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل، فإنه قال:"وإلحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم" فقيد الإلحاق بالعمل، ثم قال:" ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام"[4] ولم يتعرض لإشراب القول معنى الظن على هذه اللغة لعدم الحاجة إليه، لأن الشروط التي ذكرها متى توفرت لزمها معنى الظن، فصار ذكرها مغن عن اشتراطه.

وهذا ما أميل إليه؛ لأن تضمين القول معنى الظن على لغة بني سليم غير ظاهر، بخلاف لغة عامة العرب، فالشروط التي اشترطوها قربت القول من معنى الظن، فإذا فقد شرط من هذه الشروط عاد القول إلى أصل معناه وتعينت الحكاية، وهو ظاهر كلام سيبويه كما تقدم، ولا يخفى ما في تخريج ابن عصفور لقول الشاعر: قالت وكنت رجلا... البيت على معنى الظن من تكلف؛ لأن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله قليل، فتخريجه على لغة بني سليم أولى،إذ هم لا يشترطون تضمن القول معنى الظن ليعمل عمله.

---

(١) المقاصد الشافية١/٥٠٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١/٤٦٨، ٤٦٩ .

(٣) تمهيد القواعد ص١٥٤٨ . وانظ : المقاصد الشافية ١/٤٩٨، والمنتخب في شرح الجمل٣/٦٨٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢/٩٣ .

وتظهر ثمرة الخلاف ــ كما بحثه الشيخ خالد الأزهري ــ في الإلغاء والتعليق عند من يجيزه في القول إذا استعمل استعمال الظن، فيجريان فيه عند من يجريه مجرى القول في المعنى والعمل دون من يجريه في العمل خاصة.(١)

(١٣) الأولى من الأشياء القابلة للنيابة مناب الفاعل إذا اجتمعت وعدم المفعول به(٢)

قال المرادي:" إذا عدم المفعول به. قال الجزولي: تساوت مراتب البواقي. واختار ابن عصفور إقامة المصدر. وقيل: يختار إقامة المجرور. وهو اختيار ابن معط. والشيخ أثير الدين إقامة ظرف المكان؛ لأنه أقرب إلى المفعول به؛ لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان ، وأما المجرور فقد اختلف النحويون في جواز إقامته."(٣)

العرض والتعليق

جملة الأشياء التي تنوب مناب الفاعل خمسة :ــ **الأول** : المفعول به، وهو الأصل في النيابة، ولهذا ينوب عن الفاعل بدون قيد أو شرط، نحو: كتب الدرس. **الثاني**: الظرف بنوعيه – الزماني والمكاني – ويشترط لنيابته عن الفاعل شرطان : ١– أن يكون متصرفًا. والمراد به ما يخرج من النصب على الظرفية، ومن الجر بـ (من) إلى التأثر بالعوامل المختلفة، كـ (زمن ووقت وساعة ويوم وقدام وخلف) ونحوها، بخلاف (سحر) – إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه – فلا يصلح أن يكون نائب فاعل؛ لأنه ملازم للنصب على الظرفية. وبخلاف:(عندَ) فإنه ملازم للنصب أو الجر بـ (مِن). ٢– أن يكون الظرف مختصاً. والمراد بالاختصاص – هنا – أن يزاد على معنى الظرفية معنى جديداً، ليزول الغموض والإبهام من معناه. وذلك إما بوصف أو إضافة أو علمية ونحوها. مثل: صِيمَ يومُ الخميس، فـ (يوم) نائب فاعل مرفوع. وقد حصل الاختصاصُ بإضافته إلى كلمة (الخميس)، ونحو : جُلس وقتٌ طويلٌ. فـ (وقتٌ) نائب فاعل مرفوع، تخصص بالوصف، ونحو : صيم رمضانُ، فـ (رمضان) نائب فاعل مرفوع، وقد تخصص بالعلمية، ونحو : جُلِسَ قدامُ الطلاب. فتخصص الظرف المكاني بالإضافة، بخلاف :

---

(١) انظر التصريح ٢٦٤/١ .

(٢) انظر : أسرار العربية ص ٩٥، وشرح الجمل لابن خروف ٥٢٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور٥٣٩/١، وشرح الكافية للرضي٨٥/١، وارتشاف الضرب١٣٣٩/٣، والتعليقة ٢٨٣/١، وتوضيح المقاصد ٦٠٧/٢، وتمهيد القواعد١٦٣٢/٤

(٣) شرح التسهيل ص٤١٣ .

جُلس وقتَ : فلا يصح، لعدم الفائدة.

الثالث: مما ينوب عن الفاعل: المصدر، ويشترط لنيابته شرطان كالظرف:١- أن يكون متصرفاً، والمراد به ما يخرج من النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: أُكِلَ، كتابة، فَهْمٌ، جلوس وغيرها، بخلاف (مَعَاذَ الله) فهو مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف، أي: أعوذ بالله معاذاً، ولم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوبًا مضافًا، فلا يقع نائب فاعل، لئلا يُخْرَجَ عما استقر له في لسان العرب. ٢- أن يكون مختصًا، والمراد بالاختصاص هنا: أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائدًا على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد نحو: قُرِئَ قراءةٌ مجودةٌ، جُلس جلوسُ الخائف، بخلاف : قُرِئَ قراءة. لعدم الفائدة؛ لأن المصدر لم يفد معنى زائدًا على ما فهم من الفعل. **الرابع:** مما ينوب عن الفاعل : الجارُ والمجرور، وله شرطان: ١-أن يكون حرف الجر متصرفًا، والمراد به: ألا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها، مثل : في، عن، الباء ونحوها،بخلاف (مذ)و(منذ) الملازمين لجر الزمان، و(رُبَّ) الملازمة للنكرات. ٢-أن يكون المجرور مختصًّا، والمراد بالاختصاص : أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائدًا إما بوصف أو إضافة أو غيرهما نحو : جُلس في حديقة واسعة، فُرح بانتصار المسلمين. ونائب الفاعل هو الجار والمجرور فيكون في محل رفع.

فإذا اجتمعت هذه الأشياء الأربعة تعين عند البصريين غير الأخفش إنابة المفعول به، تقول : أكرم محمد إكراما عظيما يوم الجمعة في المسجد، ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده، وما ورد من ذلك فهو شاذ أو مؤول.(١)

فإن لم يوجد المفعول به واجتمعت هذه الفضلات (الجار والمجرور ــ والظرف بنوعيه ــ و المصدر)، نحو: مررت بمحمد يوم الجمعة أمام داره مرورا سريعا، فإنهم اتفقوا على جواز نيابة كل واحد منها، ولكنهم اختلفوا على الأولى منها بالنيابة على أربعة مذاهب :ــ

المذهب الأول : أن هذه الأشياء مستوية الأقدام لا تفاضل بينها، بل يجوز نيابة كل واحد منها على السواء، تقول: مر بمحمد يومين فرسخين مرورا سريعا، بنيابة الجار والمجرور، إلا أنه لا يظهر فيه الرفع، وإنما يحكم على محله بالرفع. وإن شئت قلت: مر بمحمد يومان

(١) انظر : المساعد ١٢١/٢ .

فرسخين مرورا سريعا، بإقامة ظرف الزمان. وإن شئت قلت: مر بمحمد يومين فرسخان مرورا سريعا، بإقامة ظرف المكان. وإن شئت قلت: مر بمحمد يومين فرسخين مرور سريع، بإقامة المصدر. وأيها أقمت تعين نصب الباقي. وهذا مذهب كثير من النحويين منهم ابن جني، وابن الدهان، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، والجزولي، والعكبري، وأبي علي الشلوبين، وابن يعيش الصنعاني[1]، ونسبه السيوطي للبصريين فقال:" فإن اجتمعت هذه الثلاثة المصدر، والظرف، والمجرور، فأنت مخير في إقامة ما شئت. هذا مذهب البصريين."[2]

وهو اختيار أبي حيان، وابن زيد العاتكي، قال أبو حيان:"والذي تلقناه من أفواه الشيوخ أنه إذا اجتمعت كلها تعين المفعول به، فإذا فقد تساوت البواقي في الجواز."[3] وقال العاتكي:"وإن وجدت الأربعة دون المفعول به أو بعضها جاز لك نيابة أيها شئت."[4]

وعللوا لذلك بأن عقلية الفعل لا تتوقف عليها. قال الزملكاني:" وقوله ــ يعني الزمخشري ــ " وأما سائر المفاعيل فمستوية الأقدام لا تفاضل بينها إذا اجتمعت في الكلام في البناء لأيها شئت صحيح غير ممتنع " لاستوائها أجمع في أن عقلية الفعل لا تتوقف عليها."[5]

المذهب الثاني: أن المصدر هو الأولى بالنيابة. وإلى هذا ذهب ابن خروف، وابن عصفور، وعزاه ابن النحاس لأكثر المغاربة وبعض المشارقة.[6]

واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[7]، فأناب المصدر (نفخة) مناب الفاعل مع وجود الجار والمجرور، فدل ذلك على أولويته. وذكر أن السبب في ذلك أن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر،

(١) اللمع ص ٣٣، الفصول في العربية ص ٥، المفصل ص ٣٣٤، أسرار العربية ص٩٥، المقدمة الجزولية ص١٤٢، اللباب ١/١٦١،التوطئة ص٢٥٩،المحيط المجموع ١/١٩٧ .

(٢) الهمع ١/٥٨٨ .

(٣) منهج السالك ص ١١٦ .

(٤) الفضية المضية في شرح الشذرة الذهبية ص ٧٣ .

(٥) غاية المحصل في شرح المفصل ص ٥٤ .

(٦) انظر : شرح الجمل لابن خروف ١/٥٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٣٩، والتعليقة١/٢٨٣ .

(٧) سورة الحاقة : ٣٣ .

وكذلك ظرف الزمان يصل إليه الفعل بتقدير (في)، فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى.[1]

واعتل بعضهم لذلك أيضا بأن دلالة الفعل على المصدر أكثر وأقوى من دلالته على غيره. قال النيلي:" وقيل: المصدر أولى؛ لأن الفعل أدل عليه من الزمان؛ إذ كان يدل عليه بحروفه، وأما الزمان فيدل عليه بأمر زائد على حروفه، وهي الصيغ المخصوصة."[2]

وفي هذا نظر؛ لأن الفائدة حينئذ تكون أقل؛ إذ الأصل في الإسناد أن يكون لكل واحد من طرفية فائدة غير ما يفيدها الطرف الآخر، ولهذا قال ابن النحاس:" الأولى بالقيام مقام الفاعل ما كانت دلالة الفعل عليه أقل، فإنه إذ ذاك تكون الفائدة بذكره أكثر، وقد قلنا فيما تقدم: إن الأصل أن يكون كل واحد من طرفي الجملة له فائدة غير ما يفيدها الركن الآخر"[3]

المذهب الثالث: أن إقامة المجرور أولى. وهو مذهب الأخفش وابن معط، فإنه قال في ألفيته:

لفقد مفعول به صريـــــح تقام هذه مع الترجيح
فالأسبق المجرور والمصادر ثم الزمان والمكان آخر

فذكر أن الأولى أن يقام الجار والمجرور، والمصادر بعده، وبعد المصادر الزمان والمكان، ولهذا أتى بحرف العطف (ثم) الدال على الترتيب.[4]

واختاره ابن النحاس الحلبي، وذكر أنه يجوز أن يكون العلة في ذلك أن إقامة المجرور مقام الفاعل لا تحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولا به؛ لأنه مفعول به حقيقية، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بعمرو، كان المجرور مفعولا به حقيقة [5]، بخلاف غيره فيحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولا، ونص كلامه:" ويجوز أن تكون العلة عنده ــ أي ابن معط ــ في تقديم المفعول المقيد ــ يعني المجرور ــ على المصدر كون هذا مفعولا به، وفي المصدر يحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولا... والذي يظهر لي : أن الأولى إقامة المفعول المقيد، ثم ظرف المكان، ثـم

(١) شرح الجمل ١/٥٣٩ .
(٢) الصفوة الصفية ١/٥٥٣ .
(٣) التعليقة ١/٢٨٣ .
(٤) انظر : الصفوة الصفية ١/٥٥٧ .
(٥) انظر : تمهيد القواعد٤/١٦١٩ .

ظرف الزمان، ثم المصدر المختص."[1]

وذهب السهيلي إلى أن المجرور لا تصح إقامته أصلا مقام الفاعل، وذكر لذلك دليلين:ـ **الأول:** امتناع جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل. **والثاني:** امتناع لحاق الفعل علامة التأنيث إذا كان المجرور مؤنثا، كقولك: ذهبت بهند، فلو كان قولك (بهند) نائبا عن الفاعل للزمت العلامة الفعل، وفي امتناع ذلك دلالة على أن المقام مذكر، ولا مذكر في الموضع إلا أن يكون المقام ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل.

أما الأول فرده ابن عصفور بأن هذا المجرور إنما امتنع جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل لفوات شرطه، وهو التعرية من العوامل اللفظية غير الزائدة.

وأما الثاني فأجاب عنه ابن الفخار بأن امتناع لحاق علامة التأنيث الفعل إذا كان المجرور مؤنثا إنما كان اعتبار بالصورة اللفظية قال:"وذلك أن المجرور إذا كان عمدة وإن كان عمدة فإنه بصورة الفضلة، التي أصلها صحة الاستغناء عنها، والعلامة إنما تلحق الفعل دلالة على تأنيث العمدة، لا على تأنيث الفضلة. والدليل على مراعاة الصورة اللفظية قوله تعالى﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2] ووجه الدليل من ذلك حذف (بهم) من الثاني؛ لتقدم ذكره، وهو فاعل، والفاعل لا يحذف لدلالة ولا لغيرها، ولكن لما كانت صورته صورة الفضلة التي يسوغ حذفها، حذفت اعتبار بالصورة اللفظية."[3]

المذهب الرابع: أن نيابة ظرف المكان أولى. وهو ـ كما ذكر المرادي ـ اختيار أبي حيان، صرح بذلك في الارتشاف فقال:"واخترت إقامة ظرف المكان"[4] وعلل لذلك بأمرين:ـ **أحدهما:** أن في نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل خلاف. **والثاني:** أن ظرف المكان أشبه بالمفعول به، من جهة أن دلالة الفعل عليه دلالة لزوم، بخلاف دلالته على المصدر وظرف الزمان؛ إذ كل منهما أحد مدلولي الفعل، فدلالة الفعل على ظرف المكان كدلالته على المفعول به، فصار أقرب إلى المفعول به من بقية الفضلات.

---

(١) التعليقة ٢٨٤/١ .

(٢) سورة مريم : ٣٨ .

(٣) شرح الجمل ٤٣٥/٢ .

(٤) ١٣٣٩/٣ .

أما الأول فقد تقدم القول فيه، وقد دلل أبو حيان نفسه على بطلانه فقال :"والدليل على بطلان هذا المذهب أن العرب تقول : سير بزيد سيرا، بنصب المصدر، فدل ذلك على أن المجرور هو الذي يقام مقام الفاعل."(١)

أما الثاني فقد رده ناظر الجيش فقال:" وفيما ذكره الشيخ ــ يريد أبا حيان ــ نظر؛ فإن المصدر الذي يقام مقام الفاعل إنما هو المصدر المختص، وكذلك إنما يقام من ظروف الزمان الظرف المختص، ولاشك أن الفعل لا دلالة له على مصدر مختص، ولا على ظرف مختص، والذي هو أحد مدلولي الفعل إنما هو المبهم من المصدر وظرف الزمان، وإذا كان كذلك فلا يتم التعليل الذي ذكره الشيخ."(٢)

ولم يرجح المرادي في هذه المسألة قولا على آخر، وإنما اكتفى بعرض الآراء والمذاهب فيها، دون أن يصرح باختيار، وكذلك فعل في شرحه على الألفية (٣).

والذي يظهر لي أن أمر إنابة هذه الأشياء مناب الفاعل أمر يؤول إلى المتكلم فهو ينيب ما له أهمية في إيضاح الغرض، وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به، فمثلا إذا كان غرضه إبراز شدة الضرب في نحو : ضرب ضرب أليم شاهد الزور أمام الناس، أناب المصدر، إذا كان غرضه بيان أن الضرب وقع أمام الناس، أناب الظرف وهكذا. ولهذا قال الرضي:"والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة، وذلك حينئذ اختياره."(٤)

(١٤) هل ينصب الفعل الواحد مصدرين ؟ (٥)

قال المرادي:" منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين. وذهب السيرافي وتبعه ابن طاهر إلى أنه يجوز أن ينصبهما، وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها. وفي البديع: إذا قلت : ضربت ضربا شديدا ضربتين، كان (ضربتين) بدلا من

(١) التذييل والتكميل ٢/١١٨٦ (الرسالة)
(٢) انظر : تمهيد القواعد ٤/١٦٣٣ .
(٣) انظر : توضيح المقاصد ٢/٦٠٧ .
(٤) شرح الكافية ١/٨٥ .
(٥) انظر : البديع ١/١٢٥، ارتشاف الضرب ص ١٣٥٩، تمهيد القواعد٤/١٨٣٣، همع الهوامع٢/١٠٣، الدرر اللوامع١/٤٠٩ .

الأول، ولا يكونا مصدرين؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين، فأما قول الشاعر:ـ[1]

ووَطِئْتَنَا وطْئاً على حَنَق ::: وَطْءِ المُقَيَّدِ ثابتِ القدم

فلا يكون الثاني فيه بدلا منه؛ لأنه غيره، ولكنه بمعنى مثل وطء المقيد، أو على إضمار فعل. انتهى." [2]

العرض والتعليق

الفعل سواء كان متعديا أو غير متعد يعمل في جميع ضروب المصادر، المبهم منها والمختص، تقول في المبهم : انطلقت انطلاقا، وقمت قياما، وتقول في المختص: سرت سير العقلاء، وقرأت الرواية قراءتين.

وكان مقتضى القياس ألا يعمل إلا في المبهم؛ لأنه الذي يقتضيه، ويدل عليه بحروفه، والفعل إنما يتعدى على حسب دلالته على ما يتعدى إليه، ومتى لم يدل الفعل على ما يتعدى إليه لم يصح تعديه إليه[3]، ولكن العرب اتسعت فعدته إلى ما كان مختصا منه، قال ابن الربيع:" لاندراج المختص تحت المبهم، فتقول: ضربت ضربا شديدا، وضربت ضربتين، ولأنك إذا قلت: ضربا ضربا، فلا بد أن يكون هذا الضرب على صفة، فبتقدير أن يكون شديدا فقد تعدى إلى الشديد حين قلت: ضربت ضربا، فلما تعدى إليه على هذا الوجه تعدى إليه مبينا، وكذلك أيضا إذا قلت: ضربت ضربا، فمعلوم أن الواقع من الضرب له عدد، فبتقدير أن يكون ضربتين، فكأنك حين قلت: ضربت ضربا، قلت: ضربت ضربتين."[4]

فإذا اجتمع للفعل مصدران، نحو: ضربت بكرا ضربا شديدا ضربتين، فهل ينصبهما الفعل معا ؟ اختلف في ذلك النحويون:ـ

---

(١) من الكامل و هو للحارث بن وعلة في شرح القصائد السبع الطوال ص٥٤٩، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٤٧، وأمالي القالي ٢٦٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٠٦، وشرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي ١١٠/١، وشروح سقط الزند٣٦٦/١، والدر المصون٧١٨/٩،، ونسب لزهير بن أبي سلمى في لسان العرب، وتاج العروس (هرم)، وتهذيب اللغة ٢٩٦/٦، وليس في ديوانه . ويروى (الهرم) موضع (القدم) و(يابس) موضع (ثابت) .

(٢) شرح التسهيل ص ٤٦٢ .

(٣) انظر : علل النحو ص٢٨٠ .

(٤) البسيط ٤٦٩/١،٤٧٠ .

فذهب الأكثرون ومنهم الأخفش والمبرد وابن السراج[1] إلى أن الفعل لا ينصبهما معا؛ إذ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين، وإنما ينصب الأول، ويعرب الثاني بدلا، ففي المثال السابق يكون (ضربا شديدا) منصوبا على المصدرية، و(ضربتين) بدلا منه. أشار إلى ذلك ابن الأثير كما نقل المرادي عنه.[2]

وهذا هو اختيار ناظر الجيش، وقد علل لذلك بأنه مساير لما تقتضيه الصناعة النحوية؛ لأن المصدر المنصوب إنما ينصب على أنه مفعول مطلق، والصناعة تقضي ألا يتعدى فعل إلى معمولين من نوع واحد بدون عطف.[3]

ولهذا ألزم ابن النحاس الحلبي أن يكون الضمير فيما رواه سيبويه" ثماني حجج حججتهن بيت الله " منصوبا مفعولا به على السعة لكونه عائد على المصدر؛ لأن الفعل الواحد لا يكون له مصدران.[4]

وألزم من أجاز في قوله (ﷺ) " سبحان الله وبحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه، و زنة عرشه، ومداد كلماته "[5] أن يكون (زنة) منصوب على أنه صفة لمصدر مقدر، أن يقدر لهذا المصدر المقدر فعلا آخر ينصبه ؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين، ونص كلامه:" فما تقول في نصبه ــ يعني (زنة) على الصفة للمصدر ؟ قلت : هذا ذكره طائفة. وأقول: لا يخلو إما أن يجعل صفة للمصدر المذكور وهو سبحان، أو لمقدر. فأما الأول فيعكر عليه الفصل بينه وبين موصوفه بقوله (وبحمده)، وذلك ضعيف أو ممنوع. وأما الثاني: وهو أن يجعل التقدير : سبحان الله تسبيحا زنة عرشه، ففيه وقفة من وجوه: **الأول** : أنه تقدير ما لا حاجة إليه ؛ لأن المصدر يصرح به في اللفظ، فأي حاجة إلى تقدير مصدر آخر ؟ **الثاني**: أن المصدر المذكور منصوب بفعل مقدر، فإن قدر مصدر آخر لزم منه تقدير لثلاثة : فعل المصدر الظاهر، والمصدر المقدر، وفعل آخر له ؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب مفعولين، ولا ضرورة تدعو إلى

(١) انظر : الارتشاف ص ١٣٥٩، وهمع الهوامع٢/١٠٣ .

(٢) انظر : البديع لابن الأثير ١/١٢٥ .

(٣) انظر : تمهيد القواعد ٤/١٨٣٣ .

(٤) انظر : التعليقة ١/١٣٩ .

(٥) انظر : صحيح مسلم باب التسبيح أول النهار حديث(٧٠١٣)٨/٨٣، الأدب المفرد ص٢٩٨ .

ذلك." [1]

وذهب السيرافي وتبعه ابن طاهر، وأبو القاسم بن القاسم[2]، إلى أنه يجوز أن ينصبهما، بل يجوز أن ينصب ثلاثة مصادر إذا اختلفت معناها، فعلى هذا يكون المصدران (ضربا شديدا وضربتين) منصوبين على المصدرية، وجاز ذلك لاختلاف معناهما، فالأول مبين للنوع، والثاني مبين للعدد.

واستدلوا لذلك بقول الحارث بن وعلة :ـ **وَوَطِئْتَنَا وطْئاً على حَنَق ::: وَطْءِ المُقَيَّدِ ثابِتِ القدم** فنصب بالفعل المصدرين، الأول (وطئا) وهو مؤكد لعامله، والثاني (وطء المقيد) وهو مبين للنوع، ولا يصح أن يكون الثاني بدلا؛ لأنه غير الأول، فدل ذلك على جواز أن ينصب الفعل مصدرين معناهما مختلف.

وذكر ابن الأثير وغيره أن هذا البيت لا حجة لهم فيه، وخرجوه على أحد وجهين:ـ **أحدهما:** أن المصدر الثاني منصوب بفعل مضمر. **الثاني:** أن يكون منصوبا على تقدير الصفة، والتقدير: مثل وطء المقيد، فحذف الصفة وأقام المضاف إليه مقامه في الإعراب. قال ابن الأثير معقبا على هذا البيت:" فلا يكون الثاني بدلا؛ لأنه غيره، ولكن المعنى مثل وطء المقيد، أو على إضمار فعل."[3]

وأجاز الخطيب والمرزوقي كلاهما في شرح الحماسة نصبه على البدلية. قال المرزوقي في شرحه لمعنى البيت:"يقول: أثرت فينا تأثير الحنق الغضبان، كما يؤثر البعير المقيد إذا وطئ هذه الشجيرة. وخص المقيد لأن وطأته أثقل، كما خص الحنق لأن إبقاءه أقل. والهرم: ضربٌ من الحمض، يقال جملٌ هارمٌ، وإبلٌ هوارم إذا رعت الهرم. وانتصب (وطء المقيد) على البدل، أي وطئاً يشبه هذا الوطء."[4]

فأجاز نصبه على البدل، مع كونه غير الأول.

---

(١) الحاوي للفتاوي ٢/٢٨٧ . وذكر أن الأظهر في إعراب تلك المصادر أن تكون منصوبة على تقدير الظرف، والتقدير : قدر زنة عرشه، وكذا البواقي، فلما حذف الظرف قام المضاف إليه مقامه في الإعراب .

(٢) انظر : الارتشاف ص ١٣٥٩ .

(٣) البديع ١/١٢٥ .

(٤) شرح ديوان الحماسة ١/١١٠. وانظر : شرحها للمرزوقي ص ٢٠٦ .

والمرادي في نصه السابق لم يرجح في تلك المسألة قولا على آخر، وإنما اكتفى بعرض القولين. والذي يظهر لي هو مذهب الأكثرية هو أن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين؛ إذ لا داعي للخروج عما تقتضيه الصناعة النحوية لغير ضرورة.

(١٥) تقديم المفعول له على عامله[١]

قال المرادي:" يجوز تقديم المفعول له[٢] على عامله إن لم يكن في العامل مانع، ومنع من ذلك قوم منهم ثعلب، والسماع {يرد} عليهم، قال الكميت:ـــ[٣]

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبيض أَطْرَبُ

وقال جحدر:[٤] فَمَـا جَزَعـاً وربِّ النّاس أَبْكِـي " [٥]

العرض والتعليق

هذه المسألة من المسائل التي لم ينص عليها ابن مالك صراحة في أي من كتبه التي أمكنني الإطلاع عليها، وإنما أشار إليها في ألفيته عن طريق التمثيل حين قال:ـــ

فاجرره باللام وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع

قال أبو حيان:" أفاد بهذا المثال (كلزهد ذا قنع) مسألتين: إحداهما: أنه يجوز جره باللام وإن لم يكن مختصا بالألف واللام ولا بالإضافة. والثانية: جواز تقديمه على العامل فيه، ألا تراه قد قدمه على قنع."[١]

---

(١) انظر في ذلك : الخصائص٢/٣٨٣، أسرار العربية ص١٨٦، شرح الكافية للحاجي عوض ص٥٨٩، ارتشاف الضرب ص١٣٨٨، منهج السالك ص١٤٤،تمهيد القواعد٤/١٨٨٩، المقاصد الشافية٢/٦٥٦.

(٢) المفعول له ـــ كما حده النحاه ـــ هو مصدر قلبي يذكر علة لحدث شاركه في الزمان والفاعل، نحو : رغبة من قولك : اغتربت رغبة في العلم . واشترط النحويون لجواز نصبه ثلاثة شروط : أن يكون مصدرا، وأن يكون المصدر قلبيا، وأن يتحد مع عامله في الزمان والفاعل . انظر: همع الهوامع٢/١٣٣ .

(٣) من الطويل وتمامه : ولا لعبا وذو الشيب يلعب . انظره في : شرح الهاشميات ص ٣٦، والأغاني١٧/٢٩، الخصائص٢/٢٨١، والمحتسب١/٢٥٠، أمالي ابن الشجري١/٤٠٧. واستشهد به ابن هشام على أن همزة الاستفهام لكونها أصلا جاز حذفها، سواء كانت مع أم أو لا، فإنه أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟ والاستفهام إنكاري .(خزانة الأدب ش (٣٠٢)

(٤) من الوافر ، قال صاحب الدرر ١/٤٢٣ :" نسب أبو حيان هذا البيت لجحدر،وإن كان يريد به : جحدر بن مالك الحنفي، فلم نجده في نونيته المشهورة، إلا أن يكون سقط من الرواة "

(٥) شرح التسهيل ص ٤٧٥ .

ولم أجد ــ في حدود ما استطعت الإطلاع عليه من كتب المتقدمين ــ أحدا قبل أبي حيان والمرادي ومن تبعهما، قد ذكر أن في تقديم المفعول له على عامله خلافا، وإنما من تعرض لهذه المسألة منهم نص على الجواز دون أن يشير إلى أن هناك من خالف في ذلك.

قال الأنباري بعد أن ذكر أن عامل النصب في المفعول له هو الفعل الذي قبله:" فإن قيل: فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب ؟ قيل نعم يجوز ذلك ؛ لأن العامل فيه متصرف، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه، كما وجد في المفعول له، فكان جائزا على الأصل."(٢)

وقال ابن جني:"ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبه، نحو قولك: طمعا في برك زُرتك، ورغبة في صلتك قصدتك."(٣)

وذكر الشاطبي أن الرماني نص على جواز ذلك في كتابه شرح الموجز.(٤)

ولعل أبا حيان كان بين يديه من المصادر ما ليس بين يدينا، خاصة إذا علمنا أن كثيرا من مصنفات المتقدمين خاصة الكوفيين منهم قد جرت عليها عوادي الزمن، وما بقي منها ما زال ينتظر من يزيح عنها ستار النسيان والإهمال،ويعيد إليها الحياة.

وقد تبع أبا حيان في أن هذه المسألة خلافية المرادي، وابن هشام، وناظر الجيش، والسيوطي، ويس العليمي(٥) حيث ذكروا أن للنحويين فيها مذهبين:ــ **الأول**: مذهب الجمهور وهو جواز تقدم المفعول له على عامله، سواء كان منصوبا، نحو: طلبا للعلم جئتك، وتكريما له منح الجائزة، أو مجرورا، نحو لطلب العلم جئتك، وللتكريم منح الجائزة.

وهذا الجواز مشروط بعدم وجود ما يمنع ذلك، فإن وجد ما يمنع ذلك امتنع التقديم إلا على جهة الضرورة الشعرية، وقد اضطر ابن مالك إلى تقديم المفعول له مع وجود المانع حين قال:ــ فاجُرره باللام وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع

فقدم المفعول له (لزهد) مع وجود المانع اضطرارا، وهو كونه معمولا لخبر فعلي وهو (قنع)،

(١) منهج السالك ص١٤٤ .

(٢) أسرار العربية ص ١٨٦ .

(٣) الخصائص ٢/٣٨٣ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية٣/٢٧٩ .

(٥) توضيح المقاصد٢/٦٥٦، اللمحة في شرح اللمحة١/٢٦٤،تمهيد القواعد٤/١٨٨٩، الهمع٢/٦٣٥، حاشية يس على الفاكهي٢/٦٣٢.

والخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ في الاختيار، فمعموله أولى، ذكر ذلك بعض النحويين.(١)

وهذا هو اختيار أبي حيان، والمرادي(٢). وممن نص على جوازه أيضا الحاجي عوض، و السمين الحلبي، وابن هشام، والمكودي، والسيوطي، ويس العليمي، وابن الصبان، والخضري.(٣)

واستدلوا على ذلك بالسماع، من ذلك قول الكميت :ـــ

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيض أَطْرَبُ ::: وَلَا لَعِبًا مني وذُو الشّيْبِ يَلْعَب

فقدم (شوقا) وهو مفعول له على عامله وهو (أطرب)، وقول جحدر :ـــ

فَمَا جَزَعاً وربِّ النّاس أبكِي ::: وَلا حِرْصاً عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي

فقدم (جزعا) وهو مفعول له على عامله وهو (أبكي).

وعلى هذا الوجه خرج الزمخشري نصب (فسقا) في قوله تعالى﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾(٤) حيث أجاز أن يكون (فسقا) مفعولا لأجله، قدم على عامله وهو (أهل). قال السمين الحلبي:"والثالث ــ أي من أوجه نصب (فسقا) ــ : أن يكون مفعولاً من أجله، والعامل فيه قوله «أُهِلَّ» مقدَّم عليه، ويكون قد فصل بين حرف العطف وهو «أو» وبين المعطوف وهو الجملة من قوله «أُهِلَّ» بهذا المفعول من أجله، ونظيره في تقديم المفعول له على عامله قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شوقاً إلى البيض أطربُ... ولا لَعِباً مني وذو الشيب يَلْعَبُ

و «أُهِلَّ» على هذا الإعراب عَطْفٌ على «يكون»، والضمير في «به» عائد على ما عاد عليه الضمير المستتر في «يكون»، وقد تقدَّم تحقيقُه، قاله الزمخشري."(٥)

---

(١) انظر : حاشية الصبان ١/ ٧١، و الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك مجلة الجامعة الإسلامية٤٢/١٧٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٣٨٨، شرح التسهيل للمرادي ص ٤٧٥ .

(٣) شرح الكافية ص٥٨٩، الدر المصون١٥/١٩٩، اللمحة ٢٦٤/١،شرح الألفية ٣٢٦/١، الهمع١٣٥/٢، حاشية يس على الفاكهي١٣٢/٢، حاشية الصبان ٧١/٢،حاشية الخضري ١٩٤/١،

(٤) سورة الأنعام : ١٤٥ .

(٥) الدر المصون٥/١٩٩ .

المذهب الثاني: أن تقديم المفعول له على عامله ممتنع . وهو مذهب طائفة من النحاة منهم ثعلب. ولم يبين أحد ممن نقل عنه ذلك علة هذا المنع، وقد بحثت في مجالس ثعلب فلم أجد فيه إشارة إلي ذلك.

وهو قول مردود لثبوت ذلك سماعا كما تقدم.

(١٦) تعدد المفعول له لعامل واحد [١]

قال المرادي:" لا يجوز أن يكون للعامل الواحد من المفعول اثنان إلا علي جهة البدل أو العطف، سواء جرا بحرف الجر أو أحدهما أو نصبا، فأما قوله تعالى﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾[٢] فمنصوب بفعل مضمر. قاله الفارسي."[٣]

العرض والتعليق

تعدد المفعول من أجله لعامل واحد مسألة خلافية بين النحاة، لكن المرادي لم يشر إلى ذلك،وإنما اقتصر على مذهب واحد، متابعا شيخه أبا حيان، حيث نقل كلامه بحروفه، ونص أبي حيان:" ولا يجوز أن يكون للعامل منه ــ أي من المفعول له ــ اثنان، إلا على جهة البدل أو العطف، سواء جرا بحرف السبب أو أحدهما أو نصب، فأما قوله تعالى﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ فمنصوب بفعل مضمر.قاله الفارسي (رحمه الله)."[٤]

وممن ذهب ذلك المذهب أيضا العكبري، وابن عقيل، وناظر الجيش، والسيوطي، والشيخ يس العليمي، والدسوقي، والخضري.[٥]

واعتلوا لذلك بأن الفعل لا يعلل بأمرين لما فيه من التخالف. قال الدسوقي:" وهذا ــ أي تعدد المفعول لأجله ــ ممنوع؛ لأن الشيء لا يعلل بأمرين، لما فيه من التخالف."[١] وأيضا لأن

---

(١) انظر في ذلك : ارتشاف الضرب ص ١٣٨٨، تمهيد القواعد ١٨٨٩/٤، مغني اللبيب ص٧٠٥، المطالع السعيدة ص ٤٠٠، الهمع٢/١٣٦، حاشية يس على الفاكهي١٣٢/٢، حاشية الدسوقي على الأمير٢٣٤/٢، حاشية الخضري١٩٦/١ .

(٢) سورة طه : ٣ .

(٣) شرح التسهيل ص ٤٧٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ص ١٣٨٨ .

(٥) التبيان٨٤٤/٢،المغني ص٧٠٥،تمهيد القواعد١٨٨٩/٤،المطالع السعيدة ص٤٠٠،حاشية يس على الفاكهي١٣٢/٢، حاشية الدسوقي على الأمير٢٣٤/٢، حاشية الخضري١٩٦/١.

المفعول له بمعنى اللام، فمعنى: سافرت طلبا للعلم : سافرت لطلب العلم، فتعدده على غير جهة البدل أو العطف لعامل واحد، يكون بمنزلة تعلق حرفي جر بمعنى بعامل واحد، وهذا ممنوع.(٢)

وذكر يس العليمي أن مما جاء من ذلك على جهة العطف قوله تعالى﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾(٣) قال:" وإن فقد الشرط في الأول؛ لأن قوله (لتركبوها) بتقدير: إن تركبوها، وهو علة لخلق المذكورات، وجيء به مقرونا باللام؛ لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الخلق هو الله جل جلاله، وفاعل الركوب بنو آدم. وأما الثاني فلم يفقد فيه الشرط؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله جل جلاله."(٤)

ومنه أيضا قول علي بن أبي طالب (ﷺ) في بعض الأشرار:"لاَ تَلْتَقِي بِذَمِّهِمُ الشَّفَتَانِ اِستِصْغَاراً لِقَدْرِهِمْ، وَ ذَهَاباً عَنْ ذِكْرِهِمْ." (٥)

ومما جاء منه على جهة البدل قوله تعالى﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾(٦) قال شهاب الدين:"(النكال) نوع من(الجزاء) فهو بدل منه."(٧)

وهذا أحد مذهبين في هذه المسألة، **والمذهب الثاني**: جواز تعدد المفعول له لعامل واحد على غير جهة البدل أو العطف؛لأن الفعل يعلل بعلل شتى.وإلى هذا ذهب الزجاج، والجوهري، والزمخشري، والسمين الحلبي، وابن عادل، وأبو السعود، الكفوي.(٨)

واستدلوا لذلك بورده في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(٩) فجعلوا الجار والمجرور (من الصواعق)

---

(١) حاشية الدسوقي على الأمير ٢/٢٣٤ .

(٢) انظر : حاشية الشهاب٣/٢٤١ .

(٣) سورة النحل : ٨ .

(٤) حاشيته على الفاكهي٢/١٣٢ .

(٥) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أب حديد٨/٢٤٤ . تح محمد أبو الفضل إبراهيم . عيسى البابي الحلبي .

(٦) سورة المائدة : ٣٨ .

(٧) انظر : تفسير اللباب ٧/٣٢٥ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه٢/١٧٤، الصحاح (ألف) ص١٣٢٢، الكشاف١/٦٣٢، الدر المصون١/١٧٣، اللباب١/٣٩٢، تفسير أبي السعود١/٥٤، الكليات ص ١٦٤٤ .

(٩) سورة البقرة : ١٩ .

متعلقين بالفعل (يجعلون)، مع كون (حذر الموت) مفعولا له، وكلاهما علة للفعل، ولا يصلح هنا البدل لاختلاف الإعراب.

قال السمين الحلبي:" قوله تعالى{حذر الموت} فيه وجهان أظهرهما: أنه مفعول من أجله، ناصبه(يجعلون)، ولا يضر تعدد المفعول من أجله؛ لأن الفعل يعلل بعلل."(١)

وقوله تعالى﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾فـ (جزاء) و(نكالا) كلاهما مفعول له، والعامل فيهما (اقطعوا). قال الزجاج:" (جزاء) نصب؛لأنه مفعول له، والمعنى: فاقطعوا بجزاء فعلهم،وكذلك(نكالا من الله)."(٢)

وقال الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية:"جَزَاءً ونَكَالًا مفعول لهما."(٣) وقال البيضاوي:" منصوبان على المفعول له." (٤) وقال ابن عادل معددا أوجه نصبهما:"والرابع: أنه مفعول من أجله؛ أي: لأجل الجزاء، وشروط النصب موجودة، و(نكالا) منصوب كما نصب (جزاء)، ولم يذكر الزمخشري غير المفعول لأجله."(٥)

وقوله تعالى﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾(٦) فكل من (لتشقى) و (تذكرة) علة لفعل الإنزال المذكور. قال الزمخشري:" وكل واحد من لِتَشْقَى وتَذْكِرَةً علة للفعل، إلا أن الأول وجب مجيئه مع اللام لأنه ليس لفاعل الفعل المعلل ففاتته شريطة الانتصاب على المفعولية، والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط. فإن قلت: أما يجوز أن تقول: ما أنزلنا عليك القرآن أن تشقى، كقوله تعالى﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾؟ قلت: بلى ولكنها نصبة طارئة، كالنصبة في﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾(٧) وأما النصبة في (تذكرة) فهي كالتي في: ضربت زيدا، لأنه أحد المفاعيل الخمسة التي هي أصول وقوانين لغيرها. فإن قلت: هل يجوز

(١) الدر المصون١/١٧٣ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٧٤ .
(٣) الكشاف ١/٦٣٢ .
(٤) تفسير البيضاوي ٢/٣٢٣ .
(٥) اللباب ٧/٣٢٥ .
(٦) سورة طه : ٢، ٣ .
(٧) سورة الأعراف : ١٥٥ .

أن يكون (تَذْكِرَةً) بدلا من محل لِتَشْقَى؟ قلت: لا، لاختلاف الجنسين" (١)

وقد خرج المانعون هذه الآيات الكريمة على غير هذا الوجه، أما الآية الأولى فذكر ابن عقيل أن الجار والمجرور (من الصواعق) متعلقان بـ (حذر) أو بـ (الموت)، وليس بالفعل، وإن لزم على ذلك في الأولى: تقديم معمول المصدر(حذر) عليه، وفي الثاني: تقديم معمول المضاف إليه (الموت) على المضاف (حذر)، فرارا من تعدد المفعول له لعامل واحد.

واعترض ابن هشام على هذا التخريج، وذكر أن التعدد إنما جاز هنا لأن إحدى العلتين علة للفعل، والأخرى علة له بعد تعليله، فهما علتان متغايرتان. قال:"وقد أجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقا، والثاني تعليل له مقيدا بالأول، والمطلق والمقيد غيران، فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ." (٢)

وأما الآية الثانية فخرجوها على أوجه :ـ منها: أن يكون (نكالا) بدلا من (جزاء)؛ لأنه نوع منه. ومنها: أن (جزاء) مفعول من أجله، والعامل فيه (فاقطعوا)، فالجزاء علة للأمر بالقطع، و(نكالا) مفعول من أجله أيضا، العاملُ فيه «جزاء» والنكال علة للجزاء، فتكون العلة معللةً بشيء آخرَ فتكونُ كالحال المتداخلة، كما تقول:«ضربته تأديباً له إحساناً إليه» فالتأديبُ علةٌ للضرب والإحسان علة للتأديب.

قال السمين الحلبي:"وكلامُ الزمخشري،والزجاج قبله لا يُنافي ما ذكرته، فإنه لا منافاة بين هذا وبين قولهما«جزاء»مفعولٌ من أجله، وكذلك«نكالاً»فتأمَّله، فإنه وجه حسن،فطاحَ الاعتراضُ على الزمخشري، والزجاج... ثم ظَفِرت بعد ذلك بأنه يجوز في المفعول له أن يَنْصِبَ مفعولاً له آخرَ يكون علة فيه، وذلك أنَّ المُعْرِبين أجازوا في قوله تعالى﴿أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ اللهُ بَغْياً﴾(٣) أن يكون«بغياً»مفعولاً له، ثم ذكروا في قوله:«أَنْ يُنَزِّلَ الله» أنه مفعول له ناصبه «بغياً» فهو علةٌ له، صرَّحوا بذلك فظهرما قلت."(٤)

ومنها : أن يكون منصوبا على المصدر بفعل محذوف، أي : جاوزهما جزاء. ومنها : أن

(١) الكشاف٣/٥٠،٤٩ .

(٢) مغني اللبيب ص ٧٠٥ .

(٣) سورة البقرة : ٩٠ .

(٤) الدر المصون ٤/٢٦٥ .

يكون منصوبا على الحال، وهذه الحالُ يُحتمل أن تكونَ من الفاعل أي: مُجازِين لهما بالقطع بسببِ كسبِهما، وأن تكونَ من المضافِ إليه في «أيديهما» أي: في حالِ كونها مجازَيْن، وجاز مجيءُ الحالِ من المضاف.(١)

أما الآية الثالثة فخرجوها على أوجه: منها: أن يكون منصوبا بفعل مضمر، دل عليه المذكور. ذكر المرادي تبعا لأبي حيان أنه قول الفارسي. وقد سبقه إلى هذا الفراء، فإنه قال:" وقوله: (إِلَّا تَذْكِرَةً) نصبها على قوله﴿وما أَنْزَلْنا إِلَّا تَذْكِرَةً﴾."(٢). ومنها: أن يكون منصوبا على أنه مصدر مؤكد لفعل مقدر، والتقدير: لكن ذكرنا تذكرة، أو تذكر به أنت تذكرة. ومنها: أن يكون مفعولا له، ولكن العامل فيه (لتشقى)، والمعنى ــ كما قال الزمخشري ــ: إنا أَنْزَلْنا عليك القرآنَ لتحتمل متاعبَ التبليغِ ومقاولةَ العُتاةِ من أعداءِ الإسلام ومقاتلتَهم، وغيرَ ذلك من أنواعِ المشاقِّ وتكاليفِ النبوة، وما أنزلنا عليك هذا المتْعَبَ الشاقَّ إلاَّ ليكونَ تذكرةً.(٣)

مما سبق يتبين لنا أن في هذه المسألة خلافا بين النحويين، فمنهم من جوز كالسمين الحلبي، وغيره، ومنهم من منع كأبي حيان والمرادي، والذي يظهر لي بعد عرض الآراء المتقدمة في الآيات القرآنية أن تعدد العلة بدون عطف أو إتباع يجوز :ــ ١ــ إذا كانت العلتان متغايرتين، بأن تكون العلة الأولى للفعل مطلقا، والثانية له بعد تعليله بالعلة الأولى. كما ذكر ابن هشام. ٢ــ إذا اختلفت جهة العمل، كما في قوله تعالى ﴿ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾ قال الألوسي: " لظهور أن الثاني مفعول صريح، والأول جار ومجرور."(٤) ٣ــ إذا كانت العلة الثانية علة للعلة الأولى، فيكون كالحال المتداخلة.

(١٧) نوع الفاء الداخلة على إذا الفجائية(٥)

قال المرادي :" اختلف في الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية، نحو : خرجت فإذا الأسد:ــ فقال

(١) انظر : الدر المصون ٢٦٥/٤ .

(٢) معاني القرآن ١٧٤/٢ .

(٣) الكشاف ٥١/٣ .

(٤) روح المعاني ١٥٠/١٦ .

(٥) انظر : سر صناعة الإعراب٢٦٠/١، ابن يعيش٣٤٤/٩، شرح الكافية للرضي٢٧٤/١، ارتشاف الضرب١٤١٣، الجنى الداني ص١٨، المساعد٥١٠/١، تمهيد القواعد ص١٩٦٠، الهمع١٨٣/٢ .

المازني: إنها زائدة. وذهب الزجاج إلى انها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو بكر مبرمان إلى أنها عاطفة. ورجح أبو الفتح قول المازني بأن(إذا) فيها معنى الإتباع؛ ولذا كانت في جواب الشرط كالفاء، فقد اشتركت هي والفاء، فدخول الفاء عليها دخول حرف زائد للتوكيد. ولا يعترض على هذا بلزومها، فرب زائد لا يلزم. وقول الزجاج ضعيف؛ إذ ليس في الكلام معنى الشرط. ورد قول مبرمان بأنه يلزم عطف جملة اسمية على فعلية، وإنما ورد ذلك في الواو؛ لأنه يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.وقيل: الذي يقطع بأنها عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف موقعها كقوله تعالى﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾[1]."[2]

العرض والتعليق

ترد (إذا) للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط، يقال: فاجأني الأمر مفاجأة: إذا لقيته وأنت لا تشعر به. وتختص (إذا) في هذا الأسلوب عند جمهور النحويين بالدخول على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[3] ، ولا تقع في الابتداء، ولا تحتاج إلى جواب، ومعناها الحال لا الاستقبال.

وقد اختلف النحاة في نوعها على أقوال :ـ[4] **الأول**: أنها حرف، لا محل له من الإعراب كسائر الحروف. وهو مذهب الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك. **الثاني**: أنها ظرف مكان. وإلى هذا ذهب المبرد، والفارسي، وابن جني. وهو ظاهر قول سيبويه.**الثالث**:أنها ظرف زمان. وهو مذهب الرياشي، والزجاج، واختاره الزمخشري، وابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين. وهي على كلا المذهبين مبنية في محل نصب على الظرفية.

وتلزم (إذا) في هذا الأسلوب الفاء غالبا، نحو: خرجت فإذا الفوضى، وقد اختلف النحويون في نوع هذا الفاء على مذاهب :ـ

المذهب الأول : أنها زائدة لازمة للتوكيد. وهو مذهب أبي عثمان المازني، وإليه ذهب

---

(١) سورة الروم : ٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ص ٤٩٢ .

(٣) سورة طه : ٢٠ .

(٤) انظر : المقتضب ٣/٧٨، وشرح التسهيل ٢/٢١٤،التذييل ٣/٣٣٦، تمهيد القواعد٤/١٩٤٠، شرح الدماميني على المغني١/١٨٦، المطالع السعيدة ص ٣٢٦ .

الفارسي[1]، وصححه ابن جني، وقد وضح ذلك بقوله:"وذلك أن (إذا) هذه التي للمفاجأة قد تقدم من قولنا فيها أنها للإتباع، بدلالة قوله عز و جل﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2] فوقوعها جوابا للشرط يدل على أن فيها معنى الإتباع، كما أن الفاء في قولك: إن تحسن إلي فأنا أشكرك، إنما جاز الجواب بها لما فيها من معنى الإتباع، وإذا كانت (إذا) هذه التي للمفاجأة بما قدمناه للإتباع فالفاء في قولنا: خرجت فإذا زيد، زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء التي تفيد معنى الإتباع، كما استغنى عنها في قوله عز اسمه ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾."[3]

وقد ضعفه بعض النحاة كابن يعيش، وابن هشام؛ لأن حكم الزائد أن يجوز حذفه دون أن يختل بذلك الكلام، ولا يصلح الكلام هنا بإسقاط الفاء. قال ابن يعيش:" وقول أبي عثمان لا ينفك من ضعف؛ لأن الفاء لو كانت زائدة لجاز: خرجت إذا زيد؛ لأن الزائد حكمه أنه يجوز طرحه، ولا يختل بذلك الكلام؛ ألا ترى إلى قوله تعالى﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾[4] لما كانت (ما) زائدة جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن: فبرحمة، وكذلك﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[5] يجوز في الكلام: عن قليل."[6]

وأجاب عن ذلك ابن جني بأن الفاء في هذا الأسلوب وإن كانت زائدة إلا أنها لازمة لا يسوغ حذفها، وقد يكون الحرف الزائد لازما لا يجوز حذفه البتة، وأخذ يذكر نظائر لذلك، فقال:"وذلك قولهم: افعله آثرا ما، أي أول شيء، فـ (ما) زيادة لا يجوز حذفها؛ لأن معناه: أفعله آثرا مختارا له معنيا به، من قولهم: أثرت أن أفعل كذا وكذا. ومن ذلك قوله عز اسمه ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[7] فالألف واللام في (الآن) زائدتان عندنا؛ لأن هذا الاسم معرفة بغيرهما، وإنما هو معرفة بلام أخرى مقدرة غير هذه الظاهرة، وقد دللنا على ذلك في غير هذا

(١) انظر : ابن يعيش٩/٤، الجنى الداني ص١٨، همع الهوامع٢/١٨٣ .
(٢) سورة الروم : ٣٦ .
(٣) سر صناعة الإعراب ١/١٦١ .
(٤) سورة آل عمران :١٥٩ .
(٥) سورة المؤمنون : ٤٠ .
(٦) شرح المفصل ٩/٤ . وانظر : مغني اللبيب ص ٢٢١ .
(٧) سورة البقرة : ٧١ .

الموضع. وكذلك قولك: مهما تفعل أفعل، (ما) زائدة لازمة. وكذلك الألف واللام في (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما و(الألى) في معنى (الذين) زائدة أيضا، وإنما هن متعرفات بصلاتهن، والألف واللام فيهن زائدتان، لا يمكن حذفهما، فرب زائد يلزم فلا يجوز حذفه، وكذلك أيضا قولنا: خرجت فإذا زيد، الفاء فيه زائدة أيضا."[1]

المذهب الثاني: أنها فاء الجزاء دخلت على (إذا) على حد دخولها في جواب الشرط، فهي تربط بين الجملة السابقة عليها والتالية لها، فتجعل ما بعدها لازما لما قبلها، فمفاجأة الفوضى في مثالنا المتقدم لازمة للخروج، شأنها في ذلك شأن الفاء الداخلة على جواب الشرط. وهذا مذهب أبي إسحاق الزيادي، والزجاج [2]، وهو ظاهر اختيار ابن هشام [3].

وقد ضعفه كثير من النحاة منهم ابن جني وابن يعيش ودللوا على ذلك بأمرين :ـ[4]

الأول: أنه لا يوجد في هذا الأسلوب معنى شرط ولا جزاء، وإنما هو إخبار عن حال ماضية منقضية، والشرط لا يصح إلا مع الاستقبال.

الثاني: أن هذا الأسلوب لو كان فيه معنى الشرط لأغنت (إذا) في الجواب عن الفاء، كما أغنت في قوله تعالى﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ألا ترى أنهم يقولون: لن نفعل، وهي نفي سنفعل، ولم يقولوا: لن سنفعل، وإن كانت (لن) نفيا لها؛ لأنهم استغنوا بما في (لن) من معنى الاستقبال عن إعادة السين التي للاستقبال، فكذلك كان ينبغي لو كان في الكلام معنى شرط أن يستغنوا بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء الموضوعة للإتباع.

المذهب الثالث : أنها عاطفة، عطفت جملة (إذا) على جملة قبلها. وهو مذهب أبي بكر مبرمان، واختاره الشلوبين الصغير، وابن يعيش، والرضي، والجامي[5]، وظاهر كلام أبي حيان في التذييل[6]، والمرادي في نصه المتقدم تصحيحه، ونقل أبو حيان عن الشلوبين الصغير ـــ

(١) سر صناعة الإعراب ٢٦٢/١، ٢٦١ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ص١٤١٣، التذكرة لأبي حيان ص٤٤٣، الجنى الداني ص١٨ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ص ٢٢١ .

(٤) انظر : المصدر السابق، وابن يعيش ٤/٩ .

(٥) المطالع السعيدة ص٤٢٣، شرح المفصل ٤/٩، الفوائد الضيائية ١٣٩/٢، شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١ .

(٦) التذييل ٣٣٧/٣ .

وتبعه المرادي لكن دون أن يصرح بنسبته إليهما ــ أن مما يقطع بكون الفاء في هذا الأسلوب عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف موقعها،كما في قوله تعالى﴿ثُمَّ إِذَا أَنتُمْ بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾.

بينما ضعفه ابن جني وتبعه ابن هشام، لما يلزم عليه من التخالف بين المعطوف والمعطوف عليه في التركيب، حيث تكون جملة المعطوف جملة اسمية، وجملة المعطوف عليه جملة فعلية. قال ابن جني:"وأما مذهب مبرمان في أنها للعطف فسقوطه أظهر؛ وذلك أن الجملة التي هي(خرجت)جملة مركبة من فعل وفاعل، وقولك:(فإذا زيد)جملة مركبة من مبتدأ وخبر،فالمبتدأ (زيد) وخبره (إذا)، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه؛ لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل فتعطف عليها. فإن قيل: ألست تجيز: قام زيد وأخوك محمد، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن اختلفتا بالتركيب، فهلا أجزت أيضا هذا في: خرجت فإذا زيد؟ فالجواب: أنه قد يجوز مع الواو لقوتها وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنك لو قلت: قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حد ما تعطف بـ (الواو) لم يكن (للفاء) هنا مدخل؛ لأن الثاني ليس متعلقا بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألا تتجرد من معنى الإتباع والتعليق بالأول كما تقدم من قولنا. وهذا جواب أبي علي وهو الصواب."[1]

فهذا هو موقف ابن جني من مذهب أبي بكر مبرمان، وإذا كان ذلك كذلك تبين أن ما ذكره المرادي في الجنى الداني أن ابن جني اختار ما ذهب إليه مبرمان قول جانبه الصواب[2]

وأجابوا عن ذلك بأن العطف في هذا الأسلوب محمول على المعنى، لأن المعنى في نحو: خرجت فإذا الأسد: خرجت ففاجأت زمان وقوف الأسد كما هو مذهب الزجاج أن(إذا)هذه زمانية، أو مكان وقوفه إذا كانت مكانية كما هو مذهب المبرد، وإذا قلت ذلك الفاء عاطفة لا محالة، وذكروا أن هذا مراد أبي بكر مبرمان.

قال ابن يعيش :" كأنه ــ أي مبرمان ــ حمل ذلك على المعنى ؛ لأن المعنى : خرجت ففاجأني زيد، وأنت إذا قلت ذلك كانت الفاء عاطفة لا محالة، كذلك ما كان في معناه، وهو

(١) سر صناعة الإعراب١/٢٦٣ . وانظر : مغني اللبيب ص ٢٢١ .

(٢) انظر : الجنى الداني ص ١٨ .

أقرب الأقوال إلى السداد ؛ لأن الحمل على المعنى كثير في كلامهم."[1]

وقال الرضي:" قال أبو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى؛ أي: خرجت ففاجأني كذا. وهو قريب."[2]

وقال أبو حيان:"وذهب أبو بكر إلى أنها عاطفة، كأنه حمل على المعنى؛ لأن المعنى: جاءني ففاجأني زيد، وإذا قلت ذلك كانت الفاء عاطفة لا محالة."[3]

وإذا كان الأمر كذلك انتفى ما ذكره ابن جني من وجود تخالف بين المعطوف والمعطوف عليه؛لأن الفاء تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية بحسب المعنى

والذي يظهر لي أن أقرب هذه المذاهب إلى الصواب هو مذهب أبي بكر مبرمان من أن هذه الفاء عاطفة من جهة المعنى وذلك لوقوع (ثم) موقعها في قوله تعالى﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾، ولا خلاف في كونها عاطفة، وهذا ما جعل الشلوبين يقطع بحرفيتها مستدلا بهذه الآية. وأيضا لأن القول بلزوم الحرف الزائد قول يخالف الأصل والقياس، فلا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة.

(١٨)إعمال فعيل (بكسر الأول وتشديد الثاني) عمل الفعل [4]

قال المرادي:" أجاز ابن ولاد، وابن خروف،وبعض النحويين إعمال فعِّيل من أبنية المبالغة كإعمال الأمثلة الخمسة،نحو: هذا شرِّيب الماء،وطبِّيخ الطعام.والصحيح المنع؛ لأنه لم يسمع."[5]

العرض والتعليق

ورد بناء فعيل (بكسر الفاء وتشديد العين) على ضربين :ـــ

للضرب الأول: الدلالة على المبالغة في الفعل كأمثلة المبالغة الخمسة (فعّال ـــ وفعول ـــ ومفعال ـــ وفَعِيل ـــ وفَعِل)، فهو معدول عن (فاعل) لدلالة على التكثير، فإذا قلت : هذا

---

(١) شرح المفصل٩/٤ .

(٢) شرح الكافية ١/٢٧٤ .

(٣) التذكرة ص ٤٤٣ .

(٤) انظر : الانتصار لابن ولاد ص ٧٠، شرح الجمل لابن خروف ١/٥٥١، البسيط ص ١٠٦٢، ارتشاف الضرب ص ٣٢٨٣، منهج السالك ص ٣٣٤، الهمع ٣/٧٦ .

(٥) شرح التسهيل ص٦٦٩ .

شرِّيب، فالأصل: هذا شارب شربا كثيرا، ثم عدل إلى (شرّيب). وهذا هو الكثير الشائع في كلامهم.

وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنه استطاع في إحصاء سريع لمعجمي لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ما يقرب من واحد وسبعين مثالا كلها تفيد المبالغة في الفعل، منها: صديق، وصريع، وشريب، وسكير، وحديث... الخ.(١)

الضرب الثاني: التعبير عن أسماء الأشياء، وهذا أقل من الأول، فقد ذكر الدكتور أنيس أنه أحصى في المعجمين السابقين نحو عشرين مثالا من هذه الصيغة تعبر عن أسماء الأشياء. قال:"ولعلها كانت في وقت من الأوقات صفات. من ذلك: القليب اسم للذئب، وكأنه سمي بذلك لتقلبه وخداعه، ففي الجمهرة: وقليت من أسماء الذئب لغة يمانية. وكذلك العريس فهو اسم لموضع الأسد الذي يعتاده، وهو من عرس بالشيء إذا لزمه. ومن ذلك السجين في قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾(٢)، فقد جاء في اللسان قيل: إن كتابهم في حبس لخساسة منزلتهم عند الله." (٣)

ونظرا لكثرة ما جاء على هذا الصيغة للدلالة على المبالغة فقد جاء قراء مجمع اللغة العربية بالقاهرة بجواز القياس على ما سمع منه، ونص القرار" في اللغة بعض ألفاظ على صيغة فعيل من مصدر الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بقياسيتها. ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي لازما ومتعديا لفظ على (فعيل) بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة."(٤)

ولم يقل بهذا أحد من القدماء، بل قد حذر ابن دريد نفسه من ذلك فقال بعد أن عدد أمثلة جاءت على هذا البناء:"اعلم أنه ليس لمولد أن يبني (فعّيلا) إلا ما بنته العرب وتكلمت به، ولو أجيز لقلب أكثر الكلام، فلا تلتفت إلى ما جاء على (فعّيل) مما لم تسمعه العرب إلا أن يجيء

(١) انظر : مجلة المجمع القاهري ١٨/٨٥ .

(٢) سورة المطففين : ٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) مجلة المجمع الدورة ٣٣ .

في شعر فصيح."[1]

وقد عقب على هذا التحذير الدكتور أنيس بقوله:" أما تحذير ابن دريد من الأخذ فيه بالقياس فقد يرى دليلا على كثرة ما جاء منه، واجتراء بعضهم على الأخذ فيه بالقياس، وإلا فما حاجة تحذيره هذا لو كانت الأمثلة من (فعّيل) نادرة في الأصل لا تؤذن بدعوى القياس فيه أصلا، ولا تغري أحدا بالصوغ على مثاله."[2]

بعد هذا العرض الذي قصدت منه تسليط الضوء على هذه الصيغة، وبيان القول في جواز القياس على ما سمع منها أو لا، أنتقل إلى القضية التي من أجلها انعقدت هذه المسألة، وهي هل يعمل (فعّيل) عمل الفعل ؟

اختلف النحويون في إعمال ما جاء على (فعّيل) للدلالة على المبالغة، وكان مأخوذا من فعل متعد على مذهبين:ـ **المذهب الأول:** هو عدم الإعمال. وهو مذهب الأكثرين، وهو اختيار المرادي، وعلل لذلك كما في نصه المتقدم بعدم سماع الإعمال فيه عن العرب، فلم يحفظ من كلامهم : هذا شرِّيبٌ الخمرَ، ولا طبِّيخٌ اللحمَ.

المذهب الثاني: جواز الإعمال، فهو وإن كان غير جار على اسم الفاعل، إلا أن دلالته على المبالغة كافية لتعديته، قياسا على (مفعال) حيث سمع تعديتها مع كونها غير جارية على اسم الفاعل، قالوا: إنه منحار بوائكها، فكما جاز إعمال(مفعال) يجوز إعمال(فعيل). وإلى هذا ذهب ابن ولاد، وتبعه ابن خروف، وصاحب كتاب ترتيب الفصول وتهذيب الأصول.[3]

قال ابن ولاد في معرض رده على المبرد في اعتراضه على إعمال سيبويه(فعيل وفعل) من صيغ المبالغة بأن من أجاز تعدي(فَعيل)فليجز تعدي(فعّيل):"وإما إلزامه من عدى(فَعيلا)لأجل المبالغة أن يعدي(فعّيلا)نحو:شرِّيب الخمر،فهو لازم، وشرِّيب يتعدى إذا كان للمبالغة، وكان اسم الفاعل مشتقا من فعل يتعدى، وإن لم يكن جاريا عليه، كما لم يكن : منحار بوائكها، جاريا."[4]

وكان قد ذكر أن صيغ المبالغة إنما عملت لمجموع أمرين : أحدهما : كونها جارية على

(١) الجمهرة ٣/٣٧٥ . وانظر : المزهر للسيوطي ٢/١٣٩ .

(٢) مجلة المجمع ١٨/٨٥ .

(٣) انظر : شرح الجمل ١/٥٥١، ومنهج السالك ص ٣٣٤ .

(٤) الانتصار ص ٧٢ .

اسم الفاعل. والثانية: دلالتها على المبالغة، وذكر أن واحدة من هاتين العلتين كافية لتعديتها، ولهذا لم يكن سيبويه في حاجة إلى أن يأتي بشاهد على إعمال (فَعِل)، وعبارته:" ولو لم يأت ــ يريد سيبويه ــ بشاهد في (فَعِل) لم يحتج إلى ذلك؛ لأن (فَعِلا) اسم جار على (فعل) نحو: حذر فهو حَذِر، وهو مع ذلك للمبالغة، فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدي، ولو انفردت إحداهما لعدي بسببها، فكيف إذا اجتمعا؛ ألا ترى أن (مفعالا) ليس بجار على فعل، وهو يتعدى؛ لأنه للمبالغة، قالوا : إنه لمنحار بوائكها." [1]

واعترضه ابن أبي الربيع فقال:"وهذا الذي ذهب إليه هذا المتأخر لم أر أحدا من المتقدمين قاله، ولا سمعت أن (فعّيلا) يعمل، ولا يصح أن يقال: إنهم اكتفوا بـــ (فعّال)، ولو كان كذلك لم يذكروا من هذه الأمثلة إلا مثالا واحدا، لكونهم قد ذكروها كلها، ولم يذكروا معها (فعيلا)، إنما جاء مبالغة على الصفة على حسب ما ذكرته. فإن قلت: إنهم يقولون: شارب، فإذا أرادوا المبالغة قالوا: شريب . قلت : ليس في هذا دليل؛ لأن اسم الفاعل الأصل فيه أن يجري مجري الصفات كلها ولا يعمل، وإنما عمل لما أجري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى ." [2]

ومما قد يقوي ما ذهب إليه ابن ولاد وابن خروف ما سمع من إضافة (فعيل) إلى معموله، في قول حسان بن ثابت (ﷺ) :ــ[3]

لا تنفري يا ناقُ منْهُ فإنّهُ ::: شرّيبُ خمرٍ مسعرٌ لحُرُوب

فأضاف (شريب) إلى معموله (خمر) فعلى هذا لا يبعد عمله نصبا كما ذكر أبو حيان، والسيوطي.[4]

(١) السابق ص ٧٠ .

(٢) البسيط ص ١٠٦٢ .

(٣) من الكامل وهو لحسان (ﷺ) في الأغاني ٧٢/١٦، والعقد الفريد١١٦/١، ولحفص بن الأحنف في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٠٩، ولأحدهما في الدرر ٢٧٣/٥ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ص ٣٢٨٣، وهمع الهوامع٧٦/٣ .

(١٩) تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي[١]

قال المرادي:"اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شبهت الصفة:ـ فأجاز ذلك بعض المتأخرين، واستدل بما في الحديث" كَانَتْ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ"[٢]. والصحيح المنع. وتأولوا الأثر على إسقاط حرف الجر: بالدماء، أو على إضمار فعل أي: يهرق الله الدماء منها. وقد أجاز المصنف التشبيه في الفعل، وأجاز أن يكون منه " تهراق الدماء " قال: إلا أن النصب على المفعول به شاذ في الأفعال. وقد تقدم بيان ذلك." [٣]

العرض والتعليق

الأصل في الفعل اللازم أو ما أخذ منه ألا يتجاوز فاعله ليقع على اسم منصوب، ولكن العرب خالفت هذا الأصل فأوقعته على اسم منصوب، وسمى النحويون ذلك الاسم المنصوب بالشبيه بالمفعول به، وأجمعوا على أن ذلك يكون في ثلاثة أشياء إذا استوفت شروط عملها:ـ **الأول:** الصفة المشبهة، نحو: محمد حسن وجهه والوجه، بنصب(الوجه) على التشبيه بالمفعول، وجاز فيها ذلك وإن كانت مأخوذة من فعل لازم لمشابتها لاسم الفاعل المتعدي.[٤] **والثاني:** اسم الفاعل غير المتعدي، نحو: مررت برجل قائم الأب، بنصب (الأب) على التشبيه بالمفعول به، ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة﴿آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[٥] بالنصب. **والثالث:** اسم المفعول المتعدي فعله إلى واحد، نحو: مررت برجل معروف النسب، بنصب (النسب) على التشبيه بالمفعول به أيضا. وجاز ذلك فيهما (اسم الفاعل واسم المفعول) حملا لهما على الصفة المشبهة. قال ابن القواس:" اسم الفاعل اللازم، والمفعول المتعدي فعله إلى واحد، مثل الصفة في كل ما ذكر من جواز رفع

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٢٥/١، أمالي ابن الحاجب ٧٨٩/٢، تسهيل الفوائد٣٠٢/٢، شرح التسهيل٣٨٦/١، البسيط١٠٨٣/٢،ارتشاف الضرب ص٢٣٦١، منهج السالك ص٣٨٨.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ص ١٠٧(١٠٨)، وأبو داود في السنن ١١١/١كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض، والبيهقي في السنن الكبرى٣٣٣/١(١٦٤٠) كتاب الحيض، باب المعتادة لا تميز بين الدمين، وانظر : تنوير الحالك شرح موطأ مالك٨٠/١، وشرح الزرقاني على موطأ مالك ١٧٩/١ .

(٣) شرح التسهيل ص ٦٨٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن القواس ٤٧٦/٢، والاقليد في شرح المفصل١٣٥١/٣ .

(٥) سورة البقرة : ٢٨٣ . انظر : الكشاف ٤٠٦/١، البحر المحيط ٣٩٤/١ .

ما بعدهما ونصبه وجره، نحو: زيد حاسن وجهه، بالرفع والنصب والجر... ومضروب غلامه، ومضروب الغلام؛ لأن النصب والخفض بعد الصفة إنما جاز لشبهها باسم الفاعل المتعدي، وإذا شبهت الصفة في ذلك باسم الفاعل فاسم الفاعل واسم المفعول أولى بالشبه منها."[1]

والسؤال هل تفعل العرب هذا مع الفعل اللازم فتشبهه بالفعل المتعدي، كما شبهت الوصف باسم الفاعل المتعدي؟ اختلف النحاة في ذلك على مذهبين:ـ **المذهب الأول**: جواز ذلك كما جاز في الصفات، تقول: محمد تفقأ الشحم،بنصب(الشحم)على التشبيه بالمفعول به، والأصل فيه: محمد تفقأ شحمه، فنقل الضمير إلى الفعل كما نقل في اسم الفاعل واسم المفعول، وصار مرفوعا بالفعل، وبعد أن أخذ الفعل مرفوعه، وطلب بعد ذلك اسما من جهة المعنى، فنصب ذلك الاسم على التشبيه بالمفعول، كما نصب في نحو: محمد حسن الوجه، و مررت برجل قائم الأب، ومضروب الابن.

قالوا:[2] بل هذا في الفعل أيسر؛ لأن الفعل أقوى من اسم الفاعل ومن الصفة، فإذا كان اسم الفاعل والصفة ينصبان على التشبيه بالمفعول به فأن يكون ذلك في الفعل أولى. وإلى هذا ذهب ابن خروف[3]، وابن الضائع[4]، وذكر السمين الحلبي، وابن عادل أنه مذهب بعض الكوفيين.[5]

وقد استدلوا على ذلك بما جاء في الحديث من قول راويه:" كانت امرأة تهراق الدماء " بنصب (الدماء)، قالوا: والأصل فيه: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به.

وذكر ابن خروف أن هذا الوجه من أحسن ما يخرج عليه نصب(الكلاب) في قول الشاعر:ـ[6] **ولو ولدتْ قُفَيرةُ جرو كلب ::: لُسبَّ بذلك الجرو الكلابا**

---

(١) شرح الكافية ٢/٤٧٦ .

(٢) انظر : البسيط ٢/١٠٨٣، منهج السالك ص٣٨٨ .

(٣) انظر : شرح الجمل١/٥٢٥ .

(٤) انظر رأيه في شرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٥٠ .

(٥) انظر : الدر المصون ٢/١٢٠، واللباب ٢/٤٩٥ .

(٦) البيت من الوافر،انظره في : النقائض ص ٤٣٢، والخصائص ١/٣٩٧، والأمالي الشجرية ٢/٢١٥، وابن يعيش٧/٧٥، وشرح التسهيل٢/١٢٨، والتعليقة ١/٢٨١ .

فإنه قال معلقا على هذا البيت:"وأحسن ذلك أن تنصب (الكلاب) على التشبيه بالمفعول به، لما أضمر السبب، وجعله المسبوب مبالغة واتساعا في كثرة وقوع الفعل، أخرج (الكلاب) على التفسير لبيان حقيقة المسبوب، فنصبه على التشبيه، كما جاء" أن امرأة كانت تهراق الدماء" والأصل: أن امرأ كانت تهراق دماؤها، فلما جعلت المرأة هي المهراقة مبالغة، رفع ضميرها بـــ (تهراق)، ونصب (الدماء) على التشبيه بالمفعول به على جهة البيان لحقيقة المهراق." [1]

وقد أجازه ابن مالك، حيث جعله أحد الأوجه التي يجوز تخريج ما جاء من كلام العرب فيه التمييز مضافا إلى الضمير عليه، من نحو قولهم: غُبن رأيه، ووجع بطنه، وألم رأسه، قال:"والوجه السادس: أن ينصب رأيه وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي، كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية." وجعل منه أيضا قوله تعالى﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[2]، ولكنه مع ذلك ذكر أن النصب على التشبيه بالمفعول نادر في الأفعال، ثم بين أن سبب اطراده في الصفات دون الأفعال يعود لأمرين:ـــ **الأول:** أن الصفة اللازمة تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالإضافة بعد رفعهما ضميرا، والجر أخو النصب وشريكه في الفضلية، فجاز أن يساويها في استبدال النصب بالجر، والفعل بخلاف ذلك. **الثاني:** أن المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حكم باطراده في الفعل اللازم، كما حكم باطراده في الصفة اللازمة، لم يتميز لازم الأفعال من متعديها، بل كان اللازم يظن متعديا، ولا يعرض مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات، شاذ في الأفعال، فإنه في ذلك إشعارا بينا بالفرق بين المتعدي واللازم.

وقد تبعه في ذلك بعض شراح التسهيل كابن عقيل، والسلسيلي، وخالد الأزهري.[3]

المذهب الثاني: أن النصب على التشبيه بالمفعول به لا يكون في الأفعال، حيث لم يثبت ذلك عن العرب بقول لا يحتمل التأويل، وذكروا أن التشبيه بالمفعول به ليس بقياس لا في الصفات ولا في اسم الفاعل، ولولا السماع الذي لا يحتمل التأويل ما ارتكب، فحقه ألا يقال إلا حيث تبت

---

(١) شرح الجمل ١/٥٢٥ .

(٢) سورة القصص : ٥٨ .

(٣) انظر : المساعد٢/٦٦، شفاء العليل ص ٥٥٧، شرح التسهيل ص ٧١٩ .

عن العرب مما لا يمكن تأويله.[1] وهذا مذهب الأكثرين، وهو اختيار أبي علي الشلوبين، وصاحب الكافي، كما نقل عنه أبو حيان وعبارته:" والذي يظهر لي ما ذكر، وأن هذا لا يكون في الأفعال، ويدل على ذلك أنك لا تقول : زيد حسن الوجه، ولا تصبب العرق، فإن ادعى أنه يقال هذا فقد ادعى ما لم يسمع." [2] وقد صححه أبو حيان ، وتبعه المرادي، السيوطي .[3]

وأما ما استدل به المجيزون هو الأثر (تهراق الدماء) فقالوا: لا حجة لهم فيه لاحتماله التأويل، وذكروا في تأويله أوجه:ـ **الأول:** أن (الدماء) منصوب على إسقاط حرف الجر، والأصل: بالدماء. وحذف حرف الجر كثير في كلام العرب. وهو قول أبي علي الشلوبين. **والثاني:** أن (الدماء) مفعول به صريح،واختلف في توجيه ذلك: فقال السهيلي: هو مفعول به للإراقة، والمعنى: تهريق الدماء، ثم حول (تهريق) إلى (تهراق)؛ لأنه في معنى تستحاض، والعرب تحول اللفظ من بناء إلى بناء لسبب يخصه، ثم تحول لفظا آخر تحويله حملا عليه بمجرد كونه في معناه، ومقتضى التحويل مفقود في اللفظ، وإنما وقع التفاتا إلى المعنى، كالفعل (يذر) مع الفعل (يدع)، فعين (يدع) إنما فتحت لمكان حرف الحلق، وفتحت عين (يذر) مع فوات حرف الحلق، حملا على (يدع) لما كان (يذر) في معناه.[4]

وقال ابن مالك: هو مفعول به لـ (تهراق) على أن الأصل: تُهْرَيق الدماء، ثم فتح الراء، وقلبت الياء ألفا، على لغة طيء، وذكر أن المشهور في لغتهم أن يفعل هذا إذا وقعت الياء لاما للكلمة، وكانت محركة بالفتح لفظا، كما في قول شاعرهم:ـ[5]

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالحَضِيضِ وَنَصْـــ ::: طَادُ نُفُوساً بَنَتْ عَلَى الكَرَمِ

فـ بنت أصله بنيت، فحرك ما قبل الياء بالفتح، ثم قلبت الياء ألفا، ثم حذفت الألف، وحرف العلة في (تهريق) عين، فمعاملته معاملة اللام على خلاف المعهود. ولهذا استبعد أبو حيان هذا

---

(١) انظر : البسيط ١٠٨٣/٢ .

(٢) منهج السالك ص٣٨٨ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ص ٢٣٦١، همع الهوامع ١٣،١٤/٣ .

(٤) انظر : أمالي السهيلي ص ٧٣، وشرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٥٠، وشرح الألفية لابن هانيء ص٥٨٤ .

(٥) من المسرح ، نسبه أبو تمام لبعض بني بولان من طيء . انظره في : الحماسة ص ٥٤، شرح الحماسة للتبريزي ٨٦/١، شرح الشافية للرضي ١٢٥/١، شرح شواهد الشافية ٤٨/٤ .

التخريج، ووصفه بغاية البعد [1].

والثالث: أن (الدماء) منصوب على التمييز على مذهب الكوفيين حيث لا يشترطون تنكير التمييز، أو على اعتبار الألف واللام زائدة.[2] **والرابع**: أن (الدماء) منصوب على إضمار فعل، والتقدير: يهريق الله الدماء منها، ونظير هذا في التقدير قول الشاعر :ــ [3]

لِيُبكَ يزيدُ ضارعُ لخصومةٍ ::: ومختَبط مما تُطيحُ الطوائحُ

وإن اختلفا في الإعراب. وهذا قول ابن الحاجب قال:" ومثله كثير في كلامهم."[4]

والخامس: أن يكون منصوبا على توهم التعدي إلى مفعول ثان؛ لأن الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي في (أراق) فعداه بها إلى مفعول آخر، كأنه في المعنى: جعلها غيرها مهريقة الدماء. قاله ابن الحاجب.[5]

والذي يظهر لي هو ما ذهب إليه الأكثرون من أن النصب على التشبيه بالمفعول به لا يكون إلا في الصفات، لثبوته عن العرب، أما مجيئه في الأفعال فلم يرد به سماع غير محتمل التأويل ــ كما سبق ــ عن العرب، وما استدل به من الأثر لا ينهض شاهدا على ذلك لتطرق الاحتمال إليه، والشاهد متى تطرق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به.

---

(١) انظر : التذييل ٤/٩١٥، وتمهيد القواعد ص ٢٣٨٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/٣٨٦ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لنشهل بنم حري في رثاء يزيد بن نشهل كما حقق البغدادي . انظره في : الكتاب ١/٢٨٨، معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٦، الأصول لابن السراج٣/٤٧٤، الهمع١/٥٧٩، خزانة الأدب١/ ٣٠٣ (٤٥) .

(٤) أمالي ابن الحاجب ص ٧٨٩ .

(٥) المصدر السابق .

ملخص

يعرض البحث للمسائل التي ذيل بها المرادي الموضوعات النحوية أثناء شرحه لكتاب تسهيل ابن مالك، والتي لم يتعرض لها ابن مالك في المتن ولا في الشرح، وقد اشتملت تلك المسائل على قضايا نحوية، ومسائل خلافية بين النحاة، ظهرت فيها بوضوح شخصية المرادي النحوية، وقد بدأ البحث بتمهيد تحدثت فيه بإيجاز عن المرادي من جهة نسبه ونشأته وأبرز شيوخه وتلامذته، وأهم مصنفاته. ثم تناول البحث المسائل موضوع البحث وعرضها على مائدة الدرس النحوي، موثقا لآراء النحاة، وعارضا للآراء المختلفة حول هذه المسألة، ومعلقا عليها من حيث القبول والرد دون تحيز أو إجحاف.

Summary

Presents research issues that the bottom of the Moradi topicsgrammatical his commentary on the book to tsheel the son malk, which was not exposed to son malk in the textnor in the commentary, included those issues on the issues ofgrammar, and the contentious issues between the grammarians,showed a clearly personal Moradi grammatical, has begun Findboot in which he talked briefly about Moradi on the one hand and the percentage of its inception and highlighted the elderly and students, and most important of his works. He then discussed theissues in question and presented to the table grammar lesson, documenting the views of grammarians, and exhibitors to the different views on this issue, and hung them in terms ofacceptance and to respond without bias or prejudice.

مطابع جامعة المنوفية

أ ــ جواز إعمال ما جاء على وزن (فعيل) بكسر الفاء وتشديد العين لدلالة على المبالغة قياسا على ما أعمل من أمثلة المبالغة، وذلك لأنه سمع إضافته إلى معموله كما تقدم ،قد قرر المجمع القاهري جواز القياس على ما جاء على هذه الصيغة.

ب ــ جواز تعدد العلة بدون عطف أو إتباع إذا كانت العلتان متغايرتين،أو اختلفت جهة العمل.

ج ــ أن أفعال القلوب يرجع الحكم بإلغائها أو إعمالها توسطت أو تأخرت إلى المتكلم،فإن قصد المتكلم بناء كلامه على الظن لزمه الإعمال، وإن بناه على اليقين ثم أدركه الشك لزمه الإلغاء، ولا يستوي الإلغاء والإعمال لاختلاف المعنى على كلا الاعتبارين.

دــ أن تصغير الترخيم لا يبطل العلمية ــ كما هو اختيار المرادي ــ لعدم وقوع الاشتراك فيه إذا صغر، بخلاف تثنيته أو جمعه.

هــ ــ أن أمر النيابة عن الفاعل بعد حذفه يرجع إلى المتكلم، فهو ينيب ماله أهمية في إيضاح الغرض، وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به.

إلى غير ذلك من النتائج التي أشرت إليها في مواضعها.

وأخيرا أسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في عرض مسائل هذا البحث، وأن يجعله خالصا لوجه الكريم، وأن ينفع به محبي اللغة العربية، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾

سورة الممتحنة : ٤

الخـــاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على النبي العربي الأمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعـــد

فقد انتهيت بفضل الله سبحانه وتعالى وتوفيقه وعونه من هذا البحث، والذي سميته بـــ (مسائل المرادي في شرحه على التسهيل عرضا وتوثيقا وتعليقا)، وتوصلت بفضل الله وتوفيقه بعد هذه المعايشة للمرادي والمسائل التي عرضها واستدركها على ابن مالك في شرح التسهيل إلى بعض النتائج أوجزها في السطور الآتية :ـــ

١ـــ أن أم قاسم التي اشتهر المرادي بالنسبة إليها هي جدته لأبيه، وهي التي انتقلت بالأسرة من مسقط رأسها بالمغرب إلى مصر المحروسة قبلة العلماء، ونذرت حفيدها للعلم اللغوي والشرعي منذ نعومة أظفاره، حتى غدا أحد علماء عصره الأفذاذ.

٢ـــ أظهر البحث مدى تأثر المرادي في شرحه للتسهيل بشيخه أبي حيان، فقد سار على منهجه في شرحه للتسهيل المسمى بالتذييل والتكميل، وذلك في تذييل بعض الفصول والأبواب والجزئيات التى عرضها ابن مالك بمسائل ناقش فيها بعض القضايا النحوية التي لم يعرض لها ابن مالك، تتميما للفائدة،وليجد ما يطالع كتابه ما يشبع نهمه،فلايترك استزادة لمستزيد، وكان في بعض الأحيان ينقل نص كلام شيخه دون إشارة إلى ذلك، وقد بينت ذلك في موضعه .

٣ـــ أبان البحث عن شخصية المرادي النحوية، فهو وإن تابع شيخه في كثير من القضايا،إلا أنه كانت له شخصيته التي تميز بها، ظهر ذلك في مناقشته للآراء النحويين ومذاهبهم، فكان لا يقدم رأيا على أخر إلا إذا كانت لديه ما يقوي ذلك ويعضده ، ومن أقوى الأدلة التي كان يستند عليها في تقوية مذهب أو تضعيفه هو السماع،فما أيده السماع أيده واختاره، وما لم يرد فيه سماع رده وضعفه.

٤ـــ توصل البحث من خلال دراسة المسائل إلى بعض النتائج منها :ـــ

مصادر التحقيق ومراجعه

- أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل رسالة دكتوراه إعداد / حماد بن حامد الثمالي. كلية اللغة العربية جامعة أم القرى. ١٤٠٩هـ.
- ابن يعيش الصنعاني حياته وآثاره مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المحيط المجموع في الأصول والفروع. رسالة ماجستير. إعداد : علي بن حسن الظاهري. ١٤١٤هـ.
- الأدب المفرد للبخاري. تحقيق علي عبد الباسط فريد، وعلي عبد المقصود رضوان. مكتبة الخانجي. مصر. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥) تح د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي القاهرة. ط الأولى ١٤١٨ هـ =١٩٩٨م.
- الإدغام الكبير في القرآن الكريم لأبي عمرو بن العلاء المازني. تحقيق عبد الكريم محمد حسين. منشورات مركز المخطوطات. الكويت.
- أسباب نزول القرآن للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ت٤٦٨ تحقيق كمال بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت. دار المعارف. القاهر. الطبعة الرابعة ١٩٤٩ م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٦٤٦هـ). تح د/ موسى بناي العليلي. وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراق. مطبعة العاني بغداد.
- الإيضاح للفارسي (٣٧٧) تح كاظم بحر المرجان. عالم الكتب. ط الثالثة ١٤١٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (٥٧٧) تح د/ جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية. رسالة دكتوراه إعداد / سعد غمدان محمد الغامدي. كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى
- الأعلام لخير الدين الزركلي (١٤١٠). دار العلم للملايين. بيروت. ط الخامسة.
- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي. تح د محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش. وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٥٧٧) تح محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي. دمشق.
- أمالي ابن الحاجب تح د.فخر صالح سليمان قدارة.دار الجيل.بيروت.دار عمان١٤٠٩هـ
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه. تح محمد إبراهيم البنا. مطبعة السعادة.
- أمالي بن الشجري هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (٤٥٠) تح د/ محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي. القاهرة.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تح د زهير عبد المحسن سلطان.مؤسسة الرسالة.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارص (٧٦١) تح محمد محيي الدين عبد الحميد. منشورات المكتبة العصرية. بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني تح محمد حسن حلاق. دار ابن كثير. دمشق. ط الأولى ١٤٢٥هـ.

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لشيخ القراء أبي حفص سراج الدين عمر ابن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النشار(٩٣٨ هـ).تح الشيخ علي محمد عوض وآخرون. عالم الكتب. بيروت. ط الأولى ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م.
- البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير (٦٠٦ هـ). تح د/ فتحي أحمد عَلي الدين. مركز إحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة ١٤٢١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي (٦٨٨ه). تح د/ عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي. ط الأولى ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٩١١) تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. ط الثانية ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م.
- تاريخ الأدب العربي.كارل بروكلمان.ترجمة د/عبد الحليم النجار.ط الخامسة.دار المعارف
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. تح د/ أحمد مصطفى علي الدين. دار الفكر. دمشق. ط الأولى ١٤٠٢ هـ =١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦. تح علي محمد البجاوي. عيسى البابي الحلبي. مصر.
- تذكرة النحاة. أبو حيان. تح د/ عفيفي عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة.
- التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون المقرىء الحلبي (٣٩٩ هـ). تح أيمن رشدي سويد. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلس(٧٤٥هـ). تح د/ حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨ م. طبع منه تسع أجزاء، والرسائل العلمية بمكتبة اللغة العربية بالقاهرة.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الأندلسي (٦٧٢) تح محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية. بيروت. ط الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م.
- تفسير أبي السعود= إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت. ط الأولى ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي. تح د/ عوض بن حمد القوزي. ط الثانية ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ت ٣٩٢هـ. تحقيق د حسن هنداوي. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت. الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
- تنوير الحالك شرح موطأ مالك لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد جميل العطار. دار الفكر. الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٧٤٩) تح د/ عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة
- التوطئة لأبي علي الشلوبين. تح د/ يوسف أحمد المطوع. ط الثانية ١٤٠١هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نبيل الفاضل. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.
- حاشية الدسوقي على المغني. البابي الحلبي.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل دار إحياء الكتب العربية.البابي الحلبي.
- حاشية السجاعي على قطر الندى. البابي الحلبي. مصر . الطبعة الأخيرة.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي. دار صادر. بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. مكتبة الإيمان. المنصورة.
- حاشية العطار على شرح الأزهرية للشيخ حسن العطار. البابي الحلبي.
- حاشية يس على شرح القطر للفاكهي. البابي الحلبي.
- الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والنحو والإعراب وسائر الفنون لجلال الدين السيوطي. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٣م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تح د/ عبد العال سالم مكرم. دار الشروق. ط الثالثة ١٣٩٩ه= ١٩٧٩م.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد لأبي علي بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧ هـ). تح بدر الدين قهوجي وآخرون. دار المأمون للتراث.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. البابي الحلبي.الطبعة الأولى ١٩٦٧ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر ابن عمر البغدادي(١٠٩٣) تح أ عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي القاهرة.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني. تح عبد الحكيم بن محمد.المكتبة التوفيقية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦ هـ). تح د/ أحمد محمد الخراط. دار القلم. دمشق.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي تح/ محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية.بيروت. ط الأولى ١٤١٩هـ
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد عبد المعيد ضان دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد. الهند. ١٩٧٢م.
- ديوان الأعشى الكبير. دار صادر. بيروت. ١٩٩٦م.
- ديوان بشر بن أبي خازم. تحقيق د عزة حسن. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم. دمشق ١٩٦٠م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق د نعمان محمد أمين طه. دار المعارف. الطبعة الثالثة.
- ديوان العباس بن الأحنف.تحقيق عاتكة الخزرجي.مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٤م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة. تصحيح/ بشير يموت. المطبعة الوطنية. بيروت. ١٩٣٤ م.

- ديوان طرفة بن العبد. اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة. بيروت.الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي. جمع وشرح وتحقيق د محمد نبيل الطريفي. دار صادر بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- ديوان النابغة الذبياني. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. ط ٢.
- ديوان هدبة بن الخشرم العذري.تح د يحيى الجبوري.دار القلم.الكويت. ط الثانية ١٩٨٦ م.
- ديوان الهذليين. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٩٥ م.
- روضات الجنات للخونساري الأصبهاني.الدار الإسلامية.بيروت. ط الأولى ١٩٩١م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان ابن جني (٣٩٢ه) تح د/ حسن هنداوي. دارالقلم دمشق. ط الثانية ١٤١٣ه= ١٩٩٣م.
- سنن أبي داود. دار الكتاب العربي. بيروت.
- السنن الكبرى للبيهقي. مجلس دائرة المعارف. حيدر أباد. الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. تحقيق محمود الأرنؤوط. دار ابن كثير دمشق. الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (٣٨٥ هـ). تح د/ محمد الريح هاشم. دار الجيل. بيروت. ط الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي. تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. دمشق.
- شرح الألفية لابن الناظم (٦٨٦) تح محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت ط الأولى ١٤٢٠ هـ =٢٠٠٠م.
- شرح الألفية لابن هانيء الأندلسي المالكي ت ٧٧١. رسالة دكتوراه. كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. ١٩٩٤ م.
- شرح التسهيل لأبي القاسم المرادي (٧٤٩ هـ). تح محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد. مكتبة الإيمان. المنصورة. ط الأولى ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦م.
- شرح التسهيل لابن مالك تح د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون. هجر.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهي الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف ابن أحمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ). تح د / علي محمد فاخر وآخرون. دارالسلام للطباعة والنشر. ط الأولى ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل، المسمى موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، وبهامشه حاشية يس العليمي (١٠٦٣هـ). دار إحياء الكتب العربية
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي (٦٠٩). رسالة دكتوراه إعداد الدكتورة سلوى محمد عمر عرب. جامعة أم القرى ١٤١٨هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي الشرح الكبير تح د/ صاحب أبو جناح .

- شرح الدروس في النحو لابن الدهان (٥٦٩ هـ) تح د/ إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي. مطبعة الأمانة القاهرة. ط الأولى ١٤١١ هـ = ١٩٩١م.
- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي. عالم الكتب. بيروت.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. نشره أ: أحمد أمين، أ: عبد السلام هارون. دار الجيل بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤١١هـ.
- شروط سقط الزند. تحقيق مجموعة من المحققين. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى بالبهجة المرضية. إعداد د/ زين كامل الخويسكي. دار المعرفة الجامعية ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠م.
- شرح الشافية للرضي، ومعه شرح شواهده للبغدادي. تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٢م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. ابن مالك. تح رشيد عبد الرحمن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورة العراقية ط١ ١٩٧٧م.
- شرح القصائد السبع الطوال. أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨). تح أ عبد السلام محمد هارون. ط ٥. دار المعارف.
- شرح القصائد الهاشميات. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت.
- شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض. تحقيق د سعد محمد عبد الرازق أبو النور. مكتبة الإيمان. المنصورة.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ت ٦٨٦. دار الكتب العلمية. بيروت.
- شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي. تح أسامة طه الرفاعي. دار الآفاق العربية ١٤٢٤ = ٢٠٠٣ م.
- شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس(٦٩٦هـ). تح د/ علي الشوبكي. دار الأمل. ط الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ. تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى. إعداد / محمد إبراهيم يوسف شيبة.
- شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (٦٠٩) تح خليفة محمد خليفة. طرابلس. ط الأولى ١٤٢٥ هـ =١٩٩٥ م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري. تح د/ هادي نهر.دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان.
- شرح اللمع للأصفهاني (٥٤٣ هـ) تح د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة. جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ١٤١١ه= ١٩٩٠م.

- شرح المفصل في صنعة العربية الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧). تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي.
- شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣). مكتبة المتنبي. القاهرة
- شرح المقرب المسمى التعليقة لابن النحاس الحلبي. تحقيق د خيري عبد الراضي عبد اللطيف. دار الزمان. الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- شرح نهج البلاغة لابن أبي حديد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. البابي الحلبي.
- شروح التلخيص لسعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. دار المعارف.
- شعر عمرو بن معدي كرب. جمعه مطاع الطرابيشي. مطبوعات المجمع اللغة العربية بدمشق. الطبعة الثانية. ١٩٨٥ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (٧٧٠ه). تح د/ الشريف عبد الله البركاتي. مكتبة الفيصلية.مكة المكرمة. ط الأولى ١٤٠٦هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهري. أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين.
- صحيح البخاري. دار ابن كثير. اليمامة. الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
- صحيح مسلم ت ٢٦١. مجموعة من المحققين. دار الجيل بيروت.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين المعروف بالنيلي. تح د/ محسن بن سالم العميري. جامعة أم القرى. ط الأولى ١٤١٥ه.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٣). تح خليل عمران المنصور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط الأولى ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م.
- ضرورة الشعر لأبيّ سعيد السيرافي (٣٦٨هـ). تح د/ رمضان عبد التواب. دار النهضة العربية. بيروت. ط الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.
- العقود الجوهرية في حل ألفاظ شرح الأزهرية لأبي منصور الطبلاوي.رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالمنصورة.
- غاية المحصل في شرح المفصل لعبد الزملكاني (٦٥١هـ). رسالة ماجستير. إعداد الطالبة / أسماء بنت محمد صالح حبيب. جامعة أم القرى.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري ت ٨٥٠. تحقيق الشيخ زكريا عميران. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٦.
- الفضية المضية في شرح الشذرة الذهبية لابن زيد العاتكي. تحقيق د هزاع سعد المرشد. لسلسلة التراثية. الكويت. الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
- الكافية الشافية لابن مالك (٦٧٢هـ). تح علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية. بيروت. ط الأولى ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني ت ٤٧٦. تحقيق أحمد محمود عبد السميع. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. دار الفكر. بيروت. الطبعة الثانية.
- كتاب جمهرة اللغة لابن دريد. مكتبة الثقافة الدينية.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ). تح سعيد عبد الكريم سعودي.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د شوقي ضيف. دار المعارف مصر.
- كتاب سيبويه (١٨٠ هـ). تح عبد السلام محمد هارون. دار الكتب العلمية.
- كتاب العروض لابن جني. تحقيق د أحمد فوزي الهيب. دار القلم. الكويت. ط الثانية ١٤٠٩هـ .
- كتاب الفصول في العربية لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (٥٦٩ه) تح د/ فائز فارس. مؤسسة الرسالة. ط الأولى ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨م.
- كتاب الكليات. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي الحسين الكفوي. تحقيق عدنان درويش، محمد المصري. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٩٨ م.
- كتاب اللمع في العربية لابن جني.تح د فائز فارس.دار الثقافة العربية.بيروت ١٩٧٢ م
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تح د/ كاظم بحر المرجان. الجمهورية العراقية.وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد ١٩٨٢م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. دار إحياء التراث العربي.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٤١٦ هـ) تح غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر. بيروت. ط الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي ت ٧٧٥هـ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى.
- ما ينصرف وما لاينصرف لأبي إسحاق الزجاج (٣١١ هـ). تح هدى محمود قراعة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٣٩١ه= ١٩٧١م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة. تحقيق د محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي القاهرة.
- مجالس ثعلب (٢٩١) تح عبد السلام محمد هارون. دار المعارف. مصر.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني. تح علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة. ١٤٢٤هـ.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار المعرفة. بيروت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي. دار الكتب العلمية.بيروت.ط الأولى ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل.تح د/ محمد كامل بركات.دار الفكر.دمشق ١٤٠٠ هـ
- مسند الإمام أحمد.تح السيد أبو المعاطي النوري.عالم الكتب.بيروت.ط الأولى ١٩٩٨م
- مصطلحات النحو الكوفي تأليف د:عبد الله الخثران. دار هجر. الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق محمد عوامة. الدار السلفية الهندية القديمية.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ). تح د/ نبهان ياسين حسين. الجامعة المستنصرية ١٩٧٧م.
- معاني القرآن للفراء (٣٠٧ هـ). تح محمد علي النجار. دار السرور.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تح د عبد الجليل شلبي.عالم الكتب.ط الأولى ١٩٨٨م
- معجم شواهد النحو الشعرية.د حنا جميل حداد.دارالعلوم للطباعة والنش.طالأولى ١٩٨٤م.
- معجم القراءات القرآنية الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم. مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الثانية ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) تح د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر. ط الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢.
- المفضليات. تحقيق أ/ أحمد محمد شاكر، أ/عبد السلام محمد هارون. دار المعارف. الطبعة السادسة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٧٩٠) تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مركز إحياء التراث الإسلامي. ط الأولى ١٤٢٨ هـ =٢٠٠٧م
- المقتضب للمبرد (٢٨٥ هـ). تح محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة. ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي. تح د/ شعبان عبد الوهاب محمد.
- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ٦٦٩هـ. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ /١٩٧٢م.
- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل لمحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف. تح أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، وبهامشه شرح الدماميني على المغني المطبعة البهية. مصر.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان. تح يعقوب تركستاني.
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري (٩٠٥). رسالة دكتوراه. إعداد الطالبة / ثريا عبد السميع إسماعيل. كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى ١٤١٨ هـ
- الموطأ للإمام مالك برواية ابن زياد. تحقيق الشيخ محمد الشاذلي. دار الغرب الإسلامي.الطبعة الرابعة ١٩٨٢م.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي . تح د/ مصطفى الصادق العربي. رسالة دكتوراه بكلية اللغة
- النحو الوافي للشيخ عباس حسن. دار المعارف. ط الحادية عشر.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (٤٧٦ هـ). تح زهير عبد المحسن سلطان منشورات معهد المخطوطات العربية. الكويت. ط الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م

المحتـــوى

المقدمة	١ـ ٢
التمهيد (التعريف بالمرادي)	٣ـ ٦
تقدير النصب في المنقوص	٧ـ ١٠
حكم حرف العلة المبدل من همزة	١٠ ـ ١٥
مواضع الإعراب التقديري	١٥ ـ ٢١
فائدة ضمير الوصل	٢١ ـ ٢٨
الفصل بين الخبرين إذا كانا لمبتدأ واحد	٢٨ـ ٣١
تصغير الترخيم لا يبطل العلمية	٣١ ـ ٣٦
استعمال بعض الأسماء أسماء موصولة	٣٦ ـ ٤١
هل يجوز إطلاق (من) على المعدوم	٤٢ ـ ٤٥
العطف على الوصف المكتفي بمرفوعه عن الخبر	٤٥ ـ ٤٩
استعمال ما النافية للجنس كلا	٤٩ ـ ٥١
إعمال أفعال القلوب وإلغاؤها بين الجواز والإلزام	٥٢ ـ ٥٧
هل يجري القول مجرى الظن في المعنى والعمل أو في العمل خاصة ؟	٥٧ ـ ٦٥
الأولى من الأشياء القابلة للنيابة مناب الفاعل إذا اجتمعت وعدم المفعول به	٦٥ ـ ٧٠
هل ينصب الفعل الواحد مصدرين ؟	٧٠ ـ ٧٤
تقديم المفعول له على عامله	٧٤ـ ٧٧
تعدد المفعول له لعامل واحد	٧٧ ـ ٨١
نوع الفاء الداخلة على إذا الفجائية	٨١ ـ ٨٦
إعمال فُعِّيل عمل الفعل	٨٦ ـ ٨٩
تشبيه الفعل اللام بالفعل المتعدي	٩٠ ـ ٩٤
الخاتمة	٩٥ ـ ٩٦
المصادر والمراجع	٩٧ ـ ١٠٤
المحتوى	١٠٥